

• آثار حلة تتحطم أثناء عملية تهويد مقبرة الأهرام السياحية

سائق البوموزة
الذي عظم الزحام



... ولما كنت ح التسم على شهر ايدى ان منطقة الهرم فيها آثار

ماذا فعلوا بهضبة الأهرام ؟
بدلا من تنمية السياحة ..
قسموا الهضبة وباعوها !

يحمل جوهري مقبلة السخايل الكبرى التي تم حجبها لسياح مصر
من ثم كسبه هوجج كوجج في أن الأثر كذا قد دخلت الحكومة المصرية
أصغته في المؤسسة المصرية للسياحة والاعمال كسريه منها
في ثم كسبه هوجج كوجج في أن الأثر كذا قد دخلت الحكومة المصرية
أصغته في المؤسسة المصرية للسياحة والاعمال كسريه منها
في ثم كسبه هوجج كوجج في أن الأثر كذا قد دخلت الحكومة المصرية
أصغته في المؤسسة المصرية للسياحة والاعمال كسريه منها

التبصيرات الوزارية حول مشروع هضبة الأهرام
لماذا الاحتكار لمصلحة ٩٩

رام
يا وزير السياحة
يا حدة ؟

• الرأي الشعب •



في هذه الحديقة العظيمة والقرية التي تتلوه
أ الجبل كذا و كذا السور كذا ومن المستطير .. و
و كذا السور كذا و كذا السور كذا ومن المستطير .. و
و كذا السور كذا و كذا السور كذا ومن المستطير .. و

قناة السويس أخرى .. احتيازا ٩٩ سنة ١١

هضبة الأهرام

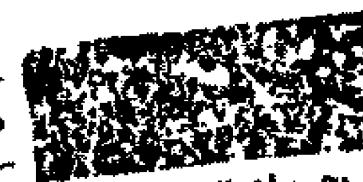
هضبة الأهرام الترمع المقامه مدينة سياحية طيبة لورق لأن الإنسان المصري القوي كقوته
مركبة قناة السويس وفدت اسمائها والإجتهاد الذي تعي مصر من شرونها .

انقاذوا منطقة الأهرام

لتموا هذه الشركة من تبصير الاورنا
القومية . لوعروها عند حدها . لأن كل فاعلة
من تاريخي لا يمكن أن يعوضها مال . ولا يمكن
أن تكون المصلحة القومية التي ستدخل بلادنا
ميرزا طوبولا لاستمرار هذا المشروع .

• الرأي الشعب •

• الرأي الشعب •



في هذه الحديقة العظيمة والقرية التي تتلوه
أ الجبل كذا و كذا السور كذا ومن المستطير .. و
و كذا السور كذا و كذا السور كذا ومن المستطير .. و
و كذا السور كذا و كذا السور كذا ومن المستطير .. و

جريمة فوق الهضبة .. يجب أن تنويف

انهم يبيعون .. الهرم !



عقد بيع هضبة الأهرام .. باطل !

ارفعوا .. أيديكم
عن هضبة الأهرام

أن لفتح مصر على السلام بعد احتباس ورهق الإنفاس
خطوه لسطح المصريين بعامة ، ولأنهم من بقاصه .
وأن بعند التمسح إلى الصحراء وهي مثل الجزيرة
الأكبر من مساحه مصر ، لعنه للثقل المصري والتثقل
المصري معا .. وليسكن أي صحراء !
الصحراء المنفدة على جانب الوادي لا المسبح صحراء التي
تشكل خليفه أكبر وأهم أثرى الدنيا ولقائه على الزمان ..
أي هضبة الأهرام .

مشروع

مضیبة الاهرام

اخطير اعتناء على مصر

من مؤلفات الكاتبة

- شخصية مصر
- النيل في الأدب المصري
- في بلادى الجميلة
- اعيدوا كتابة التاريخ
- قلم ادبية
- ادب المازنى
- الجمال والحرية والشخصية الانسانية في ادب العقاد
- الى ابنتى
- رسائل الى ولدى (مترجم عن الانجليزية)
- رحلة في الزمان والمكان بين مصر واوروبا

الطبعة الاولى : فبراير ١٩٧٨.

ملتزم التوزيع : عالم الكتب

٣٨ شارع عبد الخالق ثروت ت : ٥١٤٠١ - القاهرة

دكتورة نعمات احمد فتواد

مشروع
هضبة الأهرام
أخطر اعتداء على مصر

مقدمة

بقلم : الأستاذ الكبير مصطفى مرعى

ليس لى أن أقدم الدكتوراه نعمات أحمد فؤاد إلى قرائها . فهم أعرف بها منى وهى تعطيهم منذ نحو عشرين عاما الكثير من عطائها الحبيب . وكتبها بين أيديهم تتميز بميزة رأيها بعينى ولمستها بيدي . فما تكاد تبدأ فى أى كتاب منها ، حتى يخل عليك من الأتس ما يغريك بأن تشغل به عن أى شىء آخر . وما إن تصل إلى آخره حتى تشعر بشىء من الأسى لأن متعتك بما تقرأ موشكة أن تنتهى .

أما الذى لى فهو أن أضرم صوتى إلى صوت الدكتوراه نعمات أحمد فؤاد فى كل ما قالت فى خصوص هضبة الأهرام . وأن أضمح نفسى فى جانبها وهى تجابه بالحق الواضح من تجاههم من خصوم مصريين كانوا أو غير مصريين . وإذا كانت هذه شهادة تشهد للدكتوراه بصحة ما قالت وكتبت ، فإنه مما يزكى هذه الشهادة ويحملنى عليها ، أننى لا أقول فى ذلك ما أقول ولا أكتب ما أكتب ، إلا بعد اطلاع دقيق على كل وثيقة يوجب الضمير الاطلاع عليها . وبعد تحرر واسع لكل واقعة أوردتها الدكتوراه أو أشارت إليها . ورأس الأمر ووجهه أن هضبة الأهرامات لها عند علماء الآثار من الحرمة الأثرية مثل ما للأهرامات نفسها . وهى من أجل ذلك تقع بين أملاك الدولة فى دائرة المال العام لا الخاص . وقد تجاهلت وزارة السياحة هذه الحقيقة القانونية أو جهلتها . فزعمت فى مذكرة رفعتها إلى السيد رئيس الجمهورية أن هضبة الأهرامات ليست إلا مالا خاصا للدولة مثلها فى ذلك مثل منطقة رأس الحكمة . وعلى أساس هذا الزعم استصدرت وزارة السياحة فى ٢٥ مايو ١٩٧٥ قرارا من السيد رئيس الجمهورية : « بتخصيص » عشرة آلاف فدان من هضبة الأهرامات ، وعشرين ألف فدان من منطقة

رأس الحكمة للاستغلال السياحي ، على أن تتولى المؤسسة المصرية العامة للسياحة بنفسها أو بطريق إحدى الشركات التي تساهم فيها تعمير واستغلال هاتين المنطقتين .

وإذا جاز أن يكون هذا القرار الجمهوري صحيحا بالنسبة لأرض رأس الحكمة ، على اعتبار أنها ليست إلا مالا خاصا للدولة . فإن القرار نفسه يكون باطلا بطلانا مطلقا بالنسبة لهضبة الأهرامات ، على اعتبار أن هذه الهضبة مال مخصص بطبيعته للمنفعة العامة . ومتى كان ذلك ، فإن التصرف في هذا المال على أية صورة ، لا يصح شرعا إلا بقانون . والقرار الجمهوري لا يغني عن القانون في هذا المقام .

وإنه لمفهوم بداهة أن هذا البطلان لا يحجبه ولا ينال منه ولا يؤثر فيه أن تسكت عنه مصلحة الآثار . بل إنه لمفهوم بداهة أن موافقة مصلحة الآثار على القرار الجمهوري وانصياعها لأحكامه ، لا يحجب البطلان الذي ندعيه لأن منطقة هضبة الأهرام لا تستمد حرمتها الأثرية من قانون أو قرار جمهوري أو شهادة من مصلحة الآثار . بل تستمدها من الطبيعة والتاريخ وهذا يعني أنها تستمدها من البيئة الأثرية نفسها . لأن لكل أثر ، بيئته الأثرية التي يكون لها من الحرمة ما للأثر نفسه . والرأي في ماهية هذه البيئة وأبعادها المكانية ليس لمصلحة الآثار بل للأثرين وحلهم . وهؤلاء قد أجمعوا على النحو الذي تراه واضحا في هذا الكتاب ، على أن هضبة الأهرام هي البيئة الأثرية للأهرامات . وأن الأهرامات وبيئتها تكون كلا واحدا لا يقبل التجزئة ولا الانقسام .

وقد حدث في وقت من الأوقات أن شكلت وزارة السياحة لجنة لتحديد الأماكن الأثرية والسياحية . وكان من بين أعضاء هذه اللجنة الاستاذ عبد المنعم الصاوي وزير الثقافة الآن ، والمهندس حسن فتحى . وقد تقدم هذا العضوان إلى اللجنة بتقرير أوردا فيه رأيهما في المسألة التي

نحن بصليدها . وكل ما في هذا التقرير جميل رائع . وقد يكون أجمل ما فيه ، قوله ما يآؤ ، :

« إن الأثر ليس مجرد مبنى مقام . ولا هو عمارة قديمة موروثة . ولكنه يمثل مجموعة من القيم والعقائد والجهد الإنساني بكل ما ينطوي عليه هذا الجهد من تفوق وإبداع . وكل ما يعكسه من حياة الإنسان واقفالاته . » وما يقال عن الأثر ، يقال عن المنطقة الأثرية . بل إن المنطقة أكثر تمثيلا للحياة الإنسانية من الأثر المنفرد . فهي كيان ثقافي كامل ، يعكس حياة المجتمع وتقاليد وقيمه وطابعه المميز له في عصر من العصور . »

وعمضى التقرير إلى أن يصل إلى غايته فيقول :

« إن الآثار لا تنفصل عن البيئة التي تقع فيها فهي جزء منها لا يتجزأ ولا يجوز أن يتجزأ . ولهذا فإن الولاء للآثر نفسه ، واحترام ما له من قدسية يقضى بضرورة توقيـر ما حوله من بيئة بحيث تكون متناسقة مع الأثر ، مؤكدة لما يعكسه من معنى ثقافي وحضارى عريق . »

هذه النصائح الغالية لم تجد من يقف عندها أو يلتفت إليها . وعلى هذا راحت المؤسسة المصرية العامة للسياحة تصافق على أرض الأهرام كما لو كانت ملكا لها . ذلك على حين أن القرار الجمهورى على فرض صحته ، لم يعطها إلا حقا واحدا هو تعمیر واستغلال هاتين المنطقتين استغلالا سياحيا . وصاحب حق التعمير والاستغلال لا يملك قانونا أن يبيع ، كما لا يملك قانونا أن ينشئ أى حق انتفاع .

وعثرت مؤسسة السياحة على شركة بريطانية الجنسية مقيدة في هونج كونج هيئة القدر ، مغموزة السمعة . وما لبث الطرفان حتى اتفقا بعقد تحرر بينهما في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٥ على تأسيس شركة مساهمة مصرية اسمها الشركة المصرية لتنمية السياحة برأسمال قدره (٣,٤٠٠,٠٠٠) دولار. أمريكي موزع على ٣٤٠٠ سهم قيمة كل سهم منها ألف دولار على أن يكون للشركة البريطانية ٢,٠٤٠ سهم تدفع ثمنها البالغ ٢,٠٤٠,٠٠٠

دولار على خمسة أقساط سنوية (مليونين وأربعين ألف دولار) أما باقي الأسهم ومقداره ألف وثلاثمائة وستون سهما فيكون للمؤسسة المصرية العامة للسياحة مقابل ما ادعته لنفسها من حق انتفاع لمدة ٩٩ سنة على أرض مساحتها أربعة آلاف فدان في هضبة الأهرام وألف ومائة فدان في منطقة رأس الحكمة . ولم يفت العاقدان اللذان أبرما هذا العقد أن يحاولا الانتفاع بالمزايا التي يظفر بها المال المستثمر في مصر ، فحرصا على أن يعرضا مشروعهما على الهيئة العليا للاستثمار فأقرته . كما حرص العاقدان المذكوران على أن يستصدرا ترخيصا لتأسيس الشركة التي اتفقا على تأسيسها بشروطها المبينة في عقدها الذي سلفت الإشارة إليه . وقد صدر هذا الترخيص بقرار من وزير الاقتصاد في ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

على هذا النحو ظهرت عندنا في مصر منذ ٤ ديسمبر سنة ١٩٧٥ شركة يقولون عنها أنها شركة مساهمة مصرية . اسمها الشركة المصرية لتنمية السياحة . فكان هما الأول أن تبيع أرض الأهرام بواسطة مكاتب أعدتها لهذا الغرض . منها ما هو في مصر ، ومنها ما هو في بيروت ومنها ما هو في لندن . وهي لم تجد حرجا في أن تنشر الاعلانات المخزية بالبيع والداعية إليه في صحفنا المحترمة . كما أنها لم تجد حرجا في أن تدفع إلى وسطاء البيع ، عمولة بلغت ثلاثة دولارات عن كل متر يتم بيعه . ويجرى كل هذا دون أن يشفعه أو يقترن به أى اهتمام بالشئون السياحية إلى أن شاء القدر لحسن حظ مصر أن تظن الدكتور نجات أحمد فؤاد للخطر الذي يهدد تراثنا الحضارى . فتكتب أول مقال لها في هذا المعنى وتنشره الإهرام في ٦ يولية سنة ١٩٧٧ . فكان على الشركة أن تبدى بعض العناية بتمهيد أرض الهضبة وتقسيمها حتى لا يلبسها الاتهام بأنها إنما أسست لتبيع الأرض . ولم تؤسس لتعمرها أو استغلالها استغلالا سياحيا .

والحق الذي أراه واضحا على ضوء ما رأيته من وثائق أن وزارة السياحة على وجه العموم ، والمؤسسة المصرية العامة للسياحة على وجه

الخصوص ، قد خاتهما التوفيق حين وقع اختيارهما على الشركة البريطانية التي ظفرت بالعقد محل النظر . وأن مصلحة مصر كانت غائبة تماما عن ذهن السيد رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسياحة حين تعاقد مع الشركة البريطانية المحظوظة . وفي يدي أدلة كثيرة على ذلك أذكر الآن منها ما يأتي :

أولا : إن مشروعا سياحيا يشمل آلاف الأفدنة موزعة على منطقتين إحداها في رأس الحكمة ، والأخرى في هضبة الأهرامات يتطلب ما لا يقل عن خمسمائة مليون دولار . ويكفي للدرء شبهة المبالغة عن هذا الرقم ما جاء في عقد الشركة خاصا بأغراض إنشائها . وفي هذا تقول الفقرة الأولى من المادة الثالثة من العقد المذكور أن أغراض الشركة هي :

« القيام بتنمية السياحة العالمية بمنطقة الأهرام ورأس الحكمة في حدود الخطة العامة المعتمدة عن طريق بناء الفنادق ودور السينما والمطاعم ، والملاهي وأماكن الإقامة للسياحة والقرى السياحية والنوادي والمقاهي إلى غير ذلك من المنشآت السياحية » .

وتقول الفقرة الثانية من المادة نفسها أن :

« من أغراض الشركة خلق وتنمية المناطق السياحية باستخدام أحدث الأساليب لتطوير صناعة السياحة وإعادة تخطيطها ومدنها بالمرافق والطرق والخدمات » .

وإذا كان ذلك وكان ما يلزم الشركة لتنهض بأغراضها لا يقل عن خمسمائة مليون دولار فكيف ولماذا عهد بهذه الأغراض لشركة رأسها كله هو ثلاثة ملايين دولار . وكل ما يستطيع الشريك الأجنبي أن يقدمه من هذا المال بالعملة الحرة هو مليونان من الدولارات وهو لا يقدمهما دفعة واحدة بل يقدمهما مقسطين على خمس سنوات .

ثانيا : حين تكون الغاية من تأسيس شركة سياحية هي خلق مناطق سياحية جديدة ومدنها بالمرافق والطرق والخدمات ، فإن وضع خطة

زمنيه للأعمال المختلفة اللازمة لتحقيق هذه الغاية يكون أول ما يجب أن يهدف إليه من يمثل مصر . ولو كان الذي مثل مصر في عقد تأسيس الشركة التي نحن بصدددها ، قد فطن إلى هذا الواجب ، لأوجب على الشركة أن تسير في أعمالها وفقا لخطة توضع على ضوء مصلحة مصر . ولو وجدت هذه الخطة من يضعها لألزمت الشركة بأن تمتد الطرق وتهض بالمرافق والخدمات قبل أن تباع الأرض . أما وقد غابت هذه الخطة ، عن ذهن السيد رئيس المؤسسة المصرية العامة للسياحة الذي كان يمثل مصر فقد أجاز هذا الغياب للشركة أن تعمل على هواها لا على هوى مصلحة مصر .. وهوى الشركة هو أن تباع وأن تمضى في البيع حتى تملأ خزائنها ذهباً . وهى بعد ذلك حرة غير ملزمة ، إن شاءت أنفق على المرافق بعض ما حصلت عليه . وإن شاءت طارت بما تحمل من مال وليس لنا عليها من سبيل .

ثالثاً : يأتي بعد ذلك الترخيص والابتدال بل السفه والاستخفاف في تحديد الثمن الذي باعت به مصر أرضها بل تراثها . وهو ثمن لا يعدو ولا يتجاوز مائة وخمسين جنيهاً للفدان الواحد .. فإذا علمت أن الشركة المحظوظة تباع هذا الفدان نفسه منذ سلمت الأرض بسعر يبلغ في المتوسط ثلاثين دولاراً للمتر الواحد وهو ما يوازي ٨٨ ألف جنيه للفدان ، سهل عليك أن تدرك مدى الغبن بل مدى الخراب الذي يصيب مصر على يد بعض أبنائها المصريين .

ولا يقف الترخيص والابتدال والاستخفاف عند هذا الحد بل يمضى إلى ما هو أسوأ وأفجع فقد ألزمت مصر مقدماً بأن تباع إلى الشركة المحظوظة في سنة ١٩٨١ ، الباقي من أرض المنطقتين وهو يشمل ستة آلاف فدان في أرض الحرم و ١٨,٩٠٠ فدان في رأس الحكمة بنفس الثمن الذي تم على أساسه بيع ما بيع في سنة ١٩٧٥ . هذا مع العلم بأننا نعيش في عصر من أسوأ عصور التضخم المالى في التاريخ . وإذا عرفت أن نسبة هذا

•

التضخم عندنا لا تقل عن ٢٠٪ في السنة الواحدة . وعلمت أن ما كنت تشتره بمائة جنيه في سنة ١٩٧٥ لا تستطيع أن تشتره في ١٩٨١ بأقل من مائتي جنيه إذا علمت هذا وذاك ، استطعت أن تدرك ما أصاب مصر من غبن وضم بسبب التزام باهظ وضعه المفاوض المصري على عاتق أمته بغير ذاع يدعو إليه وبغير مقتضى يقتضيه .

ودعك بعد هذا من قول الشركة أنها إنما اشترت حق الانتفاع بالأرض ، ولم تشتر ملكيتها كلها ، لأن حق الانتفاع إذا كانت مدته تسع وتسعين سنة يستنفد جوهر الملكية بحيث لا يبقى منها يوم انتهائه ، إلا عظاما نخرة بالية . أقف بعد ذلك وقفة قصيرة عند وجه آخر من وجوه البطلان الذي شاب عقد الشركة محل البحث . فقد نصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من العقد المذكور على حق الشركة في إدارة الفنادق والكازينوهات والمطاعم والمقاهي والقرى السياحية في أى مكان داخل جمهورية مصر العربية . وكذلك حق شراء وتأجير ومنح التراخيص وخلافه . والقيام بنشاط التنمية السياحية وتطويرها في جمهورية مصر العربية . وهذا النص يمنح الشركة في لفظ صريح امتيازاً واختكاراً لمراق عامه لا لمرق عام واحد . ومتى كان ذلك هو التكييف القانوني للعقد فلا يكفى للترخيص به أن يصدر بهذا الترخيص قرار من وزير الاقتصاد بل يجب أن يصدر من مجلس الشعب نفسه عملاً بالمادة الأولى من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ وهي تقول : « يكون منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة وكذلك أى تعديل في شروط الامتياز يتعلق بشخص صاحب الامتياز أو مدته أو نطاقه بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الأمة » . وأمام وضوح هذا النص وصراحته لا يسعنى إلا أن أسأل السيد وزير الاقتصاد الذى أصدر الترخيص بتأسيس الشركة محل النظر . كيف ولماذا أصدره ؟

والى أن يصلنى جواب هذا السؤال ، أثير ، ولا أخفى ، ما يشبه من مظنة تستحق أن تثار .

والحق أن هذا الوزير قد أبعد عن وزارته في تعديل وزارى جاء بعد أن أصدر قراره المغيب . والحق أيضا أن التعديل الوزارى نفسه قد أبعد وزير السياحة أيضا . وكان رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسياحة قد أبعد عن منصبه قبل إبعاد الوزيرين . وهؤلاء الثلاثة هم أبطال المأساة . فهل جاء هذا الإبعاد جزاء لما كان ؟

وهل في هذا الجزاء ما يقى بحق مصر في مساعلة من تلحق به الشبهة أو تقف عنده المظنة من الكبار قبل الصغار ؟

وماذا تفيد مصر من إبعاد من أبعد اذا بقيت الحقيقة مطموسة المعالم مشوهة القسما ؟ وهل تقوم الأحكام على منطوق بغير أسباب ؟ وما قائمة الأسباب اذا بقيت مضمرة في صدر من أصدر الأحكام ؟

ماذا تفيد مصر من إبعاد وزير السياحة الذى أسهم في المأساة اذا جاء بعده الوزير الحالى وتورط في نفس الخطيئة وتصدى للحقيقة حين لاحت طلائعها ليشوها أو ليحجبها وراء ركाम من الضباب ؟

اقرأ باسم ربك فى صدر الصحيفة الأولى من الأهرام ١٥ نوفمبر ١٩٧٧ تحت عنوان : « اكتشاف آثار فرعونية خلال الحفر فى هضبة الأهرام » ما بآتى :

(تم اكتشاف مجموعة من الآثار منها مقابر فرعونية ترجع إلى عهد الأسرة السادسة والعشرين وبداية العصر الرومانى فى منطقة هضبة الأهرام بالجيزة فى مساحة أربعة أفدنه على بعد خمسة كيلومترات جنوب شرق الهرم الثالث . تم الاكتشاف أثناء قيام أحد عمال شركة هضبة الأهرام باستخدام البلدوزر لتمهيد الأرض ، لبناء فنادق وقرى سياحية على الأرض التى خصصتها الدولة . وأصدر المهندس أحمد عبد الآخر محافظ الجيزة قرارا بوقف العمل فى هذه المنطقة ، وتشكيل لجنة لتقييم الآثار المكتشفة . وصرح السيد ناصف محمد حسن كبير مفتشى الآثار بمنطقة الأهرامات بأنه عثر على أوان فخارية وأخشاب فرعونية وهياكل لعظام بشرية تشير إلى وجود آثار ثابتة تتمثل فى مجموعة كبيرة من المقابر والمعابد الأثرية التى ترجع إلى خمسة آلاف سنة) .

ثم اقرأ بعد ذلك في اهرام ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٧ تحت عنوان :
« ٥٠٠ مليون جنيه دخل مصر من السياحة في عام ١٩٨٠ » ما يأتي :
(أعلن المهندس محب استينو وزير السياحة والطيران ، أن دخل مصر
من السياحة سيرتفع إلى ٥٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٨٠ بزيادة ١٥٠ مليوناً
على الرقم الذى حددته خطة التنمية . وأن الطاقة الفندقية ستزيد عشرين
ألف غرفة خلال السنتين القادمتين ...) . ثم يعرض الوزير فى إعلانه إلى أن
يصل إلى غايته فيقول :

(وتحدث الوزير عن مشروع هضبة الأهرام فقال إنه من أعظم
المشروعات السياحية التى سيبدأ تنفيذها قريباً لأنه سيضيف طاقة فندقية
ضخمة بالإضافة إلى عشرين قرية سياحية . وسيتم خلال العام القادم تنفيذ
جزء كبير من المشروع . وأكد أنه ليس هناك أى داع للخوف على
أهرامات الجيزة من هذا المشروع) .

ألا ترى أن هذه المبادرة من الوزير إلى اعلان ما أعلنه فى ١٦ نوفمبر ،
تدل بزمانها ومكانها وملابساتها على أن المراد منها هو محو آثار الحقيقة
التي أشعت من النبأ العظيم الذى نشره الأهرام فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٧ ؟
ألا ترى أن هذه المبادرة لم تصدر من الوزير عن رغبة فى خدمة
مصر ، وإنما صدرت عن رغبة فى إرضاء الشركة المحظوظة بعد أن أقرعها
النبأ الذى نشرته الأهرام فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٧ ؟

ألا ترى أن قياصرة الاعلان فى امبراطورية الأهرام قد أسهموا مع
الوزير فى خطبته بقدر ما أفسحوا لها من مكان فى صحيفة الأهرام .
وزاد الأمر سوءاً بعد أن امتنعت الأهرام وزميلاتها الأخبار عن نشر ما أرادت
الدكتورة نعمات . أحمد فؤاد نشره تماماً للواجب القومى الذى ألزمت
نفسها به ؟ ولولا هذا الامتناع ما كان هذا الكتاب الذى بين يديك الآن .

لكن رب ضارة نافعة . فالكتاب أبقي من المقال . وقارئ الكتاب
أقرب إلى الود والألفة والافتتاح من قارئ المقال .

القاهرة فى ٢٥ يناير سنة ١٩٧٧

مصطفى مرعى

هضبة الأهرام الأرض والتاريخ

« النكر يارب ماذا صار لنا • اشرف
وانظر الى عارنا • قد صار ميراثنا
للفرياء »
(مرائى ارميا - الاصحاح الخامس)

إن هضبة الأهرام عمرها خمسة آلاف سنة ، والكشوف الأثرية لم تبدأ إلا منذ قرن . فهل يستوعب هذا الزمن القصير ما أودعته ألوف السنين الحضارية في أرض مصر ذات الأسرار أو الأرض المقدسة كما كان يدعوها أصحابها الأوائل !

لقد قسم دكتور ريزنر Reisner في كتابه : تاريخ جباتة الجيزة :
هضبة الأهرام إلى خمس مناطق :

A History of the Giza necropolis

(١) المنطقة الغربية للهرم الأكبر ، وبدأ البناء فيها في أوائل عصر الملك خوفو حتى أواخر الدولة القديمة .

(٢) المنطقة الشرقية للهرم الأكبر وبدأ البناء فيها أواخر عصر خوفو حتى نهاية الدولة القديمة كما استغلت بعض أجزائها واستعملت مقابر منحوتة في الصخر .

(٣) المنطقة الجنوبية للهرم الأكبر واستعملت ابتداء من عصر الملك خفرع حتى آخر الأسرة السادسة ويمكن اعتبارها كجزء متمم للمنطقة الشرقية السالفة الذكر .

(٤) المنطقة الشرقية والجنوبية الشرقية من هرم خفرع وتحوى مقابر منحوتة في الصخر .

(٥) المنطقة المحيطة بهرم منقرع وتحوى مصاطب ومقابر منحوتة في الصخر .
وقد اعتبر دكتور ريزنر كل مجموعة من مصاطب متجاورة كجباتة رئيسية . وقد بلغت هذه المجموعات ستة موزعة كالآتي :

أربعة جبانات تقع في الغرب من الهرم .
واحدة إلى الشرق من الهرم الأكبر .
والسادسة واقعة إلى الجنوب من الهرم الأكبر .

ودكتور ريزنر هنا يقول عنه الدكتور عبد المنعم أبو بكر (إننا معشر
الأثريين كنا نرتقب بفارغ صبر نتائج البحث العلمي للبعثة الأمريكية
بإشراف الدكتور ريزنر نظرا لما كان له من مكانة سامية بين علماء الآثار) .
ويقول كتاب (مصر تحت ظلال الفراعنة) نقلا عن الأستاذ سليم حسن ،
إن هضبة الأهرام لا تقتصر على مقابر الموتى فحسب بل تضم مساكن
الأحياء . وكانت النصوص الهيروغليفية تسميها «مدائن الأهرام» . ولم
ننتد قبل الآن إلى معرفة أين كان موقعها . وقد أضافت حفائر الجيزة اللثام
عن هذا السر . وعثر على أول جزء من هذه المباني . ومنها عرف أنها مساكن
الأحياء . وقد دلتنا الأبحاث على أنها كانت مرسومة رسما تخطيطيا بديعا ،
وكان من بينها المنازل القائمة بنفسها ، لها مدخلها الخاص ، وغرفها التي
روعت فيها الشرائط الصحية من وسائل التهوية والمنافذ التي تسمح بدخول
أشعة الشمس وكانت تتسع لسكنى ألوف . مما يشهد بمهارة المهندسين الذين
شيدوا هذه المساكن ، وخلقوا بتخطيطها المنظم البديع هذه المدائن بكل
ما يلزمها من طرق وشوارع وميادين ومساكن وأتفاق تحت الأرض
وأحواض للمياه) .

يقول الدكتور أحمد فخرى نقلا عن الأثرى الأستاذ سليم حسن :
ليست منطقة الأهرام إلا جزءا من جبانة منف العظيمة التي بدأ الدفن
فيها منذ أقدم العصور ، وترجع شهرة جبانة الجيزة إلى وجود أهرام أكثر
ملوك الأسرة الرابعة فيها ، إذ بنى هؤلاء الملوك أهرامهم وما يلحق بها من
معابد وبنى أهلهم والموظفون وغيرهم بعد الحصول على أذن الملوك ، مقابر
لأنفسهم .

وظلت هذه الجبانة مستعملة في الأسر التالية حتى أيام الرومان .

ونظرا لعظمة بناء الأهرام فإن هذه المنطقة لفتت أنظار القدماء فكتبوا عنها الكثير (١) .

يقول الأثرى الأستاذ سليم حسن في كتابه (مصر القديمة) :
(كانت تقام بالقرب من كل هرم مدينة مبنية باللبن للكهنة والخدم الذين يقومون بأداء الواجب نحو الملك المتوفى . وقد عثر أخيرا على هذه المدن في الجهة الشرقية من الأهرام وكشف عن جزء كبير فيها ، غير أن معظمها لا يزال مطمورا تحت الرمال ، وربما تكشف لنا عن صفحة جديدة في الحضارة المصرية منذ ذلك العهد الغامض .

ورغم كل ما كشف حديثا حول أهرام الجيزة فإن معلوماتنا لا تزال ناقصة عن الهرم وكنهه ، وإلى أن يكشف أحد الأهرام من كل جهاته كشافا علميا تاما ، فأنا سنبقى في الظلام .. وستبقى الأهرام سرا غامضا) .
ج ١ ص ٢٩١ .

إذن تحت الهضبة مدن تحمل أسرارها تكشف عن جديد في الحضارة المصرية . والكشف الجديد يؤيد هذا بما لا يدع مجالا للشك .
على أن هضبة الأهرام ليست الأهرامات الثلاثة الشائعة وحدها ، بل إن الأهرامات الأخرى التي لا تحظى بالشهرة الدائنة ، لها قيمتها العلمية الكبيرة .

تقول الموسوعة الأثرية العالمية وهي من تأليف ٤٨ ثمانية وأربعين عالما أثريا ، عن آثار الأسرة السادسة : (وعلى الرغم من كونها صغيرة الحجم وردثة البناء إذا قورنت بأهرامات الأسرة الرابعة إلا أن مقابر الأسرة السادسة لها أهمية أثرية عظيمة لأن الحجرات الداخلية منقوشة بنصوص تعطينا فكرة واضحة عن العقائد الدينية في هذا العصر السحيق) .
وتقول الموسوعة الأثرية :

(١) دكتور أحمد فخري عن الأثرى الأستاذ سليم حسن - المجلة التاريخية ، المجلد الأول المجلدات الأولى والثاني ، ص ٢٨٦ ، مايو وأكتوبر ١٩٤٨ .

Selim Hassan : Excavations at Giza Vol. IV 1943, Vol V, 1944, Vol VI Part 1. 1946 Cairo Government Press Boulag.

(١) يتركز على الأهرامات الثلاثة الرائعة من بين الأهرامات العديدة
كـ سببا في إضفاء الحقيقة التالية وهي أن الهرم الأكبر ما هو إلا واحد من
عشرات المنشآت الأثرية التي يكاد يضارع حجم بعضها حجمه .

وإذا كانت بعض الأهرامات قد تهلمت كلية فليس من اليسر معرفة
عدد الأهرامات التي كانت موجودة يوما ما . وكان يوجد بالتأكيد ما لا
يقل عن ثمانين هرما تمتد على طول خط واحد يستمر من «أبو رواش»
في شمال حتى هواره عند مدخل الفيوم) . (٢)

ويقول الدكتور أحمد بدوي في كتابه (في موكب الشمس) :

(ومن الشرق من بناء الهرم الأكبر تقوم قبور الأمراء من أهل البيت
سك . بينما تقف قبور العظماء ورجال البلاط وأعيان الدولة ووجهائها
في ناحية الغرب . وتساير القبور على جانبي الهرم في اتجاهها من الجنوب
إلى شمال . في تنظيم . بينها شوارع وطرق متقاطعة . ولن يستطيع بناء
من رجب العمارة في أي عصر من عصور التاريخ أن يضع لتلك الأبنية
نصيب يتفق ومنطق النطق من مكانها من الهرم خيرا مما وضع لها الناس ممن
بنوها وقاموا بتخطيط عمارتها في ذلك العهد . والشئ الذي لا شك فيه
مضيقا هو أن مهندس العمارة في جباة الجزيرة . لم يراع في تخطيط القبور
وتصميم بنائها وشق طرقها وشوارعها . مكان تلك القبور من الهرم
موجب . وإنما راعى في ذلك إخراج الجباة كلها كمجموعة واحدة متصلة
الأجزاء يكفى بعضها بعضا) . (٣)

ويقول الدكتور محمد أنور شكرى عن أهرامات الجزيرة في كتابه :

(عمارة في مصر القديمة) :

(وهي تؤلف معا مجموعة متناقة فريدة ، كما تؤلف مع ما يحيط بها

١٠١ موسوعة أثرية لعلية تأليف ٤٨ علما . إشراف ليونارد كوترييل ، ترجمة الدكتور
محمد عبد القادر محمد . الدكتور زكي استنصر مراجعة الدكتور عبد المنعم أبو بكر

ص ١٨٣ .

(٢) الدكتور أحمد بدوي في كتاب (في موكب الشمس) ج ١ ص ١٥٤ - ١٥٧ .

من أهرامات صغيرة ومقابر أفراد الأسرة المالكة وعظماء رجال الدولة مدينة كبيرة للموتى . وكان لكل منها اسمه ، فكان الهرم الأكبر يسمى « مشرق خوفو » ، والهرم الثانى « خضوع العظيم » ، والهرم الثالث « منقرع مقدس » . وقد اختار خوفو لهرمه أحسن موقع فى الهضبة الغربية شمالى منف ، حيث يشرف على الوادى الحصب من أعلى لمسافات بعيدة . بما يدل على اختيار مقصود ، ثم تبعه خضوع فاختار لهرمه مكانا فى الجنوب الغربى من هرم خوفو فى موقع يبعد قليلا عن حافة الهضبة ، وأخيرا أقام منقرع هرمه فى مكان أقل ارتفاعا ، ويبعد مسافة غير قصيرة عن حافة الهضبة .

وكان يحيط بالهرم الأكبر سور عظيم من حجر الجير ، مستقيم الخطوط ، نخال من المشكاوات ، أحلب فى أعلاه ، وكان للهرم معبد جنازى فى مشرقه ، لم يبق منه غير أجزاء من أرضية فخمة من حجر البازلت . وتدل آثاره على أنه كان معبدا مستطيلا ، ويظن أنه كان يتألف من فناء تحيط به الأعمدة ، وهو مدرج يؤدى إلى مقصورة القربان أو إلى مشكاوات خمسة . وكان يؤدى إليه طريق ضاعدوصفه هيرودوت بأنه عمل لا يقل كثيرا

عن بناء الهرم ، وكان من تحت الطريق نفق ، هو أقدم نفق من نوعه . وكان

يصل بين الشمال والجنوب دون الاضطراب إلى الالتفاف من وراء الهرم . وفى الصخر شرق الهرم وجنوبه خمسة تجاويف عظيمة ، كل منها على شكل مركب ، كانت تغطيها أحجار كبيرة من الحجر الجيري ، وقد كشف فى أحد التجويفين فى جنوبى الهرم عن مركب كبيرة مفككة من الخشب ، ولم يكشف بعد عما فى التجويف الآخر .

وفى الجنوب الشرقى من الهرم ثلاثة أهرامات صغيرة فى صف واحد ، وكان لكل هرم مقصورة فى شرقه فيها باب وهمى . ويحيط بالهرم من الشرق والجنوب والغرب عدد كبير من المصاطب لأفراد الأسرة المالكة وكبار رجال الدولة فى صفوف منتظمة مع جوانب الهرم ، وكلها تزيد

في عظمة الهرم وأهميته في مكانه . ومن هؤلاء الأفراد أميرات وأمراء ووزراء وقضاة وقواد وكهنة ومهندسون وفنانون ورؤساء كتبة ، يحيطون بملكهم في مماته كما كانوا يحيطون به في حياته ليكونوا منه في العالم الثاني كما كانوا في عالم الحياة الدنيا) . (١)

ألم يوجد سنة ١٩٢٥ في الجهة الجنوبية من الهرم ، وبطريق الصلغة ، بئر على عمق ٩٩ قلما كما يقول L.E.S. Edward (مؤلف كتاب «أهرامات مصر») . Pyramids of Egypt. وجدت به آثار الملكة «حتب حرس» والدلة الملك خوفو . وهذه الآثار تشغل اليوم جناحا غاليا في المتحف المصري حيث تروى العين مخفيا الذهبية ، ومتكأ مظلل بعريشة ، وخلخال من فضة مطعم بألوان وأحجار كريمة ، وآنية وأكواب فاخرة من الذهب الخالص .

هذه هي هضبة الأهرام التي يعترف علماء الآثار الكبار أنها لم تكتشف بعد على الوجه الأكمل . (٢)

عندما كان الأستاذ الدكتور زكي هاشم وزيرا للسياحة قرر تشكيل لجنة خاصة لتحديد المناطق الأثرية والسياحية في مصر . بين يدي التقرير الذي كتبه المهندس حسن فتحى والأديب عبد المنعم الصاوى عضو اللجنة يومئذ ووزير الإعلام والثقافة اليوم . ولعلها مناسبة أذكره .. به .

يقول التقرير : (ليس الأثر مجرد مبنى مقام ، ولا هو عمارة قديمة موروثة ، ولكنه يمثل مجموعة من القيم والعقائد ، والجهد الإنسانى بكل ما ينطوى عليه هذا الجهد من تفوق وإبداع وكل ما يعكسه من حياة الإنسان وانفعالاته .

وما يقال عن الأثر يقال عن المنطقة الأثرية ، بل إن المنطقة أكثر تمثيلا للحياة الإنسانية ، من الأثر المنفرد ، فهي كيان ثقافى كامل ، يعكس

(١) دكتور أنور شكرى في كتاب (العمارة القديمة في مصر) ص ٣٠٥ - ٣٢١ .
(٢) كان هناك البعثات التي تنقب عن الآثار في هضبة الأهرام وغيرها بمثابة للجاسات الأجنبية والمهيات العلمية ولكنها انحسرت خلال العشرين سنة الأخيرة لسوء حلاقتنا ببلاد الغرب . وكان لجامعة القاهرة بدورها بمئة توقفت لسوء اقتصادنا .

حياة المجتمع وتقاليد وقيمه ، وطابعه المميز له في عصر من العصور .
من هذا الفهم يكسب الأثر قداسه ، وتكسب المنطقة الأثرية جلالها ،
لأنها في تعبير مبسط وبسيط ، إستبقاء لحظة من الزمن ، والإبقاء عليها
سليمة ومعبرة ، تعكس حياة المجتمع في تلك اللحظة ، وتستبقها نابضة
بالحياة تستمتع بها الأجيال عبر التاريخ . وتلك هي روح الفن الأصيل
الحالده .

ويقول التقرير : (إن اللجنة تضع المناطق الطبيعية ، ذات الجمال
المنفرد بخصائص غير متكررة في نفس المستوى من الأهمية ، مثلما تضع
المناطق الأثرية نفسها .

إن عناصر الطبيعة وما تشكله من جمال ، تكون جزءا من شخصية
الأمة ولهذا أهميته الخاصة في تشكيل طبيعة البلاد ، والتأثير على نفسية
الشعب وذوقه وشعوره بأسرار الجمال .

وطرحت اللجنة اقتراحاتها في سبع نقاط على الوجه الآتي :
أولا : إن الفكرة الأساسية التي تستند إليها أعمال اللجنة ، هي الدفاع
عن الوجود الفني في أرض مصر ، بحماية آثارها وصيانتها ، على
أسلم الأسس الفنية والعلمية .

ثانيا : إن الآثار لا تنفصل عن البيئة التي تقع فيها ، فهي جزء منها لا
يتجزأ ولا يجوز أن يتجزأ . ولهذا فإن الولاء للآثر نفسه ،
واحترام ما له من فلسفة يقضى بضرورة توفير ما حوله من بيئة ،
بحيث تكون متناسقة مع الأثر مؤكدة لما يعكسه من معنى ثقافي
وحضاري عريق .

ثالثا : في ضوء هذه الحقيقة العلمية والفنية ، فإن اللجنة توصي بإعادة
النظر في القوانين التي خولت لبعض السلطات حق الاعتداء ،
إما على الآثار أو على المناطق الأثرية ، أو على ما يحيط بالآثار
والمناطق من البيئات . وترى اللجنة أن استمرار ذلك والتفريط فيه ،
خروج على كل القيم التي ناقشتها وأوصت بها .

رابعاً : تستطيع السياحة أن تستفيد من الآثار والمناطق الأثرية وهي مصنونه ، أكثر مما تستفيد منها وهي مشوهة . والبلاد التي تحترم آثارها وتصون مناطقها الأثرية ، تعكس لدى جمهور السائحين شعوراً بأن هذه البلاد تحترم تاريخها ، وتقدر عناصر وجودها التاريخي والفني .

خامساً : أن النشاط السياحي ، لا يجوز أن يتعارض مع ما يجب أن يتوفر للآثار ومناطقها ومتاحفها من الإجلال والتقدير ، ولا جدال في أن المبالغة في إرضاء السائحين قد يؤدي إلى نوع من الرواج ، لكن الدلائل كلها تدل على أن هذا الرواج موقوت ووهي . والنشاط السياحي السليم والذي يترتب عليه دخل مضطرد ، هو ذلك الذي يراعى الاعتبارات السليمة في النظرة إلى الآثار والمناطق السياحية ، بل والفنون والمناطق الطبيعية التي تتميز بجمال فريد ، بصفة عامة .

سادساً : نرجو اللجنة أن تراعى هذه المبادئ في النظر إلى السياحة بشقيها الداخلي والخارجي .

سابعاً : إن مما نحب اللجنة أن توصي به أخيراً ، أن هذه الآثار وهذه المناطق أثرية أو طبيعية ، تمثل رأس مال وطني عريق ، ومن الحكمة أن يصان ، وأن تعمل السلطات المختصة على تنميته واستثماره على أحسن ما يكون الاستثمار ، وأول ذلك وأساسه ، أن يحاط بالعناية الكاملة ، فإن فقدته أو فقد بعض عناصره ، تضحية بشيء لن يعوض بعد ذلك أبداً .

* * *

أما في دراسة (١) قام بها الأستاذ M. Welbank عن اليونيسكو سنة ١٩٦٨ . هذه الدراسة في سبعة فصول :

خلفية الأهرام — بيئة الأهرام — المشكلة — قواعد عامة — العروض — الحركة

Serial No 1087/B M.S.RD/CLT. Paris. February 1969. (١)

تقول دراسة اليونسكو :

The presservation of the setting and the area surrounding the Pyramids of Giza.

— يجب أن يتفرد الهرم في شموخه التاريخي بالمكان لا يهر الصمت الجليل أو يتداخل في المنظر أو المظهر المهيّب ، مدانن المصانع أو أزيز الطائرات مما يمكن أن يحدث لو قامت على هضبته مدينة سكنية ومطار .
— أن الهرم في وقفته ليس مرأى تاريخيا فحسب ولكنه جزء .. جزء جميل من التراث العريض لمصر العليا .

— الحزام العازل للهرم يمتد من أبي رواش شمالا إلى ممفيس في الجنوب .
— تدعو الدراسة إلى تحديد حرم يضم الأهرامات والهضبة لا يوجد فيه ولا يرى أى شيء غيره ومحاط بسيّاح عازل به بابان أحدهما للدخول والآخر للخروج . ويكون الدخول بتذاكر وبحساب محسوب فلا يزيد عدد الداخلين عن حجم معين حتى لا يؤذى الصمت أو الجلالة أو العلم المائل فيه .
إن السعى إليه والوقوف ببابه وبذلك المال للسماح بالدخول والطواف حوله عملية تحضير نفسى تصفى نفس المشاهد القادم من زحام المدينة وتعدّها لاستقباله في شموخه الجليل .

عندئذ لا يجروء أحد على تسلقه أو العبث بنقش اسم عليه أو ترى العين ما تراه الآن من السيارات والجمال والخيول بمخلفاتها التى تقتحم المكان عليه بلا استئذان أو حرج .

وهذه المناسبة يدعو الباحث إلى قصر وسائل الوصول إليه على الحيوان من خيول وحمير وإلى مسافة معينة يترجل بعدها الراكب في سعيه إليه .
أما السيارات فتتّنع منا باتا .

إن هضبة الأهرام مكان خاص فريد استثنائى . ولهذا يجب أن يحاط بسيّاح عازل والبحث يدعو إلى تفريغ المكان نهائيا تفريغا كاملا وبصفة قاطعة بدءا من صحارى سبتى التى تواجه الأهرام (تذكروا أن الأرض قسمت وبيعت لحساب شركة هونج كونج على بعد كيلومتر ونصف من الأهرام أى أن الهضبة المطلوب تفريغها ستمتلىء بالمساكن على الطراز الأندلسى كما هو وارد بكتالوج الشركة ص ٨) .

ويسمح البحث باستراحات خفيفه للسياح بشرط أن تكون بعيدة بعداً
مترامياً عن هذه القمة (أى الهضبة) حيث التسميم ، والمنظر لا يزال رائعاً ولكن
دون أن يتطفل على الأهرام .

ويقول البحث إن الاهرامات الثلاثة تكون مجموعة معمارية متميزة
حتى لاتعطى العلاقة الحميمة بينها سمناً خاصاً هو طابع للأهرام يعتمد على
هذه الصلة الواضحة بين ثلاثتها وبينها وبين الأرض الفضاء حولها .
إن بيئة الاهرام تقوم على ثلاثة :

• الصلة العضوية بين منطقة الاهرام والصحراء من جهة وبين الوادى
من جهة أخرى .

• جو المنطقة المنبثق من عراقة المعابد التاريخية القديمة .

• الاهرامات والمقابر والمعابد نفسها .



هذه هى هضبة الأهرام الأرض والتاريخ ... المكان والزمان والإنسان ..
أيماننا للماضية ، ومعطيائنا الباقية وآباؤنا والأجداد والعلوم والفنون والعقائد
والمأثورات ...

هذه هى هضبة الأهرام التراث والقيمة .

هذه هى هضبة الأهرام منف المقدسة العظيمة .

هذه هى هضبة الأهرام مدينة الأحياء ، ومدينة الموتى .. وهى بهلما
مشوى الجسم ، ومهوى الروح ، ومعقد الفخر ، ومعقل الخلد الذى ولد
على هذه الأرض ونقش عليها سطوره ، وأودعها منخوره . إن تحت كل
حبة رمل من هضبة الأهرام وثائق ، وعلاقات ، وأسرار ، وأيام عاشها
أصحابها ، وعاش عليها بعدهم أجيال وأجيال .

هل بعد هذا تقسم أرض هضبة الأهرام ؟ هل مثل هضبة الأهرام
يضاع فيما يضاع ؟

لقد عرف حرمها حتى الغزاة الذين مروا عليها فلم يجروا على المساس
بها .. من الغزاة من سلبوا مصر الأرزاق والأموال ولكن الغزاة الجدد
نحاولون أن يسلبوا الأيام .. يسلبوا عمرها على الزمان .. يسلبوا هضبة
الأهرام .

المشروع الأسود « الصفقة »

« لا زلن هم في الأرض ولا غويلهم
اجمعين » (إمران كيريم)
« يغمز بعينيه ، يقول برجله : يشير
بأصابعه ، في قلبه أكاذيب »
(الكتاب المقدس)

لو قابلك إنسان وأخبرك أن خمسة آلاف فلان ومائة . أى واحد وعشرين مليون وأربعمائة وعشرين ألف متر ، تباع في قفر أو صحراء جرداء بسعر المتر ٢٣ مليا وفي الربع الأخير من القرن العشرين وبعد أن ارتفع كل شيء في الدنيا أضعافا بعد حرب أكتوبر .

لو قابلك إنسان وألقى إليك هذا الخبر هل كنت تصدقه ؟ هل كنت تغضب منه لأنه يسخر أو يستخف ؟

ما رأيك أن هذا الخبر صحيح !
بل أدهى من هذا وأمر أن الصفقة هي هضبة الأهرام !!
هذا هو العقد بمراحله يتحدث عن نفسه .

لكي يعرف الإنسان المصري حجم الجريمة التي ترتكب على أرضه أحدد له الموضوع في سطور :

ثلاثة أفراد كنديون هم : بيتر مونك (كيندي بالتجنس) ودافيد جيلمور ، وسليد ، أسسوا شركة تليفزيونات في كندا وطردتهم حكومة مقاطعة نوفاسكوشيا (إحدى ولايات كندا) من الشركة وحكم على بيتر مونك بغرامة قدرها ٢١,٣٧٣ ألف دولار ونشرت الصحف الكندية فضائحهم المالية فخرجوا من كندا وأسسوا شركة ممتلكات جنوب الياسفيك وتعاقبوا مع حاكم جزيرة فيجي على مشروع استصلاح مستنقعات فيجي .

ثم جاءوا مصر وقد خططوا لاقتناص هضبة الأهرام وشاطئ رأس الحكمة . وقاموا بعدة اتصالات منفصلها فيما بعد ، تمكنوا بعلتها من الحصول على الموافقة على مشروعهم التخريبي . ولكي يتعاقبوا مع الحكومة ،

زعموا للحكومة أنهم شركة جنوب الباسفيك للشرق الأوسط وهي شركة استحدثوها لساعتهم خصيصا لإبرام العقد مع وزارة السياحة دون أن يقدموا ، وهذا بلهيه ، عقد التأسيس لأنه أصلا لا وجود له حتى أننا عندما طالبناها في المحكمة بعقد التأسيس لتبين صفة جيلمور .. إلخ ، أسقط في يلها .

شركة جنوب الباسفيك للشرق الأوسط — هذه — قدمت لها وزارة السياحة كما هو ثابت بالعقد :

- عشرين ألف فدان في شاطئ رأس الحكمة .
- عشرة آلاف فدان في هضبة الأهرام ، وهي ليست ملكا خاصا حتى تتصرف فيه ، بل هي ملك عام .. هضبة الأهرام التاريخية المحاطة بالآثار مما أجمع علماء المصريات في العالم كله ، كما أوضحنا ، على أنها لم تكتشف بعد (وعشرة آلاف أخرى في هضبة الأهرام ، ملخنة كما ورد في التصميم المطبوع في الشركة مما يكشف عن نية مبيتة لالتهم الهضبة كاملة والإجهاز عليها على المدى الطويل) .
- قدمت وزارة السياحة عشرات الألوف من الفدادين في أعظم هضبة وأجمل شاطئ ..
- ولمدة ٩٩ عاما .

- وبغير موافقة مجلس الشعب .
- وبلاجنة خبراء لتقدير الأرض وفقا للأسعار العالمية .
- وبلا فروق في سعر الأرض بين ما تسلمه سنة ١٩٧٥ (المرحلة الأولى) وما تسلمه من الأرض في ١٩٨٠ (المرحلة الثانية) . وبلا شروط تشغيل ، أو خطة زمنية ، أو جزاءات . سلمت وزارة السياحة هذا كله مقابل نصف مليون دولار ١١ وأقساط سنوية يصل معها رأس المال بعد خمس سنوات ٢ مليون دولار (مليون دولار) ١١١
- تستطيع أيها القارئ إذا لم تصدق عينيك أن تحاول الخروج من الدهول وتراجع العقد المنشور ضمن وثائق هذا الكتاب .!

تكوين الشركة :

تكونت شركة من وزارة السياحة وشركة ممتلكات جنوب الباسفيك (الشرق الأوسط) المسجلة في هونج كونج . وهى شركة مجهولة في مجال السياحة وإلا ما لاحتاجت الوزارة أن تسأل عنها جهات الأمن وهو ما لا تفعله مع الشركات العالمية ، العالية السمعة في مجالها .

المشروع :

— تنمية السياحة على أحدث الأساليب العلمية المتطورة في هضبة الأهرام ورأس الحكمة .

— حصة مصر في المشروع في هضبة الأهرام وشاطئ رأس الحكمة وقدرها خمسة آلاف فدان ومائة في المرحلة الأولى قدرت بمبلغ ١,٣٦٠,٠٠٠ مليون وثلاثمائة وستين ألف دولار ١

— حصة الشركة في المشروع ٢ مليون دولار (مليونان) يقسطان على خمس سنوات ١١ وبعد هذا نسبة الشركة في المشروع ٦٠ ٪ ستون في المائة مقابل المليونين المقسطين . ونسبة مصر في المشروع ٤٠ ٪ أربعون في المائة مقابل ثلاثين ألف فدان ١١ أى مائة وستة وعشرين مليوناً من الأمتار .

علما بأن المتر في شارع الهرم بلغ مائة جنيه .

— مدة هذه الشركة ٩٩ عاما .

— بدأت الشركة بتقسيم الأرض وبيعها قبل أن تنتجز التزاما سياحيا واحدا خلال سنة وثمانية أشهر .

ومن هنا نبدأ ..

يقول رئيس مجلس إدارة الشركة ، مهونا الأمر أو متهاونا أو مباهايا أن الذى بيع (جزء صغير من حجم المشروع تبلغ نسبته ٥ ٪ خمسة في المائة من الأرض) يقصد أرض هضبة الأهرام لأن البيع بدأ بها . هذا الجزء الصغير حصيلة بيعه :

مليون ومائة وسبعون ألف دولار ، ومليون ومائة وسبعون ألف جنيه مصرى .

أى جملة البيع حوالى أربعة ملايين من الدولارات قبضتها الشركة مقدما قبل أن تبدأ فى المشروع .. (١)

وحيث أن قطع الأرض المبيعة ، تم مقابل عربون أو ٢٥ ٪ فى بعض القطع و ٩٠ ٪ فى البعض الآخر كما حدث ، فأنا لو اعتبرنا هذه الحصيلة تمثل - فى المتوسط - ٥٠ ٪ من ثمن البيع ، لكان معنى هذا أن قيمة هذه المبيعات تبلغ ثمانية ملايين من الدولارات .

أى أن نسبة ٥ ٪ خمسة فى المائة فقط من الأرض باعتها الشركة أضعاف ثمن الأرض كلها فى تقدير العقد السياحى .

ومن هذا يتضح أن الأقساط الباقية مستند من ثمن بيع الأرض وعلى هذا يكون النصف مليون دولار المدفوعة فى البداية هى أول وآخر مبلغ تدفعه الشركة .

٥ ٪ (خمسة فى المائة) فقط من الأرض بثمانية مليون دولار . ورأس

مال الشركة المبدئى الذى دفع فى البداية ، نصف مليون دولار .

ورأس مالها كاملا مليونان يقسطان على خمس سنوات . أى ريع

حصيلة بيع ٥ ٪ من الأرض (خمسة فى المائة) .

يكفى هذا مؤشرا إلى القضيحة .

لماذا ارتضت وزارة السياحة وهيئة الاستثمار (لمصر) فى مشروع

حجمه خمسمائة مليون دولار ، رأس مال قدره مليونان يدفعان على خمس

سنوات ١ من شركة الباسفيك .

معنى هذا :

(١) أن الشركة حين تبخس رأس المال فأنها بالتالى تبخس ثمن الأرض

المصرية التى يقوم عليها المشروع . وهذا ما حدث فقد استولت مبدئيا

(١) هذه البيانات من واقع بيان رئيس مجلس إدارة الشركة المنشورة فى جريدة الأخبار

فى ١٨ - ٩ - ١٩٧٧ .

على ٥١٠٠ (خمسة آلاف ومائة فدان) مقابل مليون وثلاثمائة وستين ألف دولار .

(٢) ضالة رأس المال خطة مدبرة من الشركة تنسّق عليها إلى القروض والفوائد . وبذلك تستفيد من توظيف مالها أكثر من مرة :
— بالاستغلال .

— بتقييدنا بالديون .

— بتقاضى فوائد عن القروض .

— بيع جزء من حصتها بملايين الجنيهات كما سئى .

هل تشكلت لجنة لتقدير الأرض ؟

عند تقدير المال العام لا يترك لفرء ذى صفة شخصية أو اعتبارية أن يقدره بل يعهد بهذا إلى لجنة من مختلف الكفاءات ضمانا لسلامة التقدير ، فهل شكلت هيئة الاستثمار لجنة لتقدير ثلاثين ألف فدان فى أعظم هضبة وأجمل شاطئ فى الدنيا بمليون وثلاثمائة وستين ألف دولار ؟

إن البند الخامس من المادة (٢٥) من قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ يقول :

(تسجيل المال المستثمر الوارد بوحدات العملة التى وردت بها إذا ورد نقدا ، وتسجيل وتقديم الحصص العينية والحقوق المعنوية فى ضوء المستندات المقدمة ، والأسعار العالمية وآراء الخبراء المتخصصين ومراجعة تقويم المال المستثمر عند التصرف فيه أو عند التصفية لإعادة تصديره أو تحويله إلى الخارج) .

هل يحمى القانون المصرى المال الأجنبى ولا يحمى شاطئ رأس الحكمة وهضبة الأهرام ؟ .. فلا تقدر أرضنا فى ضوء الأسعار العالمية وآراء الخبراء المتخصصين ؟ .

مأساة أن يحتاج الهرم إلى الأمن في أرضه ..

* * *

أقل من فدان في فرنسا أغلى من ثلاثين ألف فدان في مصر ..

في الأخبار بتاريخ ١٣ - ٩ - ١٩٧٧ تعلن فرنسا عن فيلدين ريفيتين على مساحة أربعة آلاف متر أى أقل من فدان ، على شاطئ (كان) بمبلغ ٦٥٠,٠٠٠ (ستائة وخمسين ألف دولار) أى أكثر مما دفعته شركة الباسفيك في ثلاثين ألف فدان مصرى ١١ في البداية وهو نصف مليون دولار ١١ (٥١٠,٠٠٠ دولار) وأين ؟ في رأس الحكمة وهضبة الأهرام ١١
هذه إهانة لأمة وإهانة لأعرق بلد عرفه التاريخ . وإهانة للحكومة التى قبلت هذه الاستباحة وهى تملك : (إلغاء أى عقد فى أى وقت لاسيا إذا كان يتعارض مع المصلحة القومية ، بدليل إلغاء عقد قناة السويس التى عادت إلينا قناة أيضا لم تنتقص شيئا من حرمتنا بل استصلحت آلاف الأفدنة على الجانبين) .

شركة دواجن وشركة هونج كونج :

هناك شركة دواجن رأس مالها أربعة ملايين من الجنيهات لا الدولارات .

شركة فندق سميراميس قدرت أرض الفندق .. الأرض فقط بثلاثة ملايين من الجنيهات أى سبعة ملايين ونصف من الدولارات . و قدرت مشروع الفندق بنسبة مليون دولار ، التزام الجانب السعودى فيها دفع كاملا مرة واحدة .

إن القسط السنوى الذى تدفعه شركة الباسفيك لا يتجاوز مكافآت ومرتبات أعضاء مجلس الإدارة والعلاقات العامة والإعلانات .. فإذا تبقى منه لمصر صاحبة الأرض وما الذى يصرف على المشروع ؟

إذن القسط المدفوع يعود إلى الشركة من خلال أعضاء مجلس الإدارة ومعظمهم أجنبى وفي مقدمتهم أصحاب المشروع .

امتياز ٩٩ عاما :

إن قانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ كما يقول الدكتور العطيفى يجعل أقصى مدة للالتزام ثلاثين عاما ، فكيف منحت شركة الباسفيك امتياز ٩٩ عاما ؟ كيف ؟ ولماذا ؟ ومقابل أى شىء ؟

٩٩ عاما تحيل حق الانتفاع كما يقول الدكتور العطيفى إلى شبه ملكية . رئيس مجلس الادارة يقول إن الشركة لم تحصل على امتياز أو احتكار . ورئيس مجلس الادارة حجته القاطعة فى هذا أن المادة الثانية من القرار رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٥ تقضى بأنه (لا يترتب على صدور هذا الترخيص منح أى احتكار أو امتياز) .

إن المادة التى يشير إليها واردة فى قرار هيئة الاستثمار لكن العقد الذى بين وزارة السياحة وبين الشركة نص على أن (مدة الشركة ٩٩ عاما) . إذا لم تكن مدة ٩٩ عاما امتيازاً ! بماذا تسميها ؟

المادة شئ والواقع شئ آخر بدليل أن الشركة خالفت مواد وشروط هيئة الآثار فأوقفتها الهيئة عن العمل وأبلغت السلطات لتنفيذ الايقاف . هذا قبل الكشف الأخير . أما بعد الكشف فإن الشركة لا تبالي أيضا ، وستستمر فى العمل بحجة أن قرار النيابة بالايقاف لم يصلها .

الهيئات العالمية تحذر :

الشركات المتعددة الجنسية المحدودة المسئولية حذرت منها الهيئات العالمية

الآتية :

— منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى اجتماع باريس الذى عقد

في يولية ١٩٧٦ . وضربت مثلاً لها شركة لوكهيد .

— السوق الأوربية المشتركة .

— الجمعية العامة للأمم المتحدة .

— منظمة العمل الدولية .

يقول كتاب (الجوانب القانونية للاستثمارات العربية والأجنبية في مصر) :
(يتعين على فريق المفاوضين المصريين أن يكونوا على دراية تامة بأهداف تلك الشركات ، ومدى تأثير النشاط الذي تقوم به بالنسبة لكل مشروع على حدة على الاقتصاد المصرى ككل ، واستغلال كافة الوسائل الممكنة للمساومة مع تلك الشركات لوضع شروط نتجنب بها مخاطر الانزلاق في قلب الاضطبوط الخفيف ونتحقق من أمامنا صورة الوجه القبيح لتلك الشركات) . (١)

اسقاط الموافقة عن الشركة :

تاريخ العقد ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

وبعد ستة وثمانية أشهر لم تنجز الشركة شيئاً من التزامات العام الأول والعام الثانى مما تحدث عنها بيان وزارة السياحة .

والمادة السابعة والعشرون من قانون الاستثمار تقول :

(. . . والمجلس إدارة الهيئة سلطة الموافقة على طلبات الاستثمار التى تقدم إليه . وتسقط هذه الموافقة إذا لم يقم المستثمر باتخاذ خطوات جدية بتنفيذها خلال ستة شهور من صدورها ما لم يقرر المجلس تجديدها لمدة أخرى لا تتجاوز ستة شهور) .

انحراف الشركة بالعقد :

العقد سياحى والشركة تتحدث عن مجمع اسكانى وأين ؟ فى هضبة
الأهرام !!

(١) الدكتور عبد الواحد محمد الفار (الجوانب القانونية للاستثمارات العربية والأجنبية في مصر) ص ٥٢ .

هل ورد في العقد أو موافقة هيئة الاستثمار :

— مجمع اسكاني على هضبة الأهرام ؟

— تقسيم الأرض وبيعها ؟

— القروض بفوائد ؟

— البيع بالخارج ؟

وإذا لم يرد هذا بالعقد فإن الشركة تكون قد انحرفت به انحرافا استغلاليا شائنا يقضى بالغائه .

— للانحراف به .

— لعدم الوفاء بالتزاماتها .

— للإضرار الفادح بالمصلحة القومية .

ما علاقة السياحة بالاسكان ؟

هل الاسكان مهمة سياحية ؟ هل هو اختصاص وزارة السياحة أم وزارة الاسكان والتعمير ؟ أم المقصود المهروب من قيود الاسكان هربا يتوارى خلف السياحة للتمتع بالتسهيلات السهلة في السياحة والاعفاء من الضرائب ، وتحويل العائد أو استبقائه أصلا بالخارج ؟

بيع الأرض والقروض والفوائد :

• إذا كانت المسألة بيع أرض وقروض على الانشاءات ، ما لزوم المستثمرين الأجانب ؟ ما دورهم التكنولوجي ؟

• السياحة إدخال رأس مال في البلد وخبرة وتكنولوجيا ، ماذا دخل البلد من هذا كله ؟ كيف يبدأ مشروع بتقسيم أرض البلد وبيعها ، وقروض بفوائد ؟ ..

مدينة سكنية :

إن أسبانيا يزورها في العام بضعة وثلاثون مليون سائح دون أن تعطى للأجانب حق إقامة اسكان حول المناطق الأثرية في غرناطة وأشبيلية وهي

آثار أنشأها العرب لا الأسبان ! العرب الذين حاربهم أسبانيا وأجلتهم عن أرضها بوصفهم أعداء .

ولكنها تحرص اليوم على آثارهم حرصا شديدا باعتبارها موارد سياحية ومعالم فنية . ونحن نقدم الهرم لشركة الباسفيك لتبيعه ثم نقرضنا عليه .

• جزء من حالة الآثار أن المرء يسعى إليها ويشعر أن وقفته عندها محدودة ، فيعود بشوق يرده إليها من جديد ليستزيد . أما أن يسكن عند الهرم ليلا ونهارا ، فالسكنى بملحقاتها ومخلفاتها تذهب بهجة الأثر ، وتطفى حالته .

أين حرمة الهرم ؟

أين روعته المتجددة ؟

• فندق مينا هاوس الذى تتمسح به الشركة الباسفيكية ، فى السفح لا على الهضبة . والتر حتى فى السفح وصل إلى مائه جنيه لا لاليم .
ثم لنفرض أن فندق مينا هاوس خطأ ونزلة السياح خطأ . هل نعالج الأخطاء بجريمة سكنية أى مدينة سكنية تتعدد فيها الفنادق والزلات ؟

مقارنة مصر بجزيرة فيجي :

• رئيس مجلس الادارة يقول إن الدول النامية والمتقدمة على السواء تمنح الأرض بالمجان وفاته أن يحدد نوعية الأرض هل فيها ما يقارن بهضبة الأهرام أو رأس الحكمة ؟ [هل تقرر بهما مستنقعات فيجي ؟
أعطوا شركة هونج كونج مستنقعات لتعمرها بالتخصص ولكن ارفعوا أيديكم عن هضبة الأهرام .

الارهاب مرفوض :

الارهاب يخوف المستثمرين مرفوض ورخيص للأسباب الآتية :

• الاستثمار ليس معناه السكوت على النهب والغزو الاقتصادي التدميري الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسية .

• الاستثمار ليس معناه الانحراف بالعقود كما يشاءون .

• الاستثمار ليس معناه استباحة الحرمات بدون قيد ولا شرط ولا معقب ولا سائل ولا حبيب .

أهدار مائة وستة وعشرين مليون متر :

هل ما حدث هو الاقتتاح ؟

الاقتتاح لا يعني بيع أرض مصر كفلسطين بل أنكى . فقد بيعت أرض فلسطين تحت اغراء مضاعفة الثمن أضعافا . أما أرض مصر ... أرض هضبة الأهرام ورأس الحكمة فقد أهدرت هدرا .

ثم عن أى تعويق استثمارى يتكلمون ؟ عن استثمارهم بالطبع وحجمه مليونان على خمس سنوات .

لست ضد استثمار الشرفاء الذين لا يبخسون الناس أشياءهم . وعندنا منهم أمثلة كثيرة ولكنى ضد الاستثمار الذئبي الزئبقى . على أن هضبة الأهرام لانعطيا بأموال الأرض كلها بما تضمنه من تاريخنا وأسلافنا وحرماننا .

وهذه قائمة بالمخالفات والانحرافات التى تحيط بالمشروع ؟

مشروع هضبة الأهرام :

المخالفات والانحرافات

١ - الدمشور :

« للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن » .

ولا يجوز منح احتكار إلا بقانون وإلى زمن محدود .

٢ - قانون المرافق العامة :

قانون ١٢٩ لسنة ١٩٧٤ :

المسواد :

١ - مدة الالتزام لا تزيد على ٣٠ سنة .

٤ - تحديد وثيقة الالتزام شروط وأوضاع استرداده قبل انتهاء مدته .

٧ - (الرقابة) وتعديلت بالقانون رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٥٤ ، وبالقانون

رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٨ .

قانون ٦١ لسنة ١٩٥٨ .

مادة ١ - منح الامتياز أو مدته أو نطاقه .. الخ بقرار من رئيس
الجمهورية بعد موافقة مجلس الأمة .

٣ - قوانين الآثار :

١ - أمر حال ١٦ مايو ١٨٨٣ .

٢ - قانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ .

المادة (١) والمادة (٢)

٣ - قانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١

٣ - قانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ .

لحماية الآثار مادة ١ و ٢ و ٤ " تعتبر من أملاك الدولة العامة جميع

الآثار العقارية المنقولة والأراضي الأثرية ... الخ .

٤ - القرار رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتحديد المناطق الأثرية وقد

شمل منطقة هضبة الأهرام كاملة .

٤ - مخالفات .. قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ (استثمار المال العربي والأجنبي)

وقرار رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

المادة ٢٩ من القانون فقرة ٥ " حددت تقييم الحصص العينية

والمادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية : « تتولى الهيئة تقييم الحصص العينية والحقوق المعنوية المتعلقة بأى من الشركاء مصرياً كان أو عربياً أو أجنبياً الخ » .

وبمراجعة النموذج المعد للشركات وفقاً للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ :

مادة ٥ : المدة المحددة لشركة هي ...

لا يتجاوز خمسين سنة إذا كان غرض الشركة استصلاح الأراضي البور والصحراوية واستزراعها .

(المادة ٣-٢ من قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤) .

مادة ٦ : حدد رأس مال الشركة بمبلغ

وتضاف مادة إذا دخلت رأس المال حصة عينية

« وقررت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة تعيين . . . الخبراء

للتحقق من التقدير الصحيح لهذه الحصص ويقدم الخبراء المذكورون تقريرهم الذى قدروا فيه الحصص على الوجه الآتى بيانه فقدا .

الانحراف من السياحة إلى الاسكان :

— حددت المادة ٣ فقرة ٣ مشروعات الاسكان (أخرجت شراء أرض فضاء وإعادة بيعها من مشروعات الاستثمار) .

— كما حددت المادة ٤ فقرة ١ قصر مشروعات الاسكان على رأس المال العربى دون الأجنبى .

— كما حددت المادة ٢٢ طرق تحويل الأرباح (بند ٣ عن الاسكان بنسبة ٦٪ فقط) .

المخالفة الأساسية لقانون الاستثمار :

قانون الاستثمار صدر أساساً ، لتستفيد المشروعات التى تتمتع بمزاياه إذا قدمت هذه المشروعات الأموال والخبرة وهى ما تفتقدهما شركة هونج كونج وبغيرهما لا يمكن أن يكون استثمار .

وفي حالة هذه الشركة :

الأموال : لم تتدخل مصر أية أموال فرأس المال (وهو ٢ مليون دولار)
المقسط على خمس سنوات وقسطه ٤٠٠,٠٠٠ (أربعمائة ألف دولار سنوي)
لا يكفي المصاريف السنوية للشركة — فأعضاء مجلس الإدارة الأجانب
والمصريون والخبراء والموظفون يتقاضون أكثر من هذا المبلغ ، والدليل على
ذلك أن الشركة اقترضت — باعتبارها — مبلغ ١,٦٨٠,٠٠٠ (مليون وستمائة
وثمانون ألف دولار) في مدى سنة ونصف لتغطي مصروفاتها وهي لم تعمل
أي عمل جدي من أغراضها .

الخبرة : تزعم الشركة أنها خلقت من مستنقعات جزيرة فيجي جنة ،
وهي خبرة لا علاقة لها بتنمية سياحية لأهم منطقة أثرية في العالم ، وجزر
فيجي ما هي إلا مستعمرة انجليزية لا يتجاوز سكانها نصف مليون هم خليط
من الهنود والصينيين ومن لاجنسية لهم . وحتى هذه تشكل فضيحة لهم يعرفها
عالم المال .

محالفات أخرى لقانون الاستثمار :

مادة ٥ : لا يجوز نزع ملكية عقارات لاقامة مشروعات استثمارية عليها
إلا إذا تقرر اعتبار تلك المشروعات من أعمال المنفعة العامة طبقا للقانون .

مادة ٢٧ : . . . وتسقط الموافقة إذا لم يقيم المستثمر باتخاذ خطوات
جدية بتنفيذها خلال ستة شهور من صدورها ما لم يقرر المجلس تجديدها
لمدة أخرى لا يتجاوز ستة شهور .

والشركة لم تتخذ أية خطوات خلال سنة ١٩٧٦ إلا تقسيم الأرض على
الورق ولم يتم البيع إلا في سنة ١٩٧٧ . فكأنها استنفدت المهلة الممنوحة لها .
٥ — محالفات لقانون الشركات : (قانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤) .

مادة ٥ : لا يجوز أن يكون عضوا في مجلس إدارة أية شركة مساهمة
من حكم عليه بعقوبة جنائية أو عقوبة جنحة عن سرقة أو نصب أو خيانة

أمانة أو تزوير أو تفاليس أو بعقوبة من العقوبات المشار إليها في المادتين ١٠٣ و ١٠٥ من هذا القانون .

وفي حالة هذه الشركة تجد اثنين من أعضاء مجلس الإدارة (بيتر مونك وذافيد جيلمور ، وقد أصبحا عضوين في الشركة المصرية لتنمية السياحة) طردا من شركة كليرتون بكندا في فضيحة مالية ، وحكم على أحدهما بغرامة مالية في قضية رفعها أحد مساهمي الشركة التي أنشأها !

مادة ٦ : « يجب أن يكون رأس مال الشركة كافيا لتحقيق غرضها الذي يجب مراعاة شرط الوحدة والتخصص في شأنه » .

ورأس المال المحدد لا يكفي المصاريف التجارية لمدة سنة ، وبالتالي لا يمكن أن يحقق الغرض من انشائها .

وقد اعترفت الشركة أنها اقترضت ١,٦٨٠,٠٠٠ (مليون ومئاة وثمانون ألفا في السنة الأولى من حياتها لتغطية مصروفاتها .

مادة ٩ : « تقدير الحصص العينية » وهو ما لم يتم في حالة هذه الشركة .

٦ - مخالفات قانون ٨١ لسنة ١٩٧٦ :

والقانون يتضمن تنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء فهو يمنع بيع الأرض أو حتى بيع حق الانتفاع كما يمنع التأجير لأكثر من خمسين عاما .

وقد باعت الشركة قطع أراض لأجانب بالعملة الصعبة باعترافها .

ويتضمن القانون عدا الملكية التامة ، فك الرقبة وحقوق الانتفاع التي تلتبس الشركة فيها مهربا أو تحسبها مخرجا غير حاملة أن بيع حق الانتفاع أيضا ممنوع .
والقانون بأثر رجعي .

٧ - القانون رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضي المعدة للبناء :

وقد خالفته الشركة في البنود ٩ و ١٠ و ١١ و ١٣ إذ باعت الأرض قبل صدور مرسوم التقسيم .

٨ - قانون ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ : الخاص بتنظيم تملك الأراضي الصحراوية :

لم تحصل الشركة على الموافقة .

الصراع « يقظة أمة »

« انشأ لطالب العالم المتحضر بان
يتضامن لحماية آثار مصر من مصر »
(جريدة التيمس الانجليزية)

هذه الصحيفة المفزعة والمروعة أطلقتها على صفحاتها جريدة التيمس منذ
عامين عقب التعاقد على مشروع هضبة الأهرام .
لأول مرة في تاريخنا يطالب « الغرباء » بالحجر علينا حماية لآثارنا .
والحجر دائماً موثراً إلى العته والبله والغفلة .

هل غضب ؟ هل نلوم ؟

و لكن قبل هذا أى قبل الغضب واللوم هل نحن نحترم أنفسنا ، ونحترم
تاريخنا ، ونحترم آثارنا ، ونصونها صون الحب ، العالم ، الوفى ؟
إن لم تفعل فلا وجه للغضب بل لعلهم أولى بالشكر لحرصهم على حضارة
مصر وعظائرها الذى أهدرناه وارتنخضنا بالتبديد والاعارة والاغارة والتأجير
والبيع للمغامرين والناهبين والمتهين لنا قدامى ومحدثين

بعنا ما لا يباع بعنا السنين والأرض والمهرم ولن ؟

القصة طويلة . قد تكون جريدة التيمس آثرت ألا تدخل فى التفاصيل
المحزنة والمزمنة فأنتهت إلى النتيجة مباشرة . . . أو لعلها أرادت أن تقتصد
الوقت انقاذاً لما يمكن انقاذه فلا خير فى البكاء على اللبن المسكوب
قد يكون هذا وارداً لدى الصحيفة الانجليزية الكبيرة ولكن مجلة كندية تعنى
بالاقتصاد هى مجلة فايننشال بوست The Financial Post (١) كشفت
القناع عن أعجب قصة نهب فى العالم ، من نخس الطالع أنها وقعت لنا ،
واختارتنا ضحية أو صيدا ثميناً .

(١) عدد يونيو سنة ١٩٧٧ .

سأورد مقتطفات من المقال في أصله الانجليزي ثم ترجمته حتى لا يكون مجالا للتحميل أو التهويل أو التهوين أو التفسير الشخصي .

ولكن ما الذي حرك الأشجان الكامنة ، والداكنة ؟

نحن الشعب نعلم جيدا عن الآثار التي بيعت أو نهبت أو وهبت . ونعلم الكثير عن الذين باعوا وأضاعوا ورتعوا فما الذي هز الصمت وأثار الصبر ؟ إنه مشروع هضبة الأهرام .

في ركود حياتنا اليومية التي تجترنا ، وفي ركام آلامنا القومية المدفونة في أعماقنا وهي تعيش ، طالعنا في الصحف الأجنبية ، أخبار المشروع ، والاعلانات عنه ، فيها دون صحف البلد الذي يقوم المشروع فيه ١١

وكان صباح من يولييه ١٩٧٧ أو على التحديد اليوم السابع من ذلك الشهر ، من ذلك العام . كتبت في الأهرام في صفحة الرأي ، تحت عنوان (مدينة سياحية عند الهرم) :

[كثر الحديث عن القرى السياحية ، والمثلن السياحية .. وهو حديث طال شوقنا إليه ، بما نملك من كنوز التاريخ وكنوز الطبيعة على هذه الأرض . ولكن هذا لا يعني أن تلك الحفارات الأرض حول الهرم أو على مقربة منه .. وتعرضه للخطر .. لا يعني أن يترك صخب المثلن السياحية ، الصمت الجليل المشحون بالروى والمعاني في الهضبة التي تجح إليها الدنيا .

إن أصحاب الأموال غير أصحاب الحضارة ، ولهذا لا يدخل في حسابهم ، التاريخ وثقائسه ، وعمر هذه الأمة ورحلتها الطويلة على الزمان . لقد غضبت الصحف الفرنسية (١) لما يحاك لهرمنا من أفكار تمس حرمة ، وتشوه طابعه ، وطابع المكان حوله وهو جزء منه .

كان « بترى » رجل الآثار الانجليزي يعلم عمال الحفر في مدينة « قفط » أن ينقبوا عن الآثار بالمنفاخ ! ليكشفوا التراب عن أرض الكنوز بنفخة هوا ، أو نفخة هوى .

فن القسوة القاسية في رأيه ، التعامل مع هذه الأرض النفيسة بضربة

معول ١١

(١) في ٤ يناير ١٩٧٥ ، ١٩٧٦/٤/٢٩ Le Monde

ترى كيف تكون نظرة الدنيا إلينا ، إذا تركنا الحفارات والمدكات
تمتن منطقة الهرم باسم الانفتاح والفندقة ؟

وعلى أثر هذه الإشارة ، اتصل بي رئيس مجلس إدارة شركة مصر
لتنمية السياحة تليفونيا قدم نفسه ثم رجاني رجاء أن أرى المشروع على الطبيعة
قبل التوسع في نقده ، لعل أرى رأيا آخر . وحاول أن أحدد له موعدا
عاجلا ، كان ذلك يوم السبت .. ولكن جدولى فى ذلك الأسبوع لم يكن
نحاليا به إلا يوم الأربعاء . فقبل ذلك التحديد شاكرا .

وفى صبيحة الأربعاء ذهبت إلى مقر شركة مصر لتنمية السياحة وفاء
بالموعد واستقصاء للحقيقة على أرضها ... وجدت رئيس مجلس الإدارة
منتظرا ومعه بعض أعضاء مجلس الإدارة .

وطرح الموضوع ... فخف رئيس مجلس الإدارة من على كرسية
الوثير ووضع بين يدي كتالوجا كبيرا للمشروع بالألوان اثباتا للعناية به
والتخطيط له

مضيت فى الكتالوج من صفحة إلى صفحة فى وناء وبطاء حتى لا يفوتنى
شئ شأن الدارس المستقصى . فاذا أبرز ما فيه ملعب جولف ثم ما كيتات
على الطراز الأندلسى للمباني التى يزمع بيتر مونك الهنغارى المهاجر ، أو
الكندى المغامر ، أو الانجليزى بالاقامة أو الهونج كوينج بالعمل ، لست
أدرى أى الجنسيات استقر رأيه عليها ، أن يقيمها (لتعاقب الحضارة الحديثة
حضارة مصر الفرعونية) كما تقول اعلاناته أو اعلانات وكلائه من
المصريين موظفى شركة مصر لتنمية السياحة ، فان بيتر مونك من واقع
المنشور فى المجلة الكندية يقول كلاما آخر عن الهرم لا يمت إلى العناق الحضارى
بل هو العراك والعبث بالأهرام كما يقول محرر المجلة الكندية الاقتصادية
(بيتر مونك أول رجل يعطى تفويضا على بياض لكى يعبث بالأهرام) .

Munk was the first man to be given cart blanche to trifle
with the pyramids.

هذه عبارته :

وفي موضع آخر يقول بيتر مولك مزهوا بنفسه :
(لا يستطيع المرء أن يفكر في تحد ، أكبر من مداعبة الأهرامات ،
أعني أن آخذ كمية من « البراز » وقليلًا من الماء وأصنع واحة خضراء
حيث لم يكن هناك إلا رمل في خمسة آلاف عام .

I mean to take a little water and a little shit and make an
oasis of green where there's only been sand for 5,000 years.

أما اعلانات شركة مصر لتنمية السياحة فتزف البشرى إلى (أبو الغلب)
أي الشعب المصري كما كان يسميه (يعقوب صنوع) في صحيفته (أبونضاره)
تزف الاعلانات ، البشرى العظيمة ، بالواحة السادسة ، وأفضل صاحبها
على مضر وعلى تعمير الهرم .

إذا لم تستح فاصنع ما شئت .

نعود إلى الدعوة .

راعى ما رأيت في مقر الشركة وأخذت أناقش الحاضرين في المشروع .
وكان رئيس مجلس الإدارة يحاول جاهدا ألا يندخل في المناقشة لئلا بالتليفون
تارة وبامضاء أوراق مرة .

— إن صحراء مصر واسعة على الجانبين تشكل ٢٩ من مساحتها
فلماذا لا يقام هذا المشروع « التعميري » في منطقة قضاء خالية ؟ إن هضبة
الأهرام بنفسها أكبر وأعظم معلم حضارى في العالم . وهي عامرة بمن يسعون
إليها من جميع أنحاء الدنيا . عامرة بالقيمة التاريخية والعلمية عامرة بالآثار .

— كيف يقوم طراز أندلسي إلى جانب قمة الطراز الفرعوني ؟

— هل وافقت هيئة الآثار على قيام مجمع سكاني ومدينة سكنية في

هذا الحرم ؟

— هل الذي وافقت عليه هيئة الآثار مشروع سياحي أم مشروع إسكاني ؟

— كيف يصبح الصمت الجليل المشحون بالروى ، مكانا للصخب

والقروضاء واللهو الليلي بعد قيام المدينة السكنية المزمعة والمزعومة
إذا تم المشروع ؟

— هل مبانى المشروع تتداخل فى خط الرؤية عند التصوير الجوى للهرم ؟
— هل المشروع سيأخى أم اسكانى لحل أزمة الاسكان ؟
— إن بلاد العالم المتحضر تحرص على « الزمن » فى كل مبنى قديم ،
وتمنع قيام الحديث إلى جانبه فى محاولة اصطناع العراقة أو انسجام
الطابع أو وحدة النوق فكيف يجترئ مشروع تجارى اسكانى
على (تاريخ أمة) ممثلا فى أعظم آثارها بل آثار الانسان على هذه
الأرض .

أسئلة كثيرة لم أتلّق عنها جوابا مباشرا أبدا . . بل كان الرد يسلك
دهاليز طويلة تبعد الحوار عن نقطة المركز .

الردود التى سمعتها على النحو التالى :

— ما قولك فى الأكشاك والمبانى الهزيلة المثورة على المضىبة لماذا لا يعارض
المعارضون هذا المنظر .

— لماذا لا تعترضون على نزلة السمان أليست هذه القرية فى منطقة أثرية ؟

— لماذا لا تنقدون ما يحدث فى الأقصر من سرقات ؟

وهكذا أجابوا على الأسئلة بأسئلة لا بأجوبة ... وكأن الأكشاك التى
يشيرون إليها والتى يسهل ازلتها فى أى وقت وفى سرعة تعالج بدق اسفين
فى المضىبة واقامة مبان راسخة وعلى الطراز الأندلسى .

فأتى أن أقول إنهم يعطلون الطراز الأندلسى بأن الطراز الفرعونى يكاف
الشركة كثيرا . والمسكنة تستحق العطف وهى التى يقول بيان وزير السياحة
حول المشروع أنها ستحقق أرباحا فى السنة الأولى تبلغ ستة مليون
دولار تصل فى السنة السادسة إلى أربعين مليون دولار (أى فى المدة المعقبة
من الضرائب) ..

تذكروا أن رأس المال الذى دفعته الشركة العظيمة نصف مليون دولار

(٥١٠,٠٠٠ دولار) مع أقساط سنوية على امتداد خمس سنوات يصل رأس المال في نهايتها إلى ٢ مليون دولار .

ولمح المسئولون عن الشركة أو المشروع أن اجاباتهم أقصد أمثلتهم تزيدنى سخطا فطلبوا أن نذهب إلى الموقع لعله يكون أقدر على الاقتناع ... وذهبنا إلى الموقع فلم أسمع بجديدا . وعدنا من الموقع فصارحتهم بأننى بعد الذى سمعت ورأيت أشد اصرارا على المعارضة .. وهنا سمعت مهممات وتلميحات أشبه بالتهديد أو النصيح بالتزام الصمت وإشارات بعيدة إلى أسماء كبيرة ، أما المباني التى لاتعجبني أو الطراز الأندلسى الذى لايعجبني فسوف يبنى على نسقه قصر كبير فخم يتوسط المشروع ... وهنا سألتهم ايضا أوضح عملا بقول الشاعر :

ليس الغنى بسيد فى قومه إنما سيد قومه المتغنى

ومن جديد سمعت مهممات تبينها جيدا ولكنى مضيت فى « التغنى » وأصررت على الايضاح ... فخرجوا من المأزق بقولهم : إنه قصر الدولة .. وهذا الأسلوب المسموم ظهر أكثر وضوحا فيما بعد فى اعلاناتهم المدفوعة التى شغلت صفحات كاملة فى سائر الصحف ، ودفعة واحدة ، بعد اقتضاح أمرهم . وقد دفعوا لجريدة كبرى ٤٨ دولارا عن الستيمتر الواحد وتستطيع أن تحسب الرقم المدفوع قياسا على ما تحتويه صفحة كاملة من الستيمترات .

وبعد أربع ساعات من المناقشة أيقنت أنى أتكلم عن حضارة مصر وأنهم يتكلمون عن مستنقعات « جزر فيجي » ... وأتحدث عن الهرم والحضارة والأصالة والفن والعلم والقيم العليا . ويتحدثون هم عن عدد الأسرة فى المجمع السكانى .

وغادرتهم الأربعاء ١٣ - ٧ - ١٩٧٧ لتطالعهم صحيفة الأخبار صبيحة الخميس ١٤ - ٧ - ١٩٧٧ بمقال بعنوان : (ارفعوا أيديكم عن هضبة الأهرام) جاء فيها :

— إن هضبة الأهرام ليست ملكا لشركة أو محافظة الجيزة ، أو وزارة السياحة بل هي ملك للهرم والتاريخ والحضارة الإنسانية .. ملك لهذه الأمة بأجيالها الماضية والحاضرة والمستقبل .. فلا يملك أحد كائنا من كان أن يبيع ويشترى في هذا الحرم التاريخي المصري .

— إن بلاد الدنيا تحافظ على آثارها وبعض هذه المحافظة ، الحرص على بيئة هذه الآثار كما هي ، والحرص على تفريغ المكان حولها لاجاء التفرّد وإضفاء الهالة عليها كما فعل أوائلنا منذ آلاف السنين .

فعلت هذا أسبانيا حين بنت نصب الشهداء على بعد خمسة عشر كيلومترا من مدريد وعلى قمة جبل لايزحه ولايزاحمه شيء ...

وفعلت هذا الهند ، حين خلصت تاج محل من التباين في الأشكال وأقامته في حضن الطبيعة ناصع البياض تحيط به الخضرة ، ويسلم إليه وعليه جلوس صاف من الماء وتطل عليه السماء الهندية بزرقتها .. كل شيء متسام كفكرة الوفاء التي قام من أجلها ، وقام دليلا عليها

والهرم أقدم وأجمل وأنفس من كل هؤلاء . إنه أحد عجائب الدنيا وواحدها الباقى .. فعجائب الدنيا فنيت جميعا أو أتى عليها الدهر إلا الهرم .

يقول رولاند جوخ في كتابه (عجائب الدنيا) :

(أول هذه العجائب أهرام الجيزة في مصر . ثم حدائق سميرا ميس . المعلقة في بابل وباستثناء أهرام الجيزة ليس بين عجائب الدنيا شيء مائل في يومنا الحاضر ، فست من هذه العجائب المشهورة اختفت من على ظهر الأرض منذ أمد بعيد فلا يعرف أحد تمثال فيدياس لزيوس على الأولمب أو تمثال رودس العملاق اللهم إلا صورهما على العملة) .

— هضبة الأهرام ! كيف ؟ نحن نعيش على اثنين : النيل والهرم .

النيل يطعم ويسقى .

والهرم الذى يشد إليه الرجال من جميع أرجاء الدنيا ، يعطى المال ويعطى ما هو أغلى من المال ، القيمة الحضارية لمصر في العالم كله .

- من هذه الأسباب كما يجب أن يكون معلوما . أن الحضارة غير التجارة . فالمشروعات والاستثمارات مهما كان عائدها لا يقبل انسان متحضر أن تقوم على حساب التاريخ والقيمة والعراقة التي لا تشتريها الدنيا بأموالها كلها .
- إن الدنيا تأتي إلينا لترى الهرم في مكانه خالفا .. أما المدن السياحية فهي منتشرة في كل البلاد .
- إن الأمم الكبيرة والعواصم الكبيرة تحرص على قديمها فلا يسمح بقيام الحديث إلى جانب القديم ذى الطابع الخاص . إن بلدية تونس لا تعطى تصريحاً لأى مبنى جديد إلا إذا أقرته كلية الفنون الجميلة .
- إن الأسلوب في كل شئ علامة النضج وامارة الشخصية .
- إن حفارات الأرض كما يقول أساتذة العمارة تستشعر تأثيرها على البعد بما تخلفه من اهتزازات دقيقة لها خطرها على المدى الطويل .
- أن المدينة السياحية سيتبعها بالضرورة والحتم حركة سيارات . وهنا تؤثر نواتج العوادم كيميائيا على السطح الخارجى للهرم خاصة وأن اتجاهات الريح تختلف زواياها على امتداد اليوم واختلاف الفصول .
- أن وجود المبدأ في حد ذاته ، خطير خطير . إن المباني إذا تونخت البعد اليوم فلا ندرى غدا من يروق له الاقتراب بالبناء من الهرم أو التسلق عليه .
- أن الصحراوات المصرية شرقا وغربا مترامية الأبعاد تشكل ما يزيد عن ٩٠٪ من المساحة الكلية لمصر ؛ وتتسع لعشرات بل مئات المدن السياحية والصناعية والسكنية .
- كفانا ارتجالا .
- كفانا مانشيتات .
- كفانا كوبرى المتحف .
- كفانا قيشانى شارع الهرم ثم يقال لنا في العشرين سنة الماضية أن ما بيع من آثار مصر في الخارج ، مكررات والمكررات هذه أولى بها مياديننا

وحداتنا . وشوارعنا الرئيسية وفي مقلعها شارع الهرم ومدننا لتصلنا
بماضيها . فان الشجرة لاتستقيم بغير الجذر . وإنسان بلا تاريخ يتم فقير
معنويا وإن ملك أموال الدنيا .. ولكننا كما قال الدكتور محمود فوزي بحاجة
في موجة الانفتاح إلى استيراد الخجل تغطي به وجوهنا لبيع الآثار مرة ،
وتشويه الهرم مرة أخرى .

إن الآثار أعراضنا (ومن صان مجد قومه صان عرضا) .

ابقوا لنا الماضي .

ابقوا لنا شيئا .

* * *

ثم سافرت شهرا قرأت أثناءه حول الموضوع ... مواطنون أيدوا
ما ذهبت إليه ثم رد من رئيس مجلس الإدارة يقول فيه ما معناه أنه حريص
مثلى على الهرم ... الخ .

الكلام نفسه ... الطريقة أياها

وهنا أدركت أن دوران الكتابة في فلك الحضارة وحدها ، يجعلهم
يتوارون خلف المعاني فكتبت مقالا جهيرا في الأخبار العدد الصادر
١١-٨-١٩٧٧ بعنوان :

(هضبة الأهرام قناة السويس أخرى امتيازها ٩٩ سنة) .
جاء فيها :

بدون متاهات في الجدل أو المناقشة نريد من الشركة :

— نشر برتوكول الاتفاق كاملا حتى يمكن الوقوف على دقائق المشروع
ومناقشته مناقشة هي مسئولية أهل الاقتصاد والسياسة والعمارة والآثار
والحضارة وإني أهيب بهم جميعا أن يحرصوا عليها .

على الشعب صاحب الأرض أن يناقش الدقائق حضاريا أولا ، ووطنيا
ثم جغرافيا .. ولا أقول سياحيا لأنى أرفض رفضا كاملا الفندقية في حرم
الأهرام .

انثروا التفاصيل كاملة ومحددة وضعوا النقط على الحروف حتى

لا تعيد بنا الأرض .

... أن امتياز ٩٩ سنة هو بيع مقنع . ٩٩ سنة معناها ثلاثة أجيال ينظرون

ويتمزقون حشرات كما حدث لجيلنا من أجل القناة . معناه احتكار
لأرضنا طويل الأجل ، واحتقار الكائنا طويل الأمد .. نسيت أن احدى
التعلات التي تقال : تعمير الصحراء !! كأن هضبة الأهرام قعر مهمل
وهي أكبر المعالم الحضارية على المستوى العالمى .. والمعروف لا يعرف
بضم (الياء) إلا إذا طلعت الشمس من الغرب وولج الجمل سم الحياط .

* * *

الافتتاح أمل وواجب ولكن بشرط أن تحترم عقولنا .. وأن تصان
مقدراتنا .. وأن يحسب لكل أثر من تراثنا وحضارتنا ألف حساب .
أنا لا أناقش الشركة الأجنبية وأصحابها (الشطار) ولكنى أناقش
وزارة السياحة التي تبرم العقود ، وبالطبع ، ترعى العهود .

ولزموا الصمت أو لعلمهم لم يجلبوا ما يقولونه على الفور لأن اعلاناتهم
فيما بعد تدل على الجهد الضخم الذي بذلوه في الخروج من النقط الرئيسية
التي أثمرتها إلى موضوعات هلامية لبلاية يتسلقون عليها أو لبليية يتكثرون
بها . فتحدثوا وأطنبوا عن ثورة التصحيح وعظمة الحكومة ورضائها
عنهم .. ثم انتقلوا إلى مستنقعات فيجي والحوارق التي تمت بها ، ثم
(خسة اشادة) بشركة هونج كونج ومعجزاتها وشركائها من أصحاب
الطائرات الخاصة ..

تحدثوا عن كل شيء إلا عن النقط التي أثمرتها ...

وفي ٢١-٨-١٩٧٧ نشرت الأخبار مقالا للدكتور جمال الدين محمد

موسى الأستاذ بكلية علوم عين شمس بعنوان :

(جريمة فوق الهضبة يجب أن تتوقف . إنهم يبيعون الهرم !)

ولا من مجيب .

وفي ٢٩ - ٨ - ١٩٧٧ نشرت في الأخبار في صفحة (الرأى للشعب)
مقالا بعنوان : (هل يعلم مجلس الشعب بما يجرى فوق هضبة الأهرام ؟)
جاء فيه :

الشركة تتاجر الآن بالهرم فتبيع حصصا فيها على صيت المشروع أى
باعتبارها الحاصلة ، على امتياز هضبة الأهرام بما تعنيه من بلايين الدولارات
على امتداد ٩٩ سنة .

لقد باعت الشركة حصة قدرها ٢٨٪ للمليونير سعودى بالتجنس ،
وقبضت منه اثني عشر مليونا من الدولارات ، كما باعت حصة أخرى
قدرها ٢٣٪ ، لأميرين سعوديين وقبضت منهما خمسة عشر مليونا من الدولارات.

أى أن الشركة التى لم تدفع غير نصف مليون دولار ، قبضت فى خبطة
واحدة سبعة وعشرين مليونا ! وألفين وأربعمائة مليون جنيه من المصريين
أصحاب الأرض والهرم وسخرت منا معا مصريين وسعوديين . انخلتنا
جميعا هزوا ... تفضلت بسرقتنا وهى تمن علينا بالسياحة ، وحكومتنا
تمن علينا بالانفتاح .

إنى أحب الحروف الخضرء لا الأرقام ولكنى هذه الأيام يؤرقنى الجمع
والطرح من عذابى وتمزق .

— الشركة بعد الأرباح الفلكية التى غنمتها والتى حصلت عليها سهلة بدون
جهد إلا جهد الاغراق فى الضحك منا ، تبيع هرما لمختلف الجنسيات
وترى من وراء هذا إلى :

تفريق دمناء فى القبائل بالاصطلاح الجاهلى أى الخروج من (الثنائيه)
وحصر الموضوع بينها وبين مصر ، إلى طرف ثالث متشابك وهم المشترون
من كل جنسية حتى لا تجد مصر سيلا إلى النجاة من سكين القصاب .

— إن الاتفاق المبدئي للمشروع أن يكون سياحيا هدفه الحفاظة على المنطقة وتنميتها سياحيا لا المتاجرة بها في الداخل والخارج .

ثم ما هو وجه العبقرية في تقسيم الأرض وبيعها؟ هل يحتاج هذا لتكنولوجيا هونج كونج أو جنوب الياسفيك ؟

ألا يستطيع أى مقاول أن يفعل هذا ؟

ألا يحدث هذا بيننا كل يوم في مختلف المناطق ؟

نأتى في القرن العشرين بشركة أجنبية لتقسم أرضنا وتبيعها لحسابها ثم تمكن لنفسها في بلدنا واقتصادنا وتلدق أسفينا في قلوبنا أى في هرمنا . كل هذا مقابل أى شئ ؟ نصف مليون دولار ؟

إن البند الثانى من المادة الثالثة في العقد الابتدائى يقول عن أغراض الشركة :

(خلق وتنمية المناطق السياحية باستخدام أحدث الأساليب في تطوير صناعة السياحة وإعادة تخطيطها ومزدها بالمرافق والطرق والخدمات) .
ماذا رأت مصر من أحدث الأساليب العلمية أو من المرافق والطرق والخدمات ؟

لقد مضى نحو عامين على العقد الابتدائى ، لم نشهد أو نلمس شيئا .
لعل الشركة مشغولة في عد القلوس من حصيلة بيع أراضي التقسيم .

لقد أدخل البارون امبان في صحراء مصر الجديدة التي لم يخصها التاريخ بالأهرام والمعابد المال والمرافق والمترو والخدمات وخلق منها مدينة ثم بدأ التقسيم مع اعتبار له شأنه وهو أن شركة مصر الجديدة شركة مساهمة مصرية لاشركة محدودة المسئولية . ولكن العبقرية الجديدة أقصد الشركة الجديدة لم تفعل شيئا . إنها تنتظر حتى تجمع ثمن أرضنا ثم تنفق منه شيئا على المدينة الأندلسية وتغرم الباقي لقمة سائغة أو طورطا سائغة ! !
هل كنا عاجزين عن تقسيم الأرض وبيعها ؟

— شركة هونج كونج شركة ذات مسئولية محدودة ومعنى هذا أنها شركة أفراد . وأفراد غير متضامنين أى أن التعويضات فى حالة قيامها لا تمتد إلى جميع أموالهم بل تقتصر على الجزء الذى أسهموا به فى الشركة . إن الواحد منهم فى حكم الشريك الموصى لا الشريك المتضامن . والفرق بينهما كبير كما يقول رجال الاقتصاد .

— شركة ممتلكات جنوب الباسفيك أو ممتلكات هضبة الأهرام ورأس الحكمة مسجلة فى هونج كونج وهى من المناطق الحرة التى تمتوج بالآفاق والمحتالين العالميين . ولو كانت شركة انجليزية لها احترامها لسجلت نفسها فى إنجلترا .

— مضى عامان لم تفعل شركة هونج كونج شيئا إنتاجيا وإنما اقتنصت فى جشع عموم الأرض وقلبت المشروع السياحى إلى تقسيم أراض وبيعها فى الخارج حتى إذا افترض أمرها فأنها تلوذ بالفرار وتختفى فى لحظة حين بعد أن تكون قد جمعت من الصفقة ما يكفيها ويغنيها . وتحصد مصر الشوك عندئذ وتتكبد التعويضات .

— شركة هونج كونج بتحويل المشروع السياحى إلى مشروع تقسيم أراضى تصنع لنفسها ملكية دائمة للأرض أى أن هضبة الأهرام ورأس الحكمة ملكها إلى الأبد إذا ظللنا معجبين برمز العدالة ، معصوية العينين . علما بأننا نتعامل مع أساتذة دلسبس بل أن صفقة دلسبس إلى جانب هذه الهبة ، تعتبر لعبة أطفال .

تعمدت شركة هونج كونج ادخال أميرين سعوديين للتجارة باسمهما على مصر والحصول على مطالب وامتيازات بدالة العلاقات المصرية السعودية الحميمة .

— مدة الامتياز ٩٩ سنة التى نرفضها .. حتى هذه أيضا تنسحب على إدارتها فقط ومن السهل ما دامت صاحبة الأغلبية وصاحبة الأرض وصاحبة الهرم ، أن تجددتها . والوسائل معروفة لديها بالممارسة العملية .

أنها ليست شركة ممتلكات جنوب الباسفيك بل هي شركة ممتلكات جنوب مصر وشمالها أيضا .

ثم من في وزارة السياحة منحها مدة امتياز ٩٩ سنة ؟
لقد منح سعيد التركي ، داسيس امتياز ٩٩ سنة لقناة السويس التي
عادت إلينا قناة أيضا ، وذلك كما علمونا ، لأنه لم يكن عنده مجلس شعب .
ولكن كيف منحت شركة ممتلكات جنوب الباسفيك (الشرق الأوسط)
امتياز ٩٩ سنة لتغير معالم هضبة الأهرام ... وعندنا مجلس شعب ؟

هل ناقش المجلس هذا الموضوع ؟

هل عرض عليه أصلا ؟

أم أن البلد يعطى هبات دون علم أصحابه ؟

إن المثقفين المصريين يتلهفون على كلمتك يا وزارة الثقافة ؟

يا وزير الثقافة : أنقذ الأهرام .

إذا لم نستيقظ حكومة وشعبا . . هيئات وأفرادا .. صحافة وإذاعة
فإن أكبر كارثة في تاريخنا كله ستحل بنا .

ليس انفتاحا بل انذابا .

ليس انفتاحا إنه هاوية .

تقسم أرضنا وتباع في الخارج ؟

أين نعيش بل لماذا نعيش ؟

لأنه أشد فداحة من جميع ألوان الاستعمار .

ويبدو أن هذا المقال هز الرأي العام وزلزل أصحاب المشروع وأعوانهم

في شركة مصر لتنمية السياحة .

وعند عودتي إلى بيتي في اليوم التالي لنشر المقال علمت أن وزير السياحة

اتصل بالبيت تليفونيا ولما لم يجدي ترك لي رقم تليفونه لاتصل به .

باختصار طلب السيد الوزير مقابلي بعد الافطار - (الوقت رمضان)

بمكتبه في الثامنة والنصف مساء .

وقبل حلول الموعد بساعة اتصلت بسيادته لأبلغه باعتذارى عن الموعد فلم أجده فأبلغت مكتبه .

ومن الطريف أن سكرتيره دهش دهشة بالغة . لعله لم يسمع من قبل بإنسان يعتذر عن مقابلة الوزير . . ونسى الرجل الطيب أنني أديبة والأديب بما هو وجدان شعبه ، في أعلى مستوى من مسئولية الفكر والضمير .. نسي أنني أديبة لاصحبة حاجة ، ولا طالبة زلفى ، ولا هاوية وزارات

وعلمت أن اجتماعا موسعا عقد بالوزارة للرد على . وأعلنت الأخبار وقتئذ أنها ستنشر قريبا رد وزير السياحة على مقالاتى المتتابعة . . وانتظرت وانتظر الناس .

وجاء بيان الوزير .

وطلعت الأخبار في ٤-٩-١٩٧٧ : (رد من وزارة السياحة على مقالات الدكتورة نعمات أحمد فؤاد) حول مشروع « هضبة الأهرام » جاء فيه :

بيان وزارة السياحة

تناولت السيدة -الدكتورة نعمات أحمد فؤاد موضوع مشروع هضبة الأهرام في عدة مقالات نشرت بصفحة رأى بجريدة الأخبار الغراء . وكان آخرها ما نشر بتاريخ ٢٩-٨-١٩٧٧ ووضع الأمور في نصابها . نرجو الوزارة أن توضح للرأى العام الحقائق التالية :

أولا : تأسيس الشركة المصرية لتنمية السياحة ..

والحق أن بيع حق الانتفاع بأرض هضبة الأهرام - وليس بيع الأرض ذاتها أو منحها - تم بسعر حوالى ٤٠ قرشا (أربعين قرشا) للمتر الواحد بعد استبعاد الأراضى الداخلة ضمن المساحة الكلية والتى لا يتضمنها

استغلال والتنمية ، وإنما تعتبر كحرم عازل للمشروع . فضلا عن استبعاد الأراضي المخصصة للمرافق . وإذا قورن هذا السعر الذي حدد في سنة ١٩٧٤ في بداية سياسة الانفتاح بسعر المتر في مدينة العاشر من رمضان وهو خمسون قرشا سنة ١٩٧٧ ، لتبين أن ذلك السعر مناسب لخلق الانتفاع الذي يمثل عادة ثلث قيمة الملكية الكاملة . ويضاف إلى ذلك تكلفة المرافق الأساسية داخل المشروع في حدود العشرين جنيها .

شركة هونج كونج

ورد في المقال أن شركة هونج كونج شركة ذات مسئولية محددة أي أنها شركة أفاد ونود أن نوضح أن الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق لم تتعاقد مع شركة ممتلكات جنوب الباسفيك إلا بعد الاستفسار عنها من سفارتنا في لندن وقنصليتنا في هونج كونج ومن جهات الأمن المختلفة والبنوك ، كما قدمت الشركة المستندات الدالة على كفاءتها ، كل ذلك طمأن الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق على توقيع التعاقد معها ، وجدير بالذكر أن هذه الشركة هي شركة قابضة تتبعها شركات أخرى ، كما أن المساهمين فيها شركات لها سمعتها العالمية مثل شركة الملاحة وشركة الفنادق .

الطراز الأندلسي

ليس هناك في الشروط العامة إشارة إلى مبان على الطراز الأندلسي بل الاتفاق نص على أن تتمشى المباني مع البيئة الصحراوية كما أن وزارة السياحة لم تغفل بالمرّة أهمية الأهرامات بل اشترطت شروطا قاسية ارتبط بها تخطيط المشروع وحددت ارتفاع المباني بما لا يتداخل مع خط رؤية الأهرام . كما أن وزارة السياحة وافقت على المرحلة الأولى فقط من المشروع لتنمية ثلاث قرى (حوالى ٣٠٠ قطعة فقط) وعلى أن تعرض كل مرحلة

من مراحل المشروع على وزارة السياحة ليصدر بها قرار خاص يراعى فيه كافة الاشتراطات البنائية والطاقت السياحية المطلوبة .

سعر العمولة

أما ما ذكر عن بيع المتر بالخارج وإن عمولته تصل إلى ١٥ دولارا فإن العمولة للبيع في الخارج توازى ١٠ ٪ وهى فى حدود ٣ دولارات فى المتوسط .

إن تحديد مدة حق الانتفاع بـ ٩٩ سنة قد روعى فيها حجم المشروع والمدة التى يحتاجها ، مد المرافق الأساسية إليه من طرق وإنارة ومياه ومجارى واتصالات سلكية ولا سلكية ومواصلات وكذلك المدة اللازمة لتنمية هذه المناطق الواسعة التى سوف تستغرق حوالى ربع مدة حق الانتفاع خاصة وأن منطقة رأس الحكمة لم تمتد إليها بعد أى من هذه المرافق .

عائد المشروع

هذا وفى النهاية نود أن نذكر أن الدراسات الاقتصادية وفقا لما عرض على هيئة الاستثمار توضح أن ما ينتظر أن يحققه المشروع من عائد سنوى هو حوالى ٦ ملايين دولار فى السنة الأولى يصل إلى حوالى ٤٠ مليون دولار فى السنة السادسة كما سيوفر فرص عمل جديدة حوالى ١٠٠٠ ألف عامل فى السنة الأولى تبلغ أجورهم ٢,٥ مليون دولار سنويا وفى السنة الثانية ألفى عامل أجورهم ٦ ملايين دولار سنويا واعتبارا من السنة الثالثة حتى السنة الخامسة ٢٥٠٠ عامل أجورهم السنوية من ٩ ملايين — ١١ مليون دولار .. هذه هى حقائق هذا المشروع رأت وزارة السياحة وضعها أمام الرأى العام .. والله ولى التوفيق ..

ولم ألبث إلا يومين حتى نشرت مقالا ردا على السيد وزير السياحة فى الأخبار العدد الصادر فى ٧-٩-١٩٧٧ بعنوان :

(هذا العقد يجب الغاؤه بعد هذا الانحراف من السياحة إلى الإسكان)

جاء بيان وزارة السياحة اعترافا كاملا بالوقائع التي كشفتها وأهمها :
أن شركة هونج كونج حينما أرادت أن تخدع الحكومة تقدمت بمشروع « سياحي » لتستفيد من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار المال العربي والأجنبي وهو القانون الذي يمنح مزايا جامعة في مجال الاستثمار السياحي .
ولكن الشركة انحرفت عن الغرض الذي رخص لها به ، إلى مجال الإسكان حيث قامت بتقسيم أرض هضبة الأهرام ورأس الحكمة وباعها أرض بناء ، وهو ما يمنعه قانون الاستثمار في مادته الثالثة فقرة ٣ .
وحتى شركات الإسكان لا يجوز لها تحويل صافي العائد إلا بنسبة ٦ ٪ فقط من المال المستثمر وبعد أن يتم البناء (المادة ٤٠ من قانون الاستثمار) .
وهنا نقبين حجم ما حدث . إن شركة هونج كونج لم تحول نسبة الستة في المائة من المليون دولار الذي دفعته على قسطين ، بل أودعت ثمن أرضنا نحن كاملا بالخارج .
أترك للمحامين من مجلس الشعب تكييف هذه الجريمة قانونيا ..
أن شركة هونج كونج إلى الآن وبعد عامين لا تعمل في السياحة ولكن في الإسكان غير أنها تستفيد تحت ستار شركة سياحية ، تحول عائداتها إلى الخارج حيث يتم البيع ويودع الثمن في بنوك أجنبية .

إن التزامات الشركة بحدها العقد الابتدائي الذي ينص على :
— الأغراض التي أنشئت من أجلها الشركة المشتركة هي تنمية السياحة العالمية بمنطقة الأهرام ورأس الحكمة .
— خلق وتنمية المناطق السياحية باستخدام أحدث الأساليب لتطوير صناعة السياحة وإعداد تخطيطها ومدها بالمرافق والخدمات .
— تأييد المنشآت السياحية وتجهيزها بالمعدات والأدوات والإمكانات اللازمة وفقا للمستويات العالمية .

أى أن تكون مورد إيرادات سياحية تعود بالفائدة على الدخل القومى .
وما يتطلبه هذا من وقت وجهد وخبرة وإتفاق أموال .

وهو ما لم تحقق منه الشركة شيئاً مطلقاً منذ سنة ١٩٧٥ حتى الآن ،
كل ما حققته هو بيع الأرض .. أولاً لتصرف من حصيلة البيع لا من جيبتها ،
أى تحصل على عائد سريع وكبير بدون جهد مما يعتبر استنزافاً على المستوى
القومى ، وربحاً غير مشروع وغير خاضع للضريبة .

أن قانون الأستثمار يحرم عليها :

— بيع الأرض وهو ما اعترفت به وزارة السياحة حين اعترفت
بالعمولة التى لا تكون إلا فى البيع .

— تحويل العائد إلى الخارج بأى صورة من صور التحايل كالبيع فى
الخارج رأساً كما حدث .

وهذا لا يجوز لشركة سياحية ..

لهذا يجب إلغاء ترخيصها فوراً

ثم نسأل هيئة الأستثمار :

عندما عرضت الشركة حساباتها عليها هل سألها الهيئة من أين هذا
العائد ؟ هل هو عائد سياحى أم عائد بيع الأرض ؟

وإذا لم تفعل ، لماذا كان السكوت ؟

— اعترف البيان أن شركة جنوب الباسفيك مسجلة فى هونج كونج

ومتعددة الجنسية ومحدودة المسئولية .

أى أن وزارة السياحة تتصرف فى ثلاثين ألف فدان على مستوى

الأفراد مادامت سألت عنهم جهات الأمن ! !

أن الدول الغنية تحذر من هذه الشركات ..

والدول النامية تخشاهما بعد أن اطلعت على أساليبها وملثمتها ، رعباً

لأن الشركة ذات الجنسية الواحدة يمكن اللجوء إلى حكومتها فى الخلاف .

أما متعددة الجنسية محدودة المسئولية إلى من تلجأ في حالة الانحراف بالغرض
كما حدث ؟

يقول كتاب (الجوانب القانونية للاستثمارات العربية والأجنبية في
في مصر) :

(إن الدول الغنية الأعضاء في منظمة « التعاون الاقتصادي والتنمية »
قد قامت بعقد اجتماع في باريس في الأسبوع الأول من يولية ١٩٧٦
أدانت فيه الشركات المتعددة الجنسية بأنها (تحولت إلى نمر مفترس تمتد
خطورته إلى استخدام أساليب لا تقبلها الدول النامية كالتلاعب بالبيانات
لتهرب من الضرائب أو إخفاء المعلومات أو القيام بعمليات غير مشروعة
تضر بميزان مدفوعاتهما وباقتصادياتها أو رشوة كبار المسئولين لتسهيل
أعمالها) .

وتقول مجلة الحوادث البيروتية الصادرة بتاريخ ٢٦-٨-١٩٧٧ على
الرغم من الإعلان أنها تحت عنوان :
أترىء المفاجأة هل دقت ساعتهم ؟

(تتحول مؤسسات الرشوة في البلاد العربية يوما بعد يوم إلى هيكلية
تشبه هيكلية الأحزاب مهمتها إقناع الحكام والمسئولين بأن الرشوة ليست
أكثر من عملية تجارية معترف بها في جميع قوانين العالم . ولهذا المؤسسات
(الأحزاب) طائرتها الخاصة ، وخبراء العلاقات العامة ، والمختصون في
شئون الترفيه ، بالإضافة إلى مجموعات من المحامين والمهندسين والمحاسبين
والسياسيين) .

وتقول مجلة الحوادث أيضا :

« والذين اطلعوا على التقارير السرية التي وضعتها الشركات العالمية
الكبرى التي تتعامل مع دول الشرق الأوسط ، يعرفون أن الرشوة قد
ازدهرت مؤخرًا في البلاد العربية ، وأنها عمت وشملت واقتحمت
الأسوار كل الأسوار) .

هذا هو رأى الغرب والشرق فى الشركات المتعددة الجنسية المحدودة
المشتركة ..



• يقول البيان :

(ما يتم حاليا هو شراء حق الانتفاع ببعض قطع الاراضى لبناء فيلات
عليها)

وهنا نسأل : ما معنى شراء حق الانتفاع بقطعة أرض ؟

هل المشترون ملاك أم مستأجرون ؟

هل هضبة الأهرام مثلا أرض حكرا ؟ أم أرض آثار وسياحة ؟

أن حق الانتفاع يكون فيما تستحدثه هى من أنجازات . فبأى صفة

تقسم أرضا لا تملكها وتبيعها ؟

لماذا التبرير يا وزارة السياحة ؟ أما كان الأسهل استئصال الداء بدلا

من محاولة التهوين منه ؟

لماذا نسمى سعال السل ، « شوية برد » ؟

لقد كنت أنتظر من السيد الوزير أن يعلن فى شجاعة الوطنيين ودقة

المهندسين وحكمة السنين ، أن العقد وهو مجحف أصلا بمصر ، يعتبر

باطلا منذ انحرفت الشركة به .

وهذا أكرم وأبقى ..

هل أذكرك بشركة لوكهيد وإقدام هولندا على عزل زوج الملكة بلا تردد ؟

ألا تستطيع مصر إلغاء ترخيص المحرف به أصحابه انحرافا مهينا ومشينا ؟

يقول البيان : إن عائد شركة هونج كونج فى السنة الأولى فحسب

٦ مليون من الدولارات نصيبها منه ثلاثة ملايين وسبائة ألف ، أى أكثر من

رأس المال كاملا وهو مليونان وأربعون ألفا يسدد على خمس سنوات ! !

— ويقول البيان إن العائد سيصل فى السنة السادسة إلى أربعين مليونا .

وهى المدة المعفية من الضرائب .

فإذا أخذنا بالمتوسط أى ثلاثة وعشرين مليوناً في السنة ، يكون ناتج العائد في هذه المدة : مائة وثمانية وثلاثين مليوناً ..
هذا في ست سنوات فحسب فأحسبوها في ٩٩ سنة .

أهذا هو الافتتاح !!

— يقول البيان عن امتياز ٩٩ سنة أنه (روعى فيه حجم المشروع والمدة التى يحتاجها من المرافق الأساسية ...) .
هل المشروع الذى يحقق عائدا ضعف رأس ماله كاملا في السنة الأولى ، يعد له المستولون ٩٩ سنة كأنه ينقب عن البترول بين اليأس والرجاء ؟ أجيبوا .
— اعترف البيان بالعمولة غير أنها فقط ١٠ ٪ (عشرة في المائة) والعمولة في بيع الأراضي لا تتجاوز ٢,٥ ٪ (اثنين ونصفا في المائة) فهل انسحبت عليها الهبات السنية ؟

وحتى العمولة تم في الخارج ؟ في لبنان ؟

— ويقول البيان أن العمولة في المتوسط ثلاث دولارات عن المتر أى متوسط سعر البيع للمتر ثلاثون دولارا .. أى أن الشركة أخذت المتر بأربعة قروش على المشاع أو بأربعين قرشا (مشفى) إذا احتسب بيان الوزارة أرض البناء فقط ١١ ، المهم أنها تبيع المتر في المتوسط بثلاثين دولارا أى بثلاثمائة ضعف ١١ هنيئا لها ..

— برر البيان عائد الشركة بالخارج ، بأمرين :

(١) شراء مستلزمات السياحة .

(٢) العائد سيتم تحويله إلى مصر .

وقد مضى عامان لم يتم شيء من هذا فهل تستطيع وزارة السياحة أن تفيدنا بالأرقام وبالتحديد :

ماذا تم تحويله ؟ وفي أى تاريخ ؟ وإلى أى بنك مصرى ؟

— يقول البيان أن الدول تمنح الأراضي للمشروعات السياحية بالمجان والمثل عندنا ، هيلتون .

هل منحت دولة منطقة أثرية لها اعتبارها العلمى والعالمى والقومى بالمجان ؟ أم منحت مناطق عاطلة لتحليلها وتنميتها دون تمليك للأجانب ؟
— إن المقارنة بفندق النيل هيلتون منعمة .. فهيلتون شركة مساهمة مصرية — شركة مصر للفنادق — بعد أن أتمت الشركة الأصلية . فهى ملك للبلد والعائد للبلد وليس للأجنبي إلا الإدارة فقط . ثم إن هيلتون لم يزحم أثرا ولم يشوه أثرا فريدا ومجيدا كالحرم — عمارة فندقية شأتها شأن أى عمارة على النيل — لا مدينة سكنية ، ولا تفتيش باسفيكى مساحته ثلاثون ألفا من الفلادين .

— يقول البيان إن المشروع سيوفر فى السنة الأولى أجزاء لآلف عامل تبلغ أجورهم ٢,٥ مليون دولار سنويا . وفى السنة الثانية لآلفى عامل تبلغ أجورهم ستة ملايين .

وقد مضى عامان لم تشغل الشركة ثلاثة آلاف عامل وبالتالي لم تدفع هذه الملايين الثمانية المشار إليها ، أجورا لسبب بسيط هو أنها لم تنجز شيئا فى هذين العامين .

— تحدث البيان عن القدرة الفائقة لمجلس الإدارة فى الرفض والقبول . فلماذا قبل مجلس الإدارة إذن تقسيم الأرض للبناء وهو ما لم يرد فى العقد الابتدائى ؟ والبقية تأتى .

— أكد البيان ما قلته بشأن عدم ورود نص أو إشارة فى العقد الابتدائى عن البناء على الطراز الأندلسى .

عظيم ..

ليفضل وزير السياحة ويطمئننا ماهى الإجراءات التى ستتخذها الوزارة إذا قام البناء على الطراز الأندلسى إلى جوار قمة الطراز الفرعونى فى الهضبة الفرعونية ، انحرافا بالعقد ؟

نريد تحديدا قانونيا يكون معلوما لنا .. وللشركة .

علما بأن الطراز الأندلسى أعلنت عنه الشركة بالصورة والحروف فى

مجلة المصور الصادرة في ١٥ - ٧ - ١٩٧٧ ، بل اللافتات العريضة على أرض الهضبة تعلن عن شقق سكنية في عمارات على الطراز الأندلسي باسم الشركة .
— يقول البيان إن (الأشقاء) اشتروا من الشركة الأم (١) . ما الفرق ؟
أليست الشركة المستحدثة تابعة أو ضالعة مع شركة جنوب الباسفيك ؟
— يقول البيان بموافقة هيئة الآثار .

والموافقة كانت لاستغلال المكان سياحيا لا إسكانيا لعل هيئة الآثار كانت تحلم بإقامة كوردون حول الأهرامات فلا يقرب حرمة راكبو الجمال والخيول وسائقو السيارات ومخلفات هذا كله وهي معروفة .
لعل هيئة الآثار كانت تحلم بمنع تسلق الهرم واقتلاع نثارات من أحجاره مما يفعله خلبو الذهب من المعاني والقيم وأشد خلاء وخواء وجهلا بالسياحة الذين يسمحون بهذا وهم يملكون منعه من موظفي الروتين .
— عدد البيان الجهات التي تم النشر فيها ولم يذكر المصور الصادر في ١٥ - ٧ - ١٩٧٧ الذي حفل بصور المباني الأندلسية فهل كان الأمر نسيانا أم تناسيا ؟ إغفالا أم تغاضيا ؟ سهوا أم تفاديا للتناقض بين نقي الطراز الأندلسي والإعلان عنه ؟
ويختتم بيان وزارة السياحة بأن الوزارة وضعت (الحقائق) أمام الرأي العام .

أفق (يا رأى عام) بعد وضع السياحة مشكورة (الحقائق) أمامك ..
أفق وانتفض تحت المقصلة ..

ولا تغرنك عبارة (والله ولي التوفيق) فالمقصود بداهة توفيق (الشطار) أصحاب شركة هونج كونج . أما شعب مصر صاحب الأرض والهرم فإنه تنسق معه عبارة (والله ولي الصابرين) .
ولكن لن يصبر الشعب بعد أن ضاق الصبر بالصبر .

لن يصبر شعبنا لأنه شعب متحضر عريق يعرف القمم ويرعاها . وقد يعوزه المال ولكنه أغنى الأغنياء بالهرم . بعكس الآخرين أصحاب الأموال

(١) المجلة الكتبية Financial Post تقول غير هذا فهي تقرر أن شركة ممتلكات جنوب الباسفيك على التحديد (الشرق الأوسط) التي أسست خصيصا لإدارة المشروع هي التي باعت للأميرين السعوديين حصة قدرها ٢٣ ٪ بمبلغ ١٥ مليون دولار 11

والطائرات الخاصة ولكن داخلهم غير معمر بالمعاني والمعالى والقيم ثم يدعون تعمير هضبة الأهرام . إن فاقده الشيء لا يعطيه .

أما شعبنا فقد أعطى الحضارات وحمل الحضارات والأديان وراث الإنسان أيا كان وفي أى مكان يوم خاض موقعة الشهداء من أجل المسيحية ، ويوم خاض موقعة الصواري وحطين وعين جالوت من أجل الإسلام . ألا يحى حضارته هو وتاريخه وآية مجده ؟
ألا يحى الشعب ، الهرم ؟



وأيقن الجميع فى شركة الباسفيك للشرق الأوسط وشركة مصر لتنمية السياحة أن الأمر أكبر مما يظنون ، شعروا أن الأرض تميد بهم . فلبجأوا إلى الإعلانات المكثفة التى أشرت إليها أغرقوا بها الصحف والصفحات لعلها تعصمهم من المصير المحتوم . ولجأوا إلى المقتريات الصغيرة المتوقعة التى ما كانوا يلجأون إليها لو كان موقفهم قويا شريفا يملك الحجة ويمتلك الموقف .

وفى هذه الأثناء علمت من الدكتور جمال موسى أن الأخبار امتنعت عن نشر مقالين آخرين أرسلهما تباعا إلى الجريدة . وفى هذه الأثناء أيضا ، نشرت الأخبار مقالا على صفحتين للدكتور صلاح عبد الوهاب (١) رئيس مجلس إدارة شركة مصر لتنمية السياحة يشيد فيه بالشركة ويشدو بكراماتها بالطبع ويعدد الفنادق التى تملكها ! فضلا عن أن هذا لا يغير من الكارثة . إن الذى بهم الإنسان المصرى هو أن ثلاثين ألف فدان من أرضه وهبت أو نهبت مقابل نصف مليون دولار ومع هذا فإن كتاب (السياحة الحديثة) (٢) أحصى أهم المؤسسات الفندقية فى العالم فلم يشر مجرد إشارة عابرة إلى هذه الشركة ، ولكنه رئيس مجلس الإدارة الذى تم تشكيله على هذه الصورة :

(١) الدكتور صلاح عبد الوهاب (مدير مكتب) الدكتور حاتم سابقا .
(٢) كتاب (السياحة الحديثة علما وتطبيقا) مؤلفه الدكتور محمود كامل من ١٥٥ - ١٥٦

الاسم	الصفة	التعميل	المكافآت
١ - دكتور صلاح عبد الوهاب	رئيس مجلس الإدارة	عضو متدرب عن	١٥ ألف دولار مرتب
٢ - دافيد هاريسون جيلسور	نائب رئيس (كندي)	إجانب الأجنبي	١٥ مكافأة
٣ - بيتر مونتلك	عضو (كندي)	إجانب الأجنبي	١٥ ألف دولار
٤ - شارلز ولیم برشال	عضو	إجانب الأجنبي	١٠ آلاف دولار
٥ - دافيد جرین سليد	عضو	مثل مصالح السودانية	١٠ آلاف دولار
٦ - محمد مصطفى السعيد	عضو	شركة (ترايا)	١٥ ألف دولار
٧ - أستاذ محمود لطفي عبد الحكيم	عضو	إجانب المصري	١٠ آلاف دولار
٨ - أستاذ دسيس مرقص منصور	عضو	إجانب المصري	١٠ آلاف دولار

— تنفيذاً لللائحة الداخلية الخاصة بالشركة يمثل في مجلس الإدارة خمسة أعضاء
عن الجانب الأجنبي (٦٠٪ من رأس المال) وثلاثة عن الجانب المصرى
(٤٠٪ من رأس المال) .

* * *

— دافيد هاريسون جيلمور : نائب رئيس مجلس الإدارة ،

— ويتر مولك : عضو مجلس الإدارة .

هما أصحاب فضيحة « كليرتون » الشركة التى أسساها فى كندا
واستولت عليها حكومة مقاطعة نوفا سكوشيا وطردت جيلمور ومولك منها
بعد فضيحة مالية كبرى أوردت تفاصيلها المجلة الاقتصادية الكندية —
(فايننشال بوست) عدد يونيو ١٩٧٧ .

كما أن الأخير حكم عليه بغرامة قدرها ٢١,٣٧٣ دولار فى قضية رفعها
ضده أحد مساهمى هذه الشركة .

أرسلت إلى الأخبار ردا على رئيس مجلس الإدارة الممثل للمصالح
الأجنبية فى الشركة ، من منطلق المصالح المصرية فامتنع الأستاذ موسى صبرى
عن نشره .

وأورد هنا بعض النقاط التى تضمنها الرد :

سؤال لرئيس مجلس الإدارة :

هل تستطيع فى شجاعة الشرفاء ، وتخصص العلماء ، ونزاهة القضاء ،
أن تجيب فى وضوح عن الآتى :

- ١ — لماذا احتاجت وزارة السياحة أن تسأل جهات الأمن عن شركة الباسفيك
إذا كانت عالمية يطمأن عليها ؟
- ٢ — كيف تقسط شركة مليئة كما تقول ، مليونين على خمس أقساط
(خمس سنوات) ؟

٣ — الطراز الأندلسى صحيح أم غير صحيح ؟

٤ — هل المجمع الاسكانى يتداخل فى خط الرؤية عند التصوير الجوى للهرم ؟

٥ — الاعلانات الفجائية المكثفة فى الصحف المصرية والعربية والتى تعكس

ذعر الشركة ، كم كلفت هونج كونج (المسكينة) التي تقسط مليونين
على خمس سنوات ؟

التمسح الرخيص للتغطية :

تمسح الشركة الرخيص بالحاجم يكشف سوتها أكثر لأنها حيلة العاجز
المريب . فالوائق من نظافة عمله يتكلم بالأرقام والحقائق لا بالرياء والدهاء
والمداينة والتلويح بالسلطة . فهذا الشعب المؤمن بالوحدانية حتى قبل
الأديان ، لاسلطان على ضميره إلا الله سبحانه وتعالى .
إن رئيس الجمهورية يعلم أن كل ذرة تراب في هذا البلد أمانة في عنقه
أمام الله والشعب .

أنه رئيس الجمهورية منا وبنا ، لم تنتخبه رئيسا ، شركة الباسفيك .
على أن من المقدسات ما هو أكبر من الإنسان .. كل انسان .. وفي مقدمة
هذه المقدسات الوطنية المحظور المساس بها : الهرم .
إن الهرم ملك أمة بأجيالها كلها . وإن رئيس الجمهورية أحد أبناء
هذه الأمة . وخوف نفسه صاحب الهرم أحد أبناء هذه الأمة . في جيله
لا الأمة كلها بكل أجيالها .

بل إن الهرم من النفاسة بالقدر الذي يجعله ملك الإنسانية في مصر
وفي كل أرجاء العالم . . في كل العصور .

إنها مصر النيل وكنانة الله .

إنها قضية شعب كشف عنه الغطاء .

ردوا على النقاط المثارة فقط ، في وضوح بدلا من الالتواء والرياء

والمتاهاة لتبيح الموضوع .

الاعلانات اتعجائية :

الآن تنشر الاعلانات المكثفة عن الشركة بعد افتضاح امرها وكشف
خبيثة نواياها . لماذا لم يعرف البلد عن مشروعها شيئا مفصلا عند انشائها ؟

أو نسمع به ؟ لماذا تكتمت الشركة وأعوانها الخبير فلم تقرأ عنه إلا في الصحف الأجنبية ثم أخيراً في مجلة المصور عدد ١٥ - ٧ - ١٩٧٧ .
الذين باعوا مصر :

ومع هذا أنا لا أحاسب الشركة - وهي تستحق الاستئصال - ولكنها والحق يقال ، عفارم عليها رأت كنزاً مباحاً فانقضت عليه . إني أحاسب المتتمين إلى مصر من أعوانها ، كيف باعوها ؟
أحاسب (الخبير العالمى) كما يصف نفسه ، كيف ترجم عبارة المحلة الكندية الاقتصادية :

The Nova Scotia government-quite rightly, fired Munk and Gilmour.

كيف ترجم لفظة fired الإنجليزية بكلمة (انسحب) ! ! أى خرج مختاراً لا مطروداً .

أحاسب الخبير العالمى فى السياحة كيف يعطل تقسيم أرض هضبة الأهرام وبيعها بقوله : (ما أثر حول تقسيم الأرض وبيعها هو عملية اقتصادية فإذا جاءت لى إيرادات سياحية من بيع الأراضى تقارب أو تزيد على المبلغ المحدد فى الدراسة وهو ٥٠٠ مليون دولار فلماذا ألجأ إلى القروض ؟) .
ونحن نسأل :

وإذا كان الأمر كذلك لماذا تلجأ مصر إلى شركة هونج كونج ؟
إذا كانت أرضها بالتقسيم والبيع تغطى (المبلغ المحدد فى الدراسة)
لماذا تستقدم شركة هونج كونج وتعطيها ٦٠٪ ؟ مقابل أى شئ إذن ؟
نريد جواباً من الخبرة العالمية . ما أتعسنا بها .

وظلم ذوى القربى أشد مضاضة على النفس من وقع الحسام المهند
نريد تنفيذ القانون الجديد الذى ينص على أن أعضاء مجالس الإدارة فى الشركات المشتركة يتقاضون مرتباتهم نفسها فى مواقعهم الحكومية باعتبارهم منتدبين فى المواقع الجديدة .
وذلك حتى لا توضع مصالح مصر العليا فى كفة والمكافآت الفلكية الفجائية فى كفة أخرى .

وقد رأينا كيف يهدر حتى التراث والتاريخ سهلاً فى « لاوى » بشر صبر الحليم .

ديلبس الجديد

« ولا تتبعوا خطوات الشيطان ، انه
لكم عدو مبين »
(قرآن كريم)

رجل غامض هنغارى الأصل ، كندى بالتجنس يعمل فى هونج كونج ..
هذا الرجل القادم من هونج كونج وإلى جانبه معاونه وهو مالطى عاش
فى مصر ثم هاجر إلى استراليا . كيف التقيا ؟ كيف اتفقا ؟ هذا ما لا يعرفه
أحد بعد . . .

ولكن الهنغارى الكندى الهونج كونجى ، والمالطى الاسترالى . دخلا
ذات يوم نادى الجزيرة بالقاهرة وأمامهما على المائدة ايصالات . ونشر
الأول خريطة لهضبة الأهرام وأخذ يبيع لأعضاء النادى قطعا من الأرض
بالدولارات تارة وبالجنيهات المصرية تارة أخرى ، ويعطى العملاء ،
ايصالات بالحجز والعربون .

كيف تم هذا ؟

كيف يشتري ناس أرضهم من الأجنبى ؟

هذا هو اللغز .

ورفع الرجل الغامض عينيه من على الايصالات ليرى ذلك الذى يصرخ
فى أعضاء النادى يحذرهم من الشراء . . . وما كادت العيون تلتقى حتى
حده التائر بنظرة اخترقت الجلد واستقرت فى النخاع . كان التائر
انجليزيا يعرف جيدا ، ذلك الذى يبيع هضبة الأهرام بايصالات .

كان الانجليزى التائر يحذر المشترين بالعربية العامة ، لأنه عاش فى مصر
أعواما ، وأحبها حبا يجعله يغار على هرمها .

وكان الرجل الغامض ذو الايصالات هو بيتر موتك الهنغارى الكندى

الهونج كونجى الذى تعاقد مع وزارة السياحة على مشروع هضبة الأهرام .

ولم يعد بيتر مونك بإيصالاته إلى نادى الجزيرة منذ ذلك اليوم ، فقد لجأ إلى حيلة أخرى ، استقدم فتيات جميلات وسرحهن على البيوت ذات الثراء ليبعن أرض هضبة الأهرام بالعمولة ١١ عمولة ١٠٪ من المبلغ المدفوع . كما اعترف وزير السياحة وحين أثرت موضوع العمولة في مقال ، رد وزير السياحة بأن العمولة فى المتوسط ٣ دولار وحسب أنه بهذا غير من الأمر شيئاً . لقد أقره واعترف به .

ليت فى اللغة علامة أكبر تعبيراً عن التعجب المدهول من العلامة (١) .

أصرف مصريا دفع ١٨,٠٠٠ ثمانية عشرة ألف دولار قيمة ٩٠٪ من ثمن القطعة التى اشتراها . أى أن الجمينة المحظوظة التى باعت نالها ١,٨٠,٠٠ ألف وثمانمائة دولار . فلو باعت فى السنة عشر قطع فقط فإن دخلها يرتفع إلى ثمانية عشر ألف دولار من العمولة فقط . وتستطيع أن تحسب دخل بيتر مونك اخوان . . . والحقيقة أن أحدا لا يستطيع فالذى بيع من الهضبة ، والذى بيع على صيت الهضبة ، والذى بيع فى مصر ، والذى بيع فى الخارج رأساً ، الذى بيع وأضيع من أرضنا بكافة الوسائل الهونج كونجية ، يحتاج إلى عملية حصر تحتاج بدورها إلى وقت طويل تتكشف فيه أبعاد المأساة . كيف كان هذا كله يدور والشعب المصرى صاحب الهرم مشغول بالهموم

الثقيلة ؟

كيف كان هذا كله يجرى والمثقفون المصريون لا يدرون بالصفقة الوبيلة ؟ وبعد أن دق ناقوس الخطر يوم ٧ يولية ١٩٧٧ حين كتبت فى الأهرام وتوالت كتاباتى عن الموضوع فى الأخبار وعرف الناس النجى من أمر المشروع الأسود ما سر تقرير وزارة السياحة ثم تمادىها فى التستر على المشروع وأصحابه المريبين ؟

ما سر خوف الصحف المفاجئ . لقد كتبت يوماً مقالة أدبية فنية بعد

وفاة الفنان السجيني لباب (مفكرة الأهرام) وفيها ذكر من بعيد للهرم بمناسبة حب الفنان المصري الراحل لبلده وحضارتها فاعتذرت الجريدة الكبرى عن نشرها لأن فيها (إشارة) إلى الهضبة ١١ كأن الهضبة من المنوعات أو كأنها من المحرمات في الوقت الذي تبدئ فيه الصحف وتعيد في موضوع واحد لا يتغير وكأنها في حلقة ذكر غير أنه ذكر لا يذكر فيه اسم الله .

ما سر خوف الصحف ؟

ما سر صمت وزارة الثقافة ؟ وما يحزن القلب أن وزيرها كان له جهد مشهود في شد الأبصار إلى معبد (أبو سمبل) عندما تهدده السد العالي ولم يكن يومئذ وزيرا . . . كان وكيلا للوزارة . فما عدا عما بدا ؟

ما سر محافظة الجيزة ومحافظة مهندس . . . محافظة الجيزة التي تنشر في الصحف عن رصدها لتسعة ملايين جنيه للاتفاق على المرافق بالمدن الجديدة المزمع انشاؤها ومنها مدينة هضبة الأهرام (الأهرام ٢٥-١٢-١٩٧٧) المحافظة تنفق على المرافق وقبل هذا سلمت الأرض ! وعلى الخواجات أن يقبضوا فحسب .

المحافظة تنفق على المرافق ! وبرك الماء القنر يغطي مساحات واسعة في امبابية ومستنقعات الوحل تغطي أحياء أخرى بالمحافظة كما ورد بالأهرام العدد نفسه الذي نشر فيه أريحية المحافظة ذات (العزم) على مد المرافق لمدينة بيترمونك اخوان مع أن العقد . . . ونحن نرفضه — يلزم الشركة بالمرافق .

محافظة الجيزة التي حباها الله ، والانسان المصري ، والتاريخ المصري ، بالهرم . . . نالت ما لم تنله محافظة أخرى . . . بل ما لم ينله أى مكان في العالم .

ولو كان الأمر للعقول والثقافات لاستطاعت هذه المحافظة ، بالهرم ، أن تكون جنة متميزة في العالم كله لا مصر وحدها . لقد بنى اليونانيون سورا

حول الأكروبول وجعلوا له رسم دخول (دولارا) فاذا بهم يجمعون
سنة آلاف دولار في اليوم !

وزوار الحرم أضعاف زوار الاكروبول وهبهم مثلهم علدا . إذن كان
يمكن أن يدر الحرم بلداته من غير شركة هونج كونج مليونين ومائة وتسعين
دولارا في السنة .

ولكن محافظة الجزيرة ألقت برأس مالها كله بين فكي الشيطان ليلتهمه
الهاما . . . وهي تنظر في سعادة وتنعم .

كيف حدث هذا ؟

أجيبى يا محافظة الجزيرة ! كيف وقع البلاء ؟

ما سر صمت رئيس الحكومة كيف يسمح بهذا التخريب بعد انكشاف خبيثته ؟
ما سر صمت وكيل مجلس الشعب بعد أن أبدى استياءه في الصحف
وفي آخر ساعة من امتياز الـ ٩٩ سنة وغيره من ألوان الإجحاف والإتلاف ؟
ما سر لجنة تقصى الحقائق بمجلس الشعب ؟ هل (التقصي) يستقصى
من رئيس مجلس إدارة الشركة وهو كما ورد في تشكيل مجلس الإدارة ،
يمثل المصالح الأجنبية ؟ رئيس مجلس الإدارة الذى جاء الى منصبه بعد أن
لمس بيتر مونك وجيلمور ولاءهما ، وهو الذى كانت وزارة السياحة ندبته
لدراسة الموضوع غنلما نشب الخلاف بين سلفه وبين أصحاب المشروع
الكتديين . وهنا يطل سؤال :

كيف اختير الدكتور صلاح عبدالوهاب باللات ليكون رئيس مجلس
الإدارة وهو فى موقف وكيل وزارة السياحة الذى يحمى المصالح المضرة
أو المقروض أنه كذلك ؟

ما دلالة هذا ؟

كيف اختير الدكتور صلاح عبدالوهاب ممثلا للمصالح الأجنبية ؟
ما دلالة هذا

وما الذى يخفى وراء هذا الاختيار ؟ أو هذا الإكرام ؟

هذا هو رئيس مجلس الإدارة الذى طلب ابعاد مفتش الآثار الذى
أبلغ عن المقبرة التى داسها بلدوزر الشركة ، واستقدم مفتشا آخر صديقا له
لتستكمل الشركة الحفر فى أمان وسوف لا نجد فى الأرض آثارا بالطبع !!
هل (التقصي) يكون فى مقر الشركة المضيافة ؟ وماذا ينتظرون من
جمعية المتفعين ؟

- هناك حقائق واضحة غير منكورة ولا يجروء أحد على انكارها :
- المشروع يتكلف ٥٠٠ مليون دفعت الشركة منه نصف مليون دولار.
- مدة الامتياز ٩٩ سنة .
- الانحراف بالمشروع من السياحة إلى الاسكان وتقسيم الأرض وبيعها .
- عدم عرض المشروع على مجلس الشعب وبالتالي عدم الحصول على موافقة المجلس قبل البدء فيه .
- عدم موافقة هيئة الآثار على المشروع بعد الانحراف به ومقاضاتها الشركة .
- ظهور آثار فى المنطقة .
- الحضبة أصلا مال عام لا ملك خاص للدولة .
- أن وزارة السياحة أعطت ما لا تملك .
- هل تقصت لجنة التقصي هذا كله ؟ كيف اعتبرت المشروع سلبا
بعد الزيارة ؟ (مليون فى المائة) !! ما مفهومها «للسلامة» ؟ هل ذهبت
اللجنة لتسمع رجلا يقول أن الآثار متر × متر ؟ هل اقتنعت عندما سمعت
رجلا يقول أن تقسيم الأرض وبيعها (عملية اقتصادية فاذا جاءت له إيرادات
سياحية من البيع تغطى نفقات المشروع المحددة فى الدراسة وهى ٥٠٠ مليون
فلماذا يقترض) ؟

ولم يرتفع صوت من لجنة التقصي يقول له : ولماذا جاءت شركة
هونج كونج ما دامت الأرض ستغطى المشروع ؟
لم يرتفع صوت يقول له :
وهل ثمن الأرض يعتبر « إيرادات سياحية » ؟
لم يرتفع صوت يقول له :

وما دامت الأرض ستغطي المشروع ففي مقابل أى شئ يكون لشركة
هونج كونج ٦٠٪ من المشروع ؟
لم يرتفع صوت يقول له :
هل صدر مرسوم يبيع الأرض كما يحتم القانون المصرى .
لم يطلب إليه أحد عقود البيع وهى خالية من المرسوم ليقف فى مجلس
الشعب الذى انتخبه الشعب ويقول إن البيع باطل .
لم يسأل سائل أين الاستثمار ؟
إذا كان الاستثمار معناه :
دخول رأس مال + خبرة + تكنولوجيا متطورة
هل نصف مليون دولار ، رأس مال ؟
الذى خطط للمشروع مهندس ميكانيكى أجنبى فى بلد فيها مهندسون
معماريون عالميون .
هل هذا هو الخبرة والتخصص والتكنولوجيا المتطورة ؟
والآن نسأل نحن المنكوبين :
هل هذه هى لجنة تقصى الحقائق ؟
هل وترجيت التى أثارت أمريكا يمكن أن تقارن بنكبة هضبة الأهرام ؟
لقد احتاجت الصحف الأمريكية لتصرف شائن فى ماذا ؟ فى انتخابات .
ولكن مصر تنفادى صحيفة كبرى كالأهرام نشر مقال فيه إشارة
إلى الهرم إثارا للسلامة .
ما السر ؟
إن وترجيت لم تمس فى أمريكا أثرا أو تراثا . لم تعتد على حرمة هرم
أو تاريخ أمة .
حتى لو كهيد على تخريبها الذم ووسائلها الدنيئة لم تبلغ من البشاعة حدا
بلغته وطغت عليه شركة هونج كونج .
الهرم عند المصريين لا يعادل تجسسا فى انتخابات أو شراء ذمم ؟ لماذا

كل هذا الصمت ؟ نحن من دون الأمم مكتوب علينا أن نعرف ونعمل بحكمة
(لا أرى .. لا أسمع ... لا أتكلم) ؟

ما سر مشول السياحة في سفارتنا بلندن الذي ذكرته المحلة الاقتصادية
الكندية ، والذي دعاه « جيلمور » في حفل عشاء فاستقدم أصحاب شركة
هونج كونج إلى مصر ، ووقف وراءهم وكتب عنهم تقريراً (واسعاً)
م سماً وهو التقرير الذي يشير إليه وزير السياحة في رده علي مقال بقوله :
إنه سأل عن الشركة جهات الأمن وسفارتنا في لندن ؟ !

وكاتب التقرير الذي هو مشول السياحة في لندن المشار إليه ، عين
بعد هذا عضو مجلس إدارة شركة مصر لتنمية السياحة ممثلاً لشركة جنوب
الباسفيك ١ ١ وهذا ثابت بالجريدة الرسمية العدد رقم ٤٩ تابع أ للسنة
الثامنة عشرة ٤ - ١٢ - ١٩٧٥ .

كيف حدث هذا ؟ وما دلالاته التي غابت عن وزارة السياحة الغائبة
عما يدور حولها ؟ ألم تشك لحظة في التقرير اللندني ؟ بعد هذا التعيين ؟

كيف عين مشول سياحي بعد تركية شركة هونج كونج ، عضو مجلس
إدارة مشروع هضبة الأهرام ؟

هل يحتاج هذا إلى ذكاء شديد ؟

إن مشروع هضبة الأهرام يكتنفه علامات استفهام كثيرة ...
مثيرة ... غامضة .

وزير السياحة يسأل في مجلس الشعب فيقول كلاماً انشائياً مضمونه
أنه يحب الهرم حباً شديداً ويحرص عليه حرصاً شديداً وإذا ارتكبت الشركة
خطأ - خذوا بالكم من « إذا » كأنها لم تجرم بعد ... كل ما فعلته ، حاجة
« بسيطة » إذا ، أقصد إذا وزيريه لانهويه إذا حدث لا قدر الله شيء
من الشركة فالوزير سيردعها . يا سلام .

عندنا في الأرياف إذا واجهت ريفياً بموضوع جاد ، قال كمن يلتمس
مهرباً : رقبتي سداذه . وبالعاطع لن تظهر من هذه الكلمة شيء .

وقبيل نكسة ١٩٦٧ قال سيادة المشير لسيادة الرئيس الراحل رقبتي سداده .
ومنذ ذلك اليوم اقترنت في ذهن الشعب المصرى عبارة (رقبتي سداده)
بالنكبات .

بل إن نكبة هضبة الأهرام أشد وبالا من نكبة ١٩٦٧ . فالأرض
المغصوبة بالغزو تسترد طال الزمن أم قصر .. أما الأرض المغصوبة بالعقود
والاتفاق فهي المسفوحة . فما بالك إذا كانت هذه الأرض ، أثرية تاريخية
كنوزها لم تكتشف بعد ؟

لماذا حدث هذا كله ؟

ولماذا يستمر ؟

لمصلحة من ؟

أقول لمصلحة من ؟

علامة استفهام كبيرة يطالب الشعب المصرى ، عنها ، الجواب .

قضية شعب

« قال فأخرج منها قائم رجييم »
(قرآن كريم)

أكثر من دليل يؤكد أنها قضية شعب .
لو لم تكن قضية شعب ، ما استجاب لها الشعب هذه الاستجابة كلها .
بالصدق كله كتبت .
وبالصدق كله استجاب لي وطني .
إن الذي يخرج من القلب ، يصل إلى القلب .
وكم كتابات غطت الصحف في موضوعات شتى ، وأثارت الاهتمام
على تفاوت بينها ، ولكن لم يحدث أن اهتز الوجدان المصرى لشئ بمثل
ما اهتز به لهضة الأهرام .
إن هذا الشعب لديه قدرة خارقة على الاحتمال .
وطاقة كبيرة على الصبر .
ولكن غضبته مروعة إذا مست الأرض أو العرض وقد اجتمعا في
هضبة الأهرام .
ليست رمالا ولكنها أرواح غالية بعدد حبات الرمال .
إن هذه الهضبة تضم ملوكا وملكات وأميرات ومهندسين وفنانين وعمالا
وأبطالاً بنوا حضارة مصر القديمة يوم بنوا الهرم وما حوله وما تحته من معابد
ومنجزات .
ليست رمالا ولكنها مهج وأحداق وأعراق .
ليست أرضا ولكنها آفاق وأعماق .
وبهنا كله تفجر الاحساس بها :
— قدم المستشار ممتاز نصار عضو مجلس الشعب استجوابا عن الهضبة .

- تكونت جمعية المحافظة على الآثار برئاسة الدكتور محمود فوزى .
- اجتمع المهندسون وحضر الاجتماع السيد وزير الاسكان وعدل قانون الاسكان بحيث يحمى المناطق الأثرية .
- عقدت لجنة العمارة ولجنة الفنون التشكيلية بالمجلس الأعلى اى رعاية الفنون والآداب اجتماعات خاصة بالهضبة ولا يزال الاجتماع مفتوحا .
- وضع الجهاز المركزى للمحاسبات تقريراً دامغا عن المشروع .
- بدأ كبار القصاصين المصريين يكتبون القصص الرمزية عن المشروع والجنائى وإن كان المعنى لا ينفى مهما حورت وحاورت الرموز .
- وفى ندوة القاهرة الكبرى أثار عدد كبير من المشاركين فيها من مصر بين وأجانب موضوع المشرع الأسود وأعلنوا مخاوفهم من نتائجه وأكادو أهمية المحافظة على جلال وهىبة المنطقة التى تقوم عليها أهرام الجيزة منذ آلاف السنين (الأهرام عدد ٧٨/١/٢٢) .
- أشرعت الأقلام وشرعت الصحف تنشر كلمة الكتاب والمهندسين ورجال القانون وأساتذة الجامعات مما يضم بعضه هذا الكتاب وسوف يتسع له كله بعد أن يتوج القضاء جبين مصر ، وينفض عن هضبة الأهرام ، الأذى ، ويطهرها من القذى ، ويحميها من عبث الجهل ، وجشع الاستغلال ، وتلميز افتتاح هونج كونج وهو إنذاب ، استباح به المطرودون من بلادهم ، بلادنا وتاريخنا ، ولكن مصر لن تملى لهم مهما امتدت بهم الأيام . وقد بدت تبشير الفجر فسحب المشرعون أنفسهم ، خاصة الألمان ، أموالهم وتخلوا عن القطع المحجوزة .
- فهل يتحرك أصحاب الأرض أنفسهم الذى باع الأجنبي لهم القطار ؟
- لقد تحرك أولئك الذين لم يشتروا أرضاً فى الهضبة . تحركوا بالانتماء إليها .
- بدأت الكتابة عمقالى فى الأهرام يوم ٦-٧-١٩٧٧ ولم تكف الأقلام عن الكتابة فيه حتى اليوم .
- فى ١٤-٩-١٩٧٧ صدرت آخر ساعة العدد ٢٢٣٨ وفيه يقول مدير هيئة الآثار الدكتور أحمد قدرى ردا على سؤال : هل حدث اعتراض من الهيئة ؟

(بالفعل فى الأسبوع الماضى وأثناء احدى عمليات التسوية التى تقوم بها الشركة والتى كانت تجرى من وجهة نظرنا بأسلوب لا يتفق مع الشروط التى وضعناها لهم فقد أوقفنا العمل وأبلغنا سلطات الشرطة لتنفيذ هذا الإيقاف لحين التزامهم الكامل بأساليب العمل المطلوبة والمتفق عليها) .

أما وكيل مجلس الشعب الدكتور جمال العطيفى فقد قال فى العدد نفسه :
(يتعين إجراء دراسة حول ما إذا كان هذا المشروع كان يتعين أن يعرض على مجلس الشعب أولا لاستصدار قانون به لأنه قد يتجاوز مدة الترخيص لشركة استثمار مشتركة . إلى استغلال مرفق عام يدخل فيه بناء الفنادق ودور السينما والمطاعم والملاهى والنوادرى والقرى .

بل يتجاوزها إلى التخطيط وإقامة الطرق وبيع حق الانتفاع واستئجار وتأجير الأراضى الصحراوية بمنطقة « الأهرام » ومنطقة « رأس الحكمة » . وهذه المنطقة الخاصة ببيع حق الانتفاع يجب أن يقف عندها عند إجراء مراجعة دقيقة لهذا الاتفاق . ومن المعروف أن الشركة منحت حق الانتفاع بهذه الأراضى التى تبلغ ١٠ آلاف فدان فى الأهرام . و ٢٠ ألف فدان فى رأس الحكمة ولمدة ٩٩ سنة وهى أطول مدة متصورة لمنح أى حق انتفاع لأن طول هذه المدة يحيل هذا الحق إلى ما يشبه الملكية .

ولتقدير خطورة هذه المدة يكفى أن نقول إن امتياز قناة السويس وهو وحده الذى امتد إلى ٩٩ عاما قد أبرم فى وقت تعرف الظروف التاريخية التى أحيطت به .. بل إن شركة مصر الجديدة التى أسهمت بنصيب وافر فى إحياء هذه الضاحية لم تصل مدة امتيازها إلى ٩٩ عاما) .

ويقول الدكتور العطيفى : (إن السؤال الذى يجب أن نسأله هو ما إذا كان هذا المشروع سيبدأ بتقسيم الأراضى وبيع حق الانتفاع والاستفادة من الثمن فى إقامة المشروعات السياحية ؟ وإذا كانت الإجابة على هذا السؤال بنعم . . فإنى أقول ألم يكن من الممكن أن تقوم به المؤسسة نفسها أو شركات مصرية . . وهل كان الأمر يحتاج إلى الاستعانة بشركة أجنبية خاصة أن مساهمة الشركة الأجنبية برأسمال مساهمة متواضعة وتسدد على سنوات تصل إلى

٦ سنوات ؟ وخاصة أن هذه الشركة قد اختصت بأهم منطقتين هما منطقتنا
الأهرام ورأس الحكمة) .

ويضيف الدكتور العطيفي : (إذا انتهت دراسة الموضوع من الناحية
القانونية إلى أن حقيقة هذا العقد هو التزام بمرفق عام فكان يتعين صدور
قانون به .. فضلا عن أن الالتزام بمرفق عام حسب القانون القائم والذي
صدر قبل الثورة ، ينص على ألا يتجاوز الالتزام ٣٠ عاما) .

* * *

و حين استوثقت الشركة من مفعول الاعلانات بدأت تنثر الترهات
واله مخائر تارة وعبارات الملق تارة أخرى .
فأنا بمعارضتها إنما أعارض الحكومة لأنها سبق أن وافقت لها على
المشروع وكأن الحكومات في بلاد الدنيا لاتعارض ولاتسأل عما تفعل سبحانها .
كل من يرفع صوتا أو يبدى رأيا فهو مغرض وتحق عليه اللعنه ، وهل
كان المعارضون في وترجيت مغرضين أيضا ؟ وهل كان المعارضون شركة
لوكهيد مغرضين ؟ ... هل كل ناقد لفساد يشوه بدلا من أن يشوه الفساد
والجريمة وأصحابها ؟

حتى أحد أعضاء مجلس محافظة الجيزة حين طالب بحق المحافظة لدى
الشركة ألصقوا به غرضا شخصيا ... حتى حين ظهر الكشف الأثرى في
الهضبة وعابنته مصلحة الآثار وسجلته ، قالت الشركة « لم يحدث » ! ونشرت
أن الشرطة عاينت ولم تجد شيئا ! !

ثم قال رئيس مجلس إدارتها إن الكشف متر في متر .
أن شركة هونج كونج نجيد من أساليب الوصول إلى أغراضها مالا يلحق
به حصر ، وهى نجيد من أساليب ستر هذه الأغراض وتغطينها وتكتم
الأفواه حتى لاتفصح خباياها ما لايلحق به حصر أيضا كالسائد في هونج كونج
توسلت بالاعلانات صفحة كاملة في الصحف ، وأربع صفحات في

المجلات مثل مجلة أكتوبر لتظفر بالصمت أو يبضع سطور عامة ، عائمة (لاتقف) في وجه التيار ، فقد كان عارما لا يصدده واقف ، أو «واقف»..

توسلت شركة هونج كونج بالهبات . وهبت ما لا تملك ، لأنه أصلا قدم إليها هبة ، أو شبه هبة . في غفلة الزمان والإنسان .

وهبت شركة هونج كونج قطعة من الأرض ... ألم تسلمها وزارة السياحة مبدئيا خمسة آلاف ومائة فدان تتصاعد إلى ثلاثين ألف فدان ؟

توسلت بالإشادة بثورة التصحيح ، و(عظمة الحكومة) ، على حد تعبيرها ، . . . الخ . ولا يسأل سائل عن علاقة هذا بالمشروع فشركة هونج كونج تستطيع أن تقول أى شئ أو تفعل أى شئ إلا شيئا واحدا استعصى عليها وهو : احتواء الشرفاء . ومن هنا كان الاستمرار في كشف خبيثتها ، دليلا على الارتفاع فوقها ، والامتناع عليها ...

واتسع الرفض لها . .

طلعت الأهرام الاقتصادية العدد ٥٣٣ أول نوفمبر سنة ١٩٧٧ بمقال جعلت المجلة ، عنوانه على الغلاف (السياحة استثمار جديد) .

وفي العدد ٥٣٥ أول ديسمبر ١٩٧٧ كان الكشف الأثرى قد أعلن ، بمقال سجل به معارضة هيئة الآثار لها ورفعها دعوى ضدها كما سجل أرقام محاضر الشرطة والنيابة ، ومع هذا نفت الشركة ، الكشف !! كما أشرت ، وإن كان نفيها ينقصه الذكاء لأنها بنته على معاينة الشرطة !!

الشرطة تعاین الآثار !!

والحقيقة أن شركة هونج كونج لم تكن وحدها مثار العجب . فقد تعجب الناس أيضا من هذه الظاهرة .

الأهرام في ١٥ - ١١ - ١٩٧٧ ينشر في الصفحة الأولى بالخط العريض : (اكتشاف آثار فرعونية بمنطقة هضبة الأهرام) .

والأهرام أيضا في ٢-١٢-١٩٧٧ ينشر نقي وجود آثار بناء على
معاينة الشرطة ١١

وكان الصحيفة الكبرى نسيت أن الأهرام الاقتصادي الذي يصدر عن
دارها ، هو الذي حاصر هذه الشركة في عديده الصادرين في أول نوفمبر
وأول ديسمبر سنة ١٩٧٧ وسجل المحاضر الادارية ضدها بشرطة الهرم التي
تمت بتاريخ ٤-٩-١٩٧٧ ، ٢٢-٩-١٩٧٧ وبلاغ نيابة الجيزة ٢-١٠-٧٧

وقد رأيت بنفسى محررى الأهرام وحيرتهم كيف تسالت الشركة إلى
صحيفتهم وأوقعها في هذه السقطه ؟

ولكنها شركة هونج كونج تستطيع أن تفعل أى شئ ... ولو إلى حين ..
ولم تقفل بنفى الآثار الباب المفتوح ، بل استفزت الوطنيين . فالقول
بخلاء هضبة الأهرام من الآثار لايقول به إلا جاهل أو خادع أو مستخف
بالعقل المصرى والذكاء المصرى والتاريخ المصرى في وقت واحد .

وكان رد الإنسان المصرى بكل وراثاته الحضارية ، على شركة هونج كونج
وأتباعها ، ما سجلته الصحف والمجلات المصرية ومن حقه أن يفرد له الحديث .

كلمة الشعب المصرى

في كل موقع قال الإنسان المصرى كلمته تلغى شركة هونج كونج .
ففى (الأحرار) العدد الصادر في ١٢-١٢-١٩٧٧ كتب الدكتور
محمد جمال الدين موسى الأستاذ بكلية العلوم ، مقالا بعنوان : (لماذا
الاحتكار ٩٩ سنة يا وزير السياحة) ؟ جاء فيه :
أود هنا أن أناقش بيان وزارة السياحة من بعض الزوايا الخاصة ،
وخاصة من زاوية الاحتكار الطويل الأمد الذى يتضمنه عقد الشركة والذى
تصل مدته إلى ٩٩ سنة بالتام والكمال .
يدافع البيان الوزارى عن هذا الاحتكار فيقول في تبرير تحديد حق

الانتفاع للشركة لمدة ٩٩ سنة ، أن عملية مد المرافق وتنمية المنطقة تحتاج وحدها إلى ربع قرن من الزمان ... ١١١
لماذا ننتظر ٢٥ سنة ؟

وأنا أقول للسيد الوزير

لماذا يجب علينا أن ننتظر خمسة وعشرين سنة كاملة حتى يتم مد المرافق وتنمية المنطقة ؟؟ فم إذن كان التجاؤنا إلى الشركات الأجنبية ؟ ولماذا لم نكتف بالاعتماد على قدراتنا الخاصة التي كان يمكن قطعاً أن تتحمل هذه المهمة موزعة على ٢٥ سنة ، بدون أن نوقع عقداً احتكاريًا مجحفًا بهذا الشكل كالذي وقعته وزارة السياحة ؟؟

إن الغرض الأساسي والهدف المطلوب هو التطوير السريع والاستفادة من القدرات والخبرات والأموال الخارجية ، فلماذا تلجأ وزارة السياحة إلى شركة تافهة لا تملك المال ولا القدرة الحقيقية على التنمية الفورية والتطوير العاجل للمنطقة ، وهناك في نفس الوقت شركات عالمية كبيرة أصيلة قادرة على العمل الفوري مستعدة أن توظف مئات الملايين من الجنيهات في التنمية السياحية في بلادنا ذات الحضارة العريقة وذات الأمكانيات السياحية الهائلة التي يتهاوت عليها الجميع ..

إن التنمية السياحية تحتاج إلى رأس مال ضخم وقطرة وخبرة وهذا هو الأساس في اللجوء إلى فكرة الانتفاع .

إن وجه الحياة يتغير اليوم عالمياً بين يوم وليلة فنحن على مشارف القرن الواحد والعشرين ويجب أن نتحرك بسرعة وقطرة وأصالة ..

لقد مضى عصر السلحفاة والفأس والجاروئ بعد أن ولجنا عصر النرة والقضاء والصاروخ ..

الانتفاع الحقيقي :

إن الانتفاع الحقيقي معناه أن نستعين بالشركات القادرة العملاقة ذات الاسم الوطيد العالمي والتي يمكنها أن تنفق الملايين والبلايين ، وليس بشركات اللجانين والأفاقين مثل تلك الشركة التافهة التي تم التعاقد معها والتي كان كل همها أن تقوم بعمليات سمسره وبيع أرض أترجج ملايين الدولارات باسم الهرم قبل أن تضرب فأساً واحدة في الأرض ..

وهل يعقل أن ننتظر من شركة رأسها ٢ مليون دولار يدفع على خمس سنوات ، أن تقوم بعمليات بناء الفنادق ودور السينما والمطاعم واللاهى والقرى السياحية والنوادر وغير ذلك من المنشآت السياحية فى حين أن رأس المال كله لا يكفى لبناء فندق من الدرجة الرابعة !!!

لماذا تلجأ وزارة السياحة إلى شركة السلخنة الأفاق فى هونج كونج وتعطى عقدا احتكاريا لأرضنا لمدة ٩٩ سنة ؟
لقد كنا نظن أن زمن التواطؤ وزمن العمولات وزمن النقود تحت المائدة قد ولى ، ولكننا اليوم نشك فى ذلك كل الشك ! !

١٨ شهرا لا ٣٠٠ شهرا !

لقد رأيت فى أسبانيا ويوغوسلافيا مناطق شاسعة جرداء ، بل مناطق جبلية عذراء تتحول فى مدى ١٨ شهرا لا غير إلى مناطق سياحية من الدرجة الأولى كاملة بمرافقها وفنادقها وموتيلاتها ومجهزة سياحيا بكل ما فى العصر من تكنولوجيا .. وتمت تلك التنمية السياحية فى مدى ١٨ شهرا وليس فى مدى ٣٠٠ شهرا يا سيادة الوزير كما تخططون بتعاقدكم مع شركة الدجالين فى هونج كونج .

لقد كان يكفى أن توشى مصر ، بلد توت عنخ آمون والآثار الخالدة والشمس الساطعة ، وأن تعلن عالميا عن رغبتها فى التنمية السياحية لمناطق بعينها لتتراجع عليها الشركات الكبرى العالمية ذات الأصالة وطول الباع فى التنمية والى تعرف معنى العمل لا الدجل .. !
السياحة الحقيقية لا السمسرة ..

ويقول السيد الوزير إن الدول السياحية فى مختلف بقاع العالم تعطى الأرض بالمجان للمشروعات السياحية . إن هذا صحيح ولكننا فى نفس الوقت لم نر دولة واحدة تتصرف ببلاهة وغفلة بحيث تعطى أرضها بتراب الفلوس لشركة سمسرة لتبيعها تحت ستار السياحة . ومن التويه والضحك على اللقون أن ندعى أن الشركة التى تعاقدت معها وزارة السياحة شركة تنمية سياحية أساسا ، فهى حتى الآن وبعد مضى سنتين على توقيع العقد لم تزاو إلا نشاطات السمسرة وما كان يجب أن تسلم الأرض إطلاقا منذ البداية لأنها غير أهل لشرف التعاقد معنا أصلا .

الساحل الشمالى ..

ونستطرد فنقول إن ما يحدث فى تلك الدول التى تعطى الأرض بالبحان للمشروعات السياحية : إن ذلك يتم عادة على أساس أن تقوم الشركة السياحية التى تأخذ الأرض بالتنمية السياحية الكاملة للمنطقة اعتمادا على مواردها وإمكاناتها الخاصة وفق مشروع محدد متفق عليه . وعادة ما يتم ذلك فى سنوات قليلة قد لا تتجاوز سنتين أو ثلاثا . ثم تقوم الشركة بعد استكمال المشروع باستغلاله سياحيا لحسابها الخاص لمدة تصل عادة إلى سبع سنوات لاستعادة مستحقاتها مع ربح مجز معقول ، ويصبح بعدها المشروع بالكامل ملكا للدولة ..

هذه هى الطريقة المتبعة مع الشرفاء من المستثمرين .. والأمثلة كثيرة ، بل إن بعض مناطق الساحل الشمالى من بحرنا المتوسط ستم تنميتها سياحيا بهذه الطريقة بالاتفاق بين بعض الجمعيات المهنية التى تملك مساحات فى ذلك الساحل الشمالى وبعض الشركات الكبرى السياحية العالمية .

وهكذا فإن أحدا لم يقل أبدا يا سيادة الوزير إنه يجب أن ننتظر ربع قرن من الزمان لننمى منطقة ما سياحيا فى وجود الخبرة والمال والتكنولوجيا وهى اللزوميات المستهدفة من الانفتاح على الخارج والاستعانة بالشركات العالمية .

البتروى والسياحة ..

وأقول يا سيادة الوزير ..

ليكن لك فى قطاع البترول مثلا يحتذى به ..

إن مصر قد تحولت من دولة مستوردة للبترول إلى دولة مصدرة للذهب الأسود ، وسيبلغ إيرادها بليون دولار عام ١٩٨٠ وكل ذلك فى بحر سنوات معدودات والسبب هو الاستعانة بالشركات العملاقة الوطنية الأقدام التى أنفقت مئات الملايين من الدولارات فى عمليات البحث والتقيب .

ولو أن القطاع قد استعان بشركات من صنف « السلحفاة الأفارقة » التى تستعين بها وزارة السياحة لكننا مازلنا إلى اليوم نستورد البترول ونجبر على أقدامنا فى بلاهة حمقاء .

الغاء العقد حتمى . .

وبعد إني أطالب . كما سبق أن طلبت ، بإلغاء هذا العقد الذى أبرم مع شركة السمسة المذكورة لما يتم من استغلال لأرضنا وقرابنا ، ولضرره الفادح بترائنا وحضارتنا وتاريخنا العريق وللعملية الاحتكارية البشعة التى يتضمنها العقد الذى يسمح للشركة باحتكار أرضنا لمدة قرن من الزمان .. ولا أملك فى نهاية المقال إلا أن أقول ..

سحقا للغفلة والبلاهة !!..

سحقا للاحتكار !!..

سحقا للتواطؤ والعمولات !!..

وسحقا لغيوبة الدجل السياحى التى غرق فى دياجيرها التائهون الغافلون

البلهاء !!..

* * *

وفى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٧ نشر الأستاذ الدكتور أحمد جامع رئيس قسم الاقتصاد بكلية حقوق عين شمس مقالا بعنوان : (ماذا فعلوا بهضبة الأهرام ؟ بدلا من تنمية السياحة قسموا الهضبة وبيعوها !) جاء فيه : (وكان قد ألقاه محاضرة بنادى التجارة مساء ٢٥ - ١١ - ٧٧ باسم أكبر عملية نصب فى التاريخ) .

يتمثل جوهر عملية التحايل الكبرى التى تعرضت لها مصر من شركة هونج كونج فى أن الشركة قد أدخلت الحكومة المصرية (ممثلة فى المؤسسات المصرية العامة للسياحة والفنادق كشريك معها فى شركة سميت باسم « الشركة المصرية لتنمية السياحة » وذلك بحصة فى رأس المال تبلغ ١,٣٦٠,٠٠٠ دولار أمريكى (٤٠ ٪ من رأسمال الشركة) وأخذت من مصر فى مقابل هذا البالغ الضئيل حق الانتفاع بأربعة آلاف فدان فى هضبة الأهرام وألف ومائة فدان فى رأس الحكمة لمدة تسعة وتسعين عاما (١) ، أى شبه ملكية .. وتبلغ مساحة الأراضى التى حصلت عليها الشركة ٢١,٤٢٠,٠٠٠ متر مربع . وبهذا تكون مصر قد حصلت على مبلغ ٦,٣ سنت (الدولار الأمريكى

(١) هذا فى المرحلة الأولى تزداد وتصل إلى عشرة آلاف فدان فى هضبة الأهرام وعشرين ألف فدان فى رأس الحكمة ، بل إن كمالوج المشروع فى الشركة يقول ص ٨ (التنمية الكافية للهضبة التى تبلغ مساحتها ١٠,٠٠٠ فدان من جملة المساحة المقررة للتنمية التى تبلغ مساحتها ٢٠,٠٠٠ فدان كجزء قوى مدخر) .

يساوى ١٠٠ سنت) عن كل متر مربع تنازلت عن حق الانتفاع به .
فإذا فعلت الشركة هذه الملايين من الأمتار المربعة التي حصلت وحدها
دون شريك على حق الانتفاع بها ؟ .. عمدت الشركة بكل بساطة إلى إعادة
بيع هذا الحق للأفراد في الخارج والداخل ، وبدأت وفقا لتصريح رئيس
مجلس إدارتها ، الدكتور صلاح عبد الوهاب الممثل للجانب الأجنبي في
الشركة ، ببيع ٥ ٪ من أراضي هضبة الأهرام (٨٤٠,٠٠٠ متر مربع)
حصلت في مقابلها على أربعة ملايين من الدولارات .
ما هو أدهى وأمر ..

لكن هذا ليس هو كل شيء ، بل يوجد ما هو أدهى وأمر ..
ذلك أن الشركة حصلت من الأفراد الذين باعت لهم حق الانتفاع
المشار إليه بالإضافة إلى ثمن الحق ، على حوالى ٢٠ جنبا مصرى كتكلفة
للمرافق الأساسية للمتر المربع الواحد فإذا حدث بعد هذا ؟ .. لقد قرر
محافظ الجيزة أن تتولى المحافظة على نفقتها الخاصة إقامة المرافق الأساسية
لمشروع هضبة الأهرام .

فلنتصور هذا : في مقابل كل دولار أعطته الشركة لمصر كحصة عينية
نظر تخلها عن حق الانتفاع لمدة ٩٩ عاما بأراضي هضبة الأهرام ،
حصلت الشركة نفسها على ٥٢٥ دولارا نظير تخلها عن هذا الحق ذاته
للأفراد . إننا أمام عملية تحايل بالمعنى الحقيقى للكلمة لأن قرار وزير الاقتصاد
والتعاون الاقتصادى رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٥ بالترخيص في تأسيس الشركة
المصرية لتنمية السياحة نص في مادته الثانية على أن (غرض هذه الشركة هو
تنمية المناطق السياحية في منطقة الأهرام ورأس الحكمة ..) فإذا بالشركة
تنقلب إلى شركة تقسم للأراضي وسميرة وتنص في العقد الابتدائى
لتأسيسها في المادة ٣ فقرة ٦ على أن (لها الحق في بيع حق الانتفاع بالأراضي
الصحراوية بمنطقة الأهرام ومنطقة رأس الحكمة) .

تقسيم الأراضي للأسكان :

ومعنى هذا بكل وضوح أن شركة هونج كونج أنت إلى مصر مدعية
بأنها شركة سياحية ، تريد تحقيق المزيد من الدخل السياحى لمصر . وعن هذا
الطريق حصلت على الترخيص بإنشاء الشركة المصرية للتنمية السياحية
وإخضاعها لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية

والسياحية بما يتضمن من إعفاءات جمركية . والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة بما يتضمن من إعفاءات ضريبية ، أما الحقيقة التي مارسها الشركة فعلا فهي تقسيم الأراضي للإسكان ، وبيعها بأكثر من خمسمائة وخمسة وعشرين ضعفاً لما أعطته لمصر في مقابلها .

٢٧ مليون جنيه ١١

والآن نورد بعض الملاحظات التي تؤكد طابع التحايل الصريح لمشروع هضبة الأهرام :

- باعت شركة هونج كونج حصة قدرها ٢٨ ٪ منها للبليونير عدنان خاشقجي بعد أن حصلت على امتياز الانتفاع بأراضي هضبة الأهرام ورأس الحكمة ، بمبلغ ١٢ مليون دولار .
- باعت الشركة حصة قدرها ٢٣ ٪ من نصيبها في شركة تنمية السياحة إلى أميرين سعوديين بمبلغ ١٥ مليون دولار .

— نشر أن تكلفة مشروع هضبة الأهرام تبلغ ٥٠٠ خمسمائة مليون دولار وإذا نظرنا إلى المبالغ التي دفعت فعلا في شركة تنمية السياحة فسنعدها حوالي نصف مليون دولار ، ثم ٤٠٠,٠٠٠ دولار بعد ذلك بعام تكاد لا تكفي لدفع مرتبات أعضاء مجلس الإدارة وإيجار مبنى الشركة.. فمن أين ستأتي الخمسمائة مليون دولار ؟ هل من الأقراض ؟ وفي هذه الحالة يكون الهدف الأساسي المعلن للمشروع ، وهو الإسهام في تنمية الدخل القومي عن طريق السياحة لم يتحقق مادام المستثمرون الأجانب لم يقدموا إلى مصر برؤوس أموالهم كما هو المفروض . أم ستأتي الخمسمائة مليون من حصيلة بيع حق الانتفاع بأراضي الأهرام ورأس الحكمة ؟ وهنا كان يمكن للمؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق أن تتولى بنفسها عملية تقسيم أراضي هضبة الأهرام وبيع حق الانتفاع بها . أم ستأتي الخمسمائة مليون دولار من أموال شركة هونج كونج المخبأة ؟ وفي هذه الحالة فإننا نتساءل لماذا لم تسهم الشركة بهذه الأموال في رأس مال شركة تنمية السياحة وتأتي بها إلى مصر لاستغلالها فيها .. كما هو المفروض . أم أن الخمسمائة مليون دولار لن تأتي أبدا وستكتفي شركة هونج كونج بما حققته في المستقبل القريب من أرباح وتعتمد إلى بيع حقها في شركة تنمية السياحة شيئا فشيئا ثم تترك المشتريين الجدد ، وهم من

الأشقاء العرب ، يواجهون المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق والأفراد
الذين اشترى حق الانتفاع ؟
تساؤلات إلى المسئولين :

والآن فإننا نطرح على المسئولين في مصر الذين وافقوا على مشروع
هضبة الأهرام ورأس الحكمة التساؤلات الآتية :
— لماذا لم تعط المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق لشركة تنمية
السياحة قطعة أخرى من الأراضي بخلاف هضبة الأهرام مع أن الصحارى
في مصر لا حصر لها ، وكان من الممكن أن تأخذ الشركة أربعة آلاف فدان
في أول طريق مصر أسكندرية الصحراوي .
— لماذا سمحت المؤسسة لشركة تنمية السياحة بأن تتصرف في أراضي
هضبة الأهرام كأنها المالك الوحيد لحق الانتفاع بها أو صاحبة امتيازها مع أن
المادة الثانية من القرار الوزاري لتأسيس الشركة تنص صراحة على أنه
لا يترتب على صدور هذا الترخيص منح أى احتكار أو امتياز ؟
— لماذا يقارن المسئولون أراضي هضبة الأهرام بأراضي مدينة ١٠
رمضان لتبرير الثمن البخس الذى بيعت به ، وهى مقارنة لا يمكن أن يقتنع
بها عاقل أو حتى نصف عاقل .

— لماذا لا تعرض وزارة السياحة ، إن كان المسئولون فيها يعتقدون أنهم
قد تصرفوا فعلا بما يكفل تحقيق المصلحة العامة وأن كل ما يجرى في هضبة
الأهرام من جانب شركة هونج كونج هو في صالح مصر ، لماذا لا تعرض
الوزارة الموضوع برمته على لجنة محايدة ، لتقصي الحقائق يشترك فيها أعضاء
من مجلس الشعب وأساتذة من الجامعات في التخصصات التى تمس الموضوع
ومسئولون من مصلحة الآثار ووزارة السياحة ، وتنشر النتيجة التى تنتهى
إليها اللجنة على رأى العام ليطمئن على سلامة تصرفات الوزارة ؟

* * *

وكتب المهندس الدكتور محمد زكى حواس بحثا عن المشروع بعنوان
(جروح سياحية حول الطود الشامخ) عدد فيه مآسى العقد الذى أبرمته
وزارة السياحة مع شركة هونج كونج ثم ناقش الموضوع على هذا الوجه :
مناقشة المشروع :

وبدراسة جوانب وملابسات المشروع وبنود التعاقد على إنشائه بين

وزارة السياحة وبين شركة هونج كونج ومناقشة المشروع مع عديد من المماريين والمخططين والأثريين نود إبراز النقاط التالية من الناحية التخطيطية الهندسية :

أولا : اشتمل البند ١ من المادة ٣ على شرط تنمية السياحة العالمية بمنطقة الأهرام ورأس الحكمة في حدود الخطة العامة المتعددة ، عن طريق بناء الفنادق ودور السينما والمطاعم والملاهي وأماكن الإقامة للسياحة والقرى السياحية والنوادي والمقاهي إلى غير ذلك من المنشآت السياحية .

الرأى : أن هذا الشرط بمعناه التخطيطي أن تقوم الشركة بإنشاء ما ورد ذكره من نوعيات المباني بصورة متكاملة ومتناسقة ومتجانسة وأن تتكامل هذه المباني مع الهيئة المحيطة ومع المرافق والخدمات اللازمة لها . ومعنى ذلك أن يبيع أراض مقسمة بالمشروع يقحم صفة الإسكان عليها كما أن دخول الطراز الأندلسي المعلن عنه إلى مباني المشروع ينمى التجانس والتكامل المطلوبين وواضح أن مسئولية الشركة بالدرجة الأولى في الإنفاق على بناء جميع هذه المباني من رأسها ليكون الاستثمار حقا لها بعد ذلك .

ثانيا : نص البند على أنه « للشركة حق إدارة واستغلال وتأجير وبيع والتصرف بأى وجه من الوجوه في المنشآت المنفذة طبقا لما تقسم » .

كما نص البند ٦ على « بيع وتأجير الممتلكات السياحية من كافة الأنواع »
الرأى : البيع والتصرف يفقد السيطرة والتجانس بالمشروع كوحدة متكاملة ويتبعه مشاكل النمو والامتداد علما بأن الشركة في هذه الحالة تبيع ما لا تملكه وحتى حق الانتفاع تبيعه بينما لم تسدد بعد ، التزاماتها عنه .

ثالثا : المادة ٦ تنص على أن المساحة المتعاقد عنها هي :

— ٤٠٠٠ فدان بالهرم تزداد إلى ١٠ آلاف فدان (وعشرة آلاف أخرى مملوكة « كتالوج المشروع » أى عشرين ألف فدان في الهضبة أيضا) .

— ١١٠٠ فدان برأس الحكمة تزداد إلى ٢٠ ألف فدان .

الرأى : وواضح مبينا من هذا التوزيع أن حصيلة ٤٠٠٠ فداناً الدفعة الأولى تزداد إلى الضعف ونصف بالهرم إنما تمثل الجانب الأكبر في المشروع وهي المعتم التي سينفق على سداد باقى القيمة المتعاقد عنها بينا اشكفى المشروع ببداية قدرها ١١٠٠ فدان فقط برأس الحكمة تزداد إلى حوالى ٢٠ ضعفاً وواضح فيها السر الاقتصادى والحسابى وراء هذا التوزيع النسبى وهو اختلاف البعد الزمنى لسرعة توزيع أرض هضبة الأهرام عن زمن توزيع أرض رأس الحكمة كما يختلف المدى الزمنى لتوصيلات المرافق والخدمات . وهذا يعنى أنه كان من الممكن — بفرض سلامة اختيار الموقع ونحن نعرض عليه هندسياً وأثرياً — أن يتفق المشروع على نفسه دون الحاجة إلى شريك أجنبى يسهم كما ورد بالعقد برأس مال ضعيف لا يمثل أكثر من لإسهام بنفقات العاملين والمشرفين على بداية المشروع .

رابعا : لا توجد خطة زمنية Time Plan (جدول زمنى لمراحل)

تنفيذ المشروع (تنظم لإنهاء توصيلات المرافق والخدمات فى مواعيد محدده يلها عمليات البناء وهذا أساس لجميع الأعمال الهندسية والمشروعات وتعمل به المكاتب الهندسية المصرية وشركات المقاولات بمصر لتحديد بدايات ونهايات الأعمال ولا يمكن احتساب اقتصاديات المشروعات إلا على أساس الجداول الزمنية التنفيذية ، كما أن بداية المشروع بهذا الأسلوب ينشأ عنه ما تقوم به العمالة المحلية من إقامة أماكن لإيواء لنفسها بالإضافة إلى الأماكن التى يقيمها المقاولون فتنشأ تجمعات عشوائية تسمى فنياً Slums يشق عمليا بعد ذلك إزالتها لارتباطها بخدمة امتدادات المشروع .

خامسا : السعر الذى ورد أنه ٤٠ قرشا بدلا من ٤ قروش فى سعر

الشركة باعتبار المساحة المسموح بها فعلا وهى ١٠ ٪ من المساحة الكلية بحوى مغالطة هندسية وحسابيه فليجان تقدير العائد بوزارة الإسكان تطبق القاعدة الصحيحة وهى احتساب قيمة المساحة الكلية لصالح المبنى مهما كانت نسبة السماح للمباني

وبذا يظل فرق السعر الحقيقى هو ما بين ٤ قروش للمتر المربع و ٣٠ دولارا للمتر المربع الواحد .

سادسا : إذا احتسب سعر ٢٠ جنيها تأميناً للمرافق (لم يذكر أهو للمتر

المربع أم للقطعة (فإن الثمن الذى سيدفعه المشتري للشركة فوراً كتأمين لن يحصل على المرافق إلا بعد سنوات طويلة تكون دورة رأس المال قد ضاعت المبالغ للشركة مكرراً دون عائد للحكومة كشريكة أو للمشتري كصاحب حق .

الناحية الجمالية التخطيطية :

سابعاً : إنشاء مدينة سياحية أو غير سياحية على هضبة الأهرام يتناقض مع الأصول التخطيطية والتاريخية للمنطقة لما يلي : -
(أ) المشروع يطمس إلى الأبد إمكانيات الكشف الأثرى والخفاثر الجديدة بالمنطقة فالأهرامات لم تكن تبنى وحدها دائماً كان الهرم يبنى ضمن مجموع متكامل من المعابد والمقابر بل مدن متكاملة يقطنها العاملون بالمشروع وكانت المدينة عادة ممتدة على مسافات بعيدة ومقسمة إلى أحياء يسكن أحدها العمال والناحية الغربية كانت للأسرى والنواحي الشمالية كانت للمهندسين ويتبعهم الأمراء ثم قصر الملك الذى كان ينزل به عند تفقد المشروع .

وسكنى الجانب الشرقى من الهرم رغم تبعيته للآثار حالياً ليست يقينيه كغرب وشمال الأهرام حيث كان شرق الأهرامات يضم منحدرات رفع الحجارة وأماكن القطع والعمل .

(ب) المشروع يجعل الـ Skyline خط سماء الموقع يختل عن اتزانه الذى احتفظ به آلاف السنين ويقحم عليه أشكالاً مستحدثة دخيلة عليه ومنفرة للإحساس الفنى .

(ج) يبلو جمال الهضبة والأهرام وأبو الهول فى عرض الصوت والضوء فى الظلمة الساحة فيها بينما الأضواء المدروسة تسلط مع الراوى عليها وستندخل الأضواء والأصوات بما يفسد الجو التاريخى للموقع .

والمشروع سياحياً كان أو غير سياحى سيفقد المكان المحيط بالأهرام جلاله وروعته وسيخلق مزاحمة من عناصر المدينة الحديثة على الهالة المحيطة بالموقع وأذكر أنه فى المسابقة العالمية لجامعات العالم قد نصت الشروط على عدم استخدام الأسفلت فى الطريق حول الأهرامات حتى لا تفسد الموقع

بلونها وخطوطها المحددة وعدم إقامة أى مبان ثابتة مع اللجوء إلى استخدام الخيام واللمبات في عمل الوحدات السياحية .
الخلاصة :

نحن نرحب باستخدام خبرات أجنبية في السياحة والتسويق السياحي لجلب الوفود والمجموعات والدعاية وإدارة الفنادق وترشيد وتدريب المصريين في هذا المجال ولكن ثبت دائما التفوق المصري « وأكثر ما يتضح ذلك عندما يعمل المصري في صميم بلاد هؤلاء القادمين الأجانب » وذلك في المجال الفني والهندسي .

* * *

وكتب الأستاذ الدكتور محمد جمال الدين موسى للمرة الثالثة تحت عنوان (قانون الاستثمار العربي والأجنبي يجب أن يعدل) (١) جاء فيه : .
فأنا لا أدري كيف تستأثر هيئة الاستثمار العربي والأجنبي أو الجهات التنفيذية وحدها بالنظر في شئون الاستثمار وهي أمور إذا كانت لها جوانب اقتصادية في المقام الأول إلا أن لها أيضا جوانب سياسية وجوانب لها صلة بالكينونة العامة للدولة وسيادتها وثقافتها وتراثها وأرضها وكيانها الحضاري وعلاقاتها الخارجية مع الدول ..
موافقة مجلس الشعب ضرورية :

إن المقروض أن مشروعات الاستثمار ومشروعات الانفتاح الاقتصادي مشروعات تحدد مستقبل مصر لسنين طويلة قادمة ولا يمكن أن تتم الموافقة على تلك المشروعات الهامة ذات الصيغة الكيانية بدون مناقشتها في مجلس الشعب وبدون أن توضع كل تفصيلاتها وبنودها في مضبطة المجلس لدراستها وبدون التصريح بها من نواب الشعب وممثلي الأمة .

ولعل أبلغ مثل على الأضرار التي يمكن أن تحيق بمصر من انعدام الرقابة الشعبية في هذا الصدد هو عملية الشركة الأجنبية التي منحت حق استغلال هضبة الأهرام بلا أى اعتبار لما يجره هذا الاستغلال من إهدار للقيم الحضارية والأثرية لأعظم معبد حضارى في العالم وأروع أثر تاريخي على الإطلاق إلى جانب الاستهزاء بالشعب بعقولنا ومداركنا !! ..

(١) الأحرار العدد السابع ٢٦-١٢-١٩٧٧ .

تعديل قانون الاستثمار :

إننا نطالب بتعديل قانون الاستثمار العربي والأجنبي بحيث ينص على ضرورة عرض جميع المشروعات عرضاً كاملاً تفصيلياً على مجلس الشعب ولجان مجلس الشعب لمناقشتها من كافة النواحي التخصصية والسياسية والسيادية والعامّة قبل إقرارها . فنحن لا نريد أن نعيد مرة أخرى عصر الامتيازات الأجنبية أو عصر الشركات الاحتكارية ذات الشروط المحيطة وأن نصحو فجأة بعد غفوة لنجد عقوداً ضارة أبرمها الغافلون التائهون يستلزم إلغاؤها دخولنا في دوامة التعويضات أو عودة الماضي الأليم ..

كما نطالب بأن تكون موافقة مجلس الشعب على أى مشروع استثمارى ذات أثر ربحى بمعنى أن تفتح ملفات ودوسيات جميع شركات الاستثمار الأجنبية التى تمت الموافقة عليها وتوضع بنود الاتفاق وتفصيلاته فى مجلس الشعب لدراستها تمهيداً للموافقة على الصالح منها وإيقاف الضار منها بمصلحة البلاد .

كما أنه من الضرورى النص صراحة فى قانون الاستثمار على ألا تزيد نسبة الشريك العربى أو الأجنبى بأى حال من الأحوال عن ٤٩ ٪ حتى لا تكون له حرية التصرف والعمل وأن يطبق هذا الشرط على ما أبرم سلفاً من عقود واتفاقات .

الأصول المالية للمشروع :

وتأكيداً لوجهة النظر التى أنادى بها انظروا معى يا سادة إلى عملية بيع الهرم . إن مصر قد قلمت بمقتضى العقد الذى أبرمته وزارة السياحة ثلاثين ألف فدان فى هضبة الأهرام وفى رأس الحكمة للشركة الأجنبية لإقامة منشآت سياحية عليها .

فاذا تساءلنا ماهى الأصول المالية للمشروع لوجدنا أن كل اسهام تلك

الشركة في رأس المال لا يتعدى مليونين من الدولارات ١..

والأدهى ، والأمر أن الشركة — ووفقا للعقد — لم تقم إلا بتسديد ربع التزامها من رأس المال وهو مبلغ نصف مليون دولار ..

فهل مبلغ نصف مليون دولار هو الرأس مال الذي ستبدأ به شركة الدجالين والمشعوذين عملية التنمية السياحية لثلاثين ألف فدان ؟ ..

هل هذا هو الافتتاح السياحي في شرعك يا وزير السياحة السابق أو
اللاحق ؟؟

إن نصف مليون دولار يكسبها تاجر شنطة في صفقة واحدة أو صاحب بوتيك في شارع الشوارع أو محل أحذية في شارع طلعت حرب أو بواب عمارة لديه بعض الشقق المفروشة التي يديرها لحسابه الخاص سياحيا لزبائن سياحة المتعة المحترمين الذين تحتضنهم وزارة السياحة ..

إن الغيظ يكاد ينقضي من هذه البلاهة وهذه الغفلة وهذه الجهالة ..

إنه شيء يندي له الجبين ..

إنه شيء لا يصلقه العقل .. ! !

إن صاحب كل ضمير حي لا يملك في هذه المحنة القاسية إلا أن يصرخ في وجه الغافلين قائلا ...

أفيقوا يا جهابذة السياحة في مصر من هذا العيب ومن هذا اللهو ..

أفيقوا يا عباد الافتتاح الزائف ..

أفيقوا من غيبوبة المشروعات الوهمية وغفلة الشعوذة الترفيفية وتخدير الدجل السياحي ..

إن هذا العقد الذي أبرمته وزارة السياحة مع شركة الدجالين فيه إهدار للعقلية المصرية والفكر المصري والذكاء المصري قبل أن يكون عملية تأمر على حضارة مصر وتراث مصر وتراب مصر .

ولعل من البديهييات التي يجب أن يطالب بها والتي كان يجب أن ينص عليها في قانون الاستثمار أن توضع الأصول المالية الكافية لأي مشروع يتفق على تنفيذه في بنوك مصر قبل الموافقة عليه وألا تقل تلك الأصول عن خمسين في المائة على الأقل من تكاليف المشروع ضمانا للعجدية وحتى لا تقع بعد اليوم في شرك الانتهازيين والأفاكين كما وقعنا هذه المرة في مصيدة النسيج العنكبوتي لهذه الشركة المغامرة القابعة في دهليز جانبي في هونج كونج .. ١١



هكذا عرفت الدنيا أن لمصر عينا لا تنام ولا تضام . ولم تقتصر الكتابة المعارضة والمنندة بشركة هونج كونج على مصر بل كتبت ضدها صحافة الغرب والشرق . كتبت ضدها صحف فرنسا وإنجلترا وكوبنهاجن وكتبت ضدها بيروت والكويت . بل كتبت ضدها صحف كندا نفسها التي ينتمى إليها أصحاب مشروع هضبة الأهرام ١١

ماذا قالت المجلة الكندية الاقتصادية ؟

هذا هو موضوع الفصل السادس بما كشفت من خبايا وخفايا وأسرار.

اسرار لم تكن تعرفها وزارة السياحة « المغامرون »

« اذا جاء الفريز ، جام الاحتفال
ايضا ، ومع الهوان عار »
أمثال - الاصحاح الثالث عشر

لعل القارئ يذكر الحملة الكندية التي أشرت إليها في مستهل الكتاب . أعني مجلة The Financial Post التي كشفت المستور من حقيقة شركة جنوب الباسفيك التي تعاقدت معها وزارة السياحة . . ومن الطريف أن دفاع الشركة أعلن سروره بها في ذكاء شديد واعتبارها مستندا في صالحه لا صالحى !! واليكم القصة المذهلة في أصلها الأنجليزى وترجمتها العربية . اتخذت الحملة عنوانا تقول فيه « عودة بيتر مونك » مثل عودة « فرانكشتين » .

وفي العنوان دلالة لا تخفى .. عودة بيتر مونك ! لقد نشرت الحملة صورته على هيئة صقر يغطى بجناحيه الأهرامات !! اتخذت الحملة عنوانا تقول فيه « عودة بيتر مونك » (The return of Peter Munk)

تقول المقالة عن مؤسس الشركة (العائد) بيتر مونك وزميله دافيد جيلمور ، وقد أصبحا أعضاء في مجلس الإدارة للشركة المصرية لتنمية السياحة ، والثاني يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة ! (قبل عشر سنوات دفن (بيتر مونك) تحت رماد «كليرتون») . وكليرتون هذه هي الشركة السابقة التي أسسها وطردا منها .

2 (Ten years ago he was buried in the ashes of Clairtone).

تقول المقالة ص ٢ عن شركة كليرتون :
(.. ولكن حدث في شهرى الكابوس في عام ١٩٦٧ أن استبد الفزع بحكومة نوفاسكوشيا (إحدى مقاطعات كندا) ، وقد اتضح أنها كانت على

حق في ذلك ، بسبب القرض الذي تزيد قيمته على ١٢ مليون دولار والذي أغرت به شركة كليرتون على التوسع إلى الشرق ، فقامت بالاستيلاء على الشركة وطردت مونك وجيلمور) .

3 (And then, in two nightmare months of 1967, the Nova Scotia government — quite rightly, it transpired — panicked over the Us \$ 12 million plus loan with which it had wooed Clairtone Castward, took control of the company and fired Munk and Gilmour).

وهل بعد الاستيلاء على الشركة وطرد مؤسسيها ما يحتاج إلى تعليق ؟ خاصة وأن المحلة نشرت في صفحة منها منشورات الصحف التي نشرت هذه الفضيحة المالية منقولة من الرسم البياني للسنوات ، وتعليقاتها ومنها : (الحلم الذي تمزق في منتصفه)

(حققت كليرتون ومؤسساها مونك وجيلمور ارتفاعا سريعا ثم انهيارا أبعد سرعة) .

4 (The dream that came apart at the seams)
(.... The rapid rise of Clairtone and its founders Munk and Gilmour and the even swifter collapse of the venture).

وتقول المحلة في موضع آخر ص ٤٨ :

(والذي حدث فعلا أن قام واحد من حملة أسهم « كليرتون » برفع

دعوى مدنية عليه ادعى فيها أن بيتر مونك باع أخيرا أسهما مع أنه يعلم

جيدا أن ثروة الشركة تنحدر إلى الحضيض .)

وقد عمد مونك فيما بعد إلى تسوية الأمر خارج المحكمة مقابل ٢١,٣٧٣

دولار) .

5 (What he got, in fact, was a civil suit, brought by a Clairtone shareholder, charging that Munk had recently sold some shares knowing full well that the companies fortunes were about plummet. Munk settled out of court for \$. 21,373).

وفي المقال يقول بيتر مونك عن نفسه بعد فضيحة كليرتون (ص ٨)
أذكر أنني ذهبت في تلك الليلة إلى حفل عشاء فوجدت الناس يلتفتون إلى فجأة ويقولون : لعله كان لصا فقد أنهارت دنياه المالية واهتز احترامه لنفسه .

6 (I still remember going to a dinner party that night and

suddenly people are starting to look at you and say, may be he was a thief : Your financial world collapses, your self-respect is shaken up).

ومن العجب أنه بعد الخسارة والطرْد والقضايا من حملة الأسهم وما يصفه به المجتمع ، يصبح رئيسا لمجلس إدارة هذه الشركة التي اشتركت مع وزارة السياحة وعضوا بمجلس إدارة شركة تنمية السياحة المصرية ..! علما بأن المادة ٢٥ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة ينص على :

(لا يجوز أن يكون عضوا في مجلس إدارة أية شركة مساهمة من حكم عليه بعقوبة جنائية أو عقوبة جنحة عن سرقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو تفاليس أو بعقوبة من العقوبات المشار إليها في المادتين ١٠٣ ، ١٠٥ من هذا القانون) ..

أما عن طريق وأساليب مؤسسى الشركة بيتر مونك وديفيد جيلمور في التعامل المالى والاقتصادى فتوضحه المحلة .

تقول المحلة (ص ٥٠) :

(فحين نضبت الأموال البريطانية استطاع بيتر مونك أن يمسك بسنارة

الآبار العربية المالية المتدفقة . ١)

7 (..... because, as British money had dried up, Peter Munk had managed to hook up with gushing Arab Financial Wells).

وتقول المحلة عن مشروع هضبة الأهرام بعد أن تعدد مواهب ديفيد جيلمور في إقامة الجفلات بما فيها ، ومن فيها من طرق الإقناع التي يقوم بها : (وقد قام جيلمور بتمهيد الطريق كله في مصر ، وعمل جميع التشبيلات

ثم جاء مونك يكتسح بميزانياته وشروط تعاقداته ..) .

8 (Gilmour laid all the ground work in Egypt, did all the nicing. Then Munk swept in with his balance sheets and contractual clauses) Page 51.

إنها إشارة لا تخفى عن الطرق التي سلكها في الوصول إلى اقتناص المشروع . يكفي أن نعلم أن أصحاب شركة ممتلكات جنوب الباسفليك

(الشرق الأوسط) والتي تعاقدت مع وزارة السياحة برأس مال قدره مليونان (٢ مليون دولار) يدفع مقسطا على خمس سنوات تباع حصصه قدرها ٢٣٪ من الشركة بمبلغ ١٥ مليون دولار (خمسة عشر مليون دولار) إلى أميرين سعوديين بعد أن ظفرت بالمشروع !!

9 (.... and the two Saudi Arabian princes, who are partners in the pyramids venture and who so far put up Us \$ 15 million to buy 23 % of the south pacific properties) p. 50.

تحقير مصر وآثارها :

— في المقال يجد مؤسس الشركة بيتر مونك يقول ساخرا بعد أن ذكر جزيرة فيجي : (ولايسحك أن تتصور تحديا أكبر منها إلا بالتصدي للأهرام ، أعني أخذ قليلا من الماء وقليلا من البراز ، وأصنع واحة من الحضرة حيث لم يكن هناك إلا رمل من خمسة آلاف عام) .

10 (And you couldn't think of a bigger challenge than to tackle the pyramids. I mean to take a little water and a little shit and make an oasis of green where there's only been sand for 5000 years). Page 8.

مونك المطرود من كليرتون ، يسخر من الأهرام وهضبة الأهرام . وإن كان عياقرة آخرون من موظفيه في العلاقات العامة يمتنون على الشعب المصري في الاعلانات التي أغرقوا بها الصحف عندما ذعروا من المقالات ، بالواحة السادسة ١ واحة هضبة الأهرام . الواحة التي يعلنها بيتر مونك « قليلا من الماء وقليلا من البراز » .

11 (I mean to take a little water and a little shit) page 8.

وبعد هذا يجد في المصريين من يدافع عنه . . ومن يتعاقد معه !! هل نلوم الحملة الاقتصادية الكندية على قولها تعليقا على هذا القول الرخيص (إنه أول رجل يعطى تفويضا على بياض لكي يعيث بالأهرام) .

12 (...the first man to be given carte blanche to trifle with the pyramids) page 6.

وتعلل الحملة هذا بأن (الحكومة المصرية جائعة إلى السياحة) .

13 (.... and the tourist — hungry Egyptian Government)

وبعد السخرية من الأهرام ومن الحكومة المصرية ، امتدت السخرية
الهغارية الكندية إلى الشعب المصرى !

يقول بيتر مونك . . فى معرض الثناء على زميله « جيلمور » إنه من
المرونة والصبر بحيث يستطيع أن يقابل مصرياً مستولاً من وزارة السياحة
ويتحدث معه ! أما هو . . أما بيتر مونك فإنه يقول :

(وما كان بوسعى أبداً أن التقى فى مأدبة عشاء بشخص مصرى

لا بأس ، فعلى كنت أقابله ، ولكنى ما كنت أصغى إليه أبداً) 11 .

14 (I would never have met some Egyptian guy at a dinner
party well, I probably could but I'd never have listened)
page 51.

وليست السخرية فقط هى ما قدمها مونك . . إنه يقدم لنا أيضا الأمانى . .
الحقيقة أنه يقدم الأمانى لكندا محققها على حساب الشعب المصرى المرزوبه .
بيتر مونك يأمل ، خاب أمله ، عشيئة الله ، أنه بعد أن ينجز مشروع
الأهرام ، أن ينتقل بأعماله إلى كندا (كندا التى طرد منها منذ عشر سنوات
وأعلن إفلاسه على الملأ) .

يقول بيتر مونك : (لو استطعت أن أحول بليونى دولار إلى أموال
استثمار فى كندا ، لفعلت) .

15 (and one day, when the pyramid's venture is completed,
he wants his business to be in Canada).
(. . . . and could channel US \$. 2 billion in development funds
into Canada) p. 52.

نعم ، ٢ بليون دولار يربحها من مشروع هضبة الأهرام يقدمها إلى
كندا حتى ترضى عنه بعد أن طرد منها فى فضيحة شركة كليرتون .

هذه هى الصورة الحقيقية لهؤلاء الذين تدعى وزارة السياحة أن شركتهم
تمثل أولى ثمار سياسة الدولة فى مجال الانفتاح .
صورة رسمتها المجلة الكندية الاقتصادية التى تصدر فى بلده نفسه .

* * *

— ولعل الاندفاع إلى بيع الأرض بعد تقسيمها على الورق وإيداع الثمن فى
الخارج والذي لم يرد إلا بعد أن أثير الموضوع فى الجرائد (الأهرام
والأنهار بمقالات الدكتوراة نعمات) .

— لقد باع بيتر مونك وجيلمور ٢٣٪ من الحصص التي يملكونها في الشركة إلى الأمراء السعوديين بخمسة عشر مليون دولار ١١

... تم الاقتراض واغراق الشركة في الديون حتى لقد اعترف المقال المنتشر من العلاقات العامة للشركة أن الشركة اقترضت فعلا حتى أغسطس سنة ١٩٧٧ ١,٦٥٠,٠٠٠ (مليون وسبائة وخمسون ألف دولار) !

* * *

كل هذه التصرفات تدل على نية مبيتة للتخريب واحتمال الهروب بعد ذلك ، وعلى كل فهي نفس الأساليب التي اتبعت في كندا وفي جزر فيجي .

* * *

هؤلاء هم أصحاب مشروع هضبة الأهرام الذين تعاقدت معهم وزارة السياحة ، والذين سألت عنهم جهات الأمن !! هؤلاء هم أصحاب الأخدود . هل تعرف وزارة السياحة هذه الحقائق ؟

وهل يعرفها الطيبون الذين اشترى منهم حصة في مشروع هضبة الأهرام ؟ ودفعوا فيها ١٥ مليون دولار مع أن بيتر مونك اخوان دفعوا في المشروع كله نصف مليون دولار فقط ثم أقساط سنوية تصل بعد خمس سنوات إلى مليونين يتيمين . وقد بدأ بيتر مونك في القروض كما فعل في شركة «كليرتون» . فقد اعترف دافيد مورجان أن الشركة اقترضت المشروع ١,٦٥٠,٠٠٠ دولار وأنها بسبيل اعداد قرض آخر مقداره خمسة عشر مليون دولار في الطريق . مفخرة أليس كذلك ؟ هل بعد هذا تبقى شركة هونج كونج في مصر ٩٩ سنة كما يقول العقد العبقري الوطني المصري ؟

ان تبقى شركة هونج كونج في مصر إلا إذا داست على جثة الشعب المصري من السلوم إلى أقصى الجنوب كما داست على جثة أسلافه بالبلدوزر في هضبة الأهرام .

الشعب المصرى الذى يطالب بالحساب العاجل .

الشعب المصرى العريق الذى يفرض فى لقمة العيش الهائلة ولكنه
لن يفرض فى تراثه .

لن يصبر طويلا على كنوزه المهبوبة والمسلوبة والمسافرة والحاضرة .

الشعب المصرى الذى يعرف للموت حرمة ، لن يصبر طويلا على
بلدوزر شركة هونج كونج يدوس مقابر أسلافه فى هضبة الأهرام .

لقد أوقفت الحكومة البناء فى بقعة من المعادى بحجة وجود مقبرة
حديثة بها .

وقد أكبرنا هذا الاجراء لما يحمل من معنى احترام جلال الموت .

وزادنا اكبارا وفخارا أن المقبرة يهودية . فدل الاجراء على أن مصر
أم الحضارات تعرف الفروق بين العدو فى الميدان ، والعدو روحا فى ذمة الله
لها جلال الموت واحترام الموتى .

فما بال الحكومة لاتتخذ هذا الإجراء المتحضر مع موتاهها هى ؟ مع موتانا
نحن ؟ مع أسلافنا الذين نعيش على تراشيم ، بل لم يبق لنا من وطننا غير
هذا التراث ؟

في ساحة القضاء

((وسقط القناع))

« الآن حصص الحق »
(قرآن كريم)

« خطايا بعض الناس واضحة تتقدم
إلى القضاء » واما البعض فتتبعهم
(رسالة يونس - الامحاح الخامس)

أماى ثلاثة كتب مترجمة عن الانجليزية هي :

- (١) مصر وكيف غلب بها .
- (٢) تاريخ النهب الاستعماري لمصر .
- (٣) تاريخ المسألة المصرية .

يقول البرت فرمان - القنصل العام الأمريكي في مصر في عهد اسماعيل - في كتابه (مصر وكيف غلب بها)^(١) يقول البرت فرمان إنه عندما طلب إلى الخديوى اهداء مسلة إلى أمريكا لاقى معارضة شديدة من مريت بك رئيس الآثار الفرنسي الذى قدم مذكرة إلى مجلس الوزراء المصرى يسجل معارضته مشيراً إلى قناعة المسلات الموجودة بالكرنك وهليوبوليس . ولم يكن مريت وحده في هذه المعارضة ، فالكايب الأمريكى يحكى أنه تقابل مع بروجش باشا الذى جابهه قائلاً : (إنك ستخلق شعوراً عداثياً ضخماً ، ذلك أن كل علماء أوروبا سوف يعارضون هذا العمل) . هذا عن المسلة لا الهرم .

أما عن القناة فيقول : « مهما قيل عن أعمال ديلسبس العظيمة فان مما لاشك فيه أنه العبقرى الشرير لمصر ، وأن قناة السويس هي السبب الرئيسى في خرابها) . ص ٢٧١

ومشروع القناة جر على مصر قروضا عدة ، كما سيجر عليها مشروع إنشاء مدينة سياحية في هضبة الأهرام ، يتولاه مغامر لا يملك تكاليفه بل لا يملك أن يدفع مليونين مرة واحدة فيقسطها على خمس سنوات .

(١) ترجمه عن الانجليزية الأستاذ عبد الفتاح عنایت .

وما وراء القروض معروف ، فقد كانت الدول في القرن التاسع عشر ، تتنافس على تقديم القروض للتسلل إلى السيطرة على المدين مما يفصله كتاب : « تاريخ النهب الاستعماري لمصر »^(١) الذي أورد ما كتبه القنصل العام في مصر « بوفال Beauval » يقول :

(إذا كان الوالي يريد قرضا آخر ، أفلا يكون من الأفضل أن يحصل عليه من فرنسا بدلا من أية دولة أخرى ؟ وحين يكون الإنسان مخولا في ممارسة قدر من السيطرة على مالية دولة ، نتيجة لإجراءات تمت لمصلحة رأسمالينا ألا يكون في طريقه تماما إلى السيطرة على شئون هذه الدولة ؟) هل تسمع وزارة السياحة ؟

إن شركة هونج كونج تذكرني بشركة « أوبنهايم » التي تعاقدت مع سعيد سنة ١٨٦٢ وأقرضته بعد أن حفيت لتقرضه مستعينة بنفوذ قنصل بريطانيا وقنصل بروسيا في مصر . ومع هذا نجد أن « كولكهون » الذي اعترف بأن القرض (صفقة بارعة لمن أبرموها) يقول لسعيد عند إبرام القرض : (على الرغم من أن الممولين البريطانيين قد يهتم الأمر بدرجة قليلة ، إلا أن سلوك الحكومة المصرية مؤخرا قد أصبح بحيث يصد الرأسمالين البريطانيين ذوى الشأن عن الاستثمار في مصر) .

الأسلوب نفسه . فقد قال دافيد مورجان موظف شركة هونج كونج في مقاله المدفوع ردا على مقالتي ، الكلمات نفسها^(٢) . التمثيل الحرباوى بعينه .

وكانت النتيجة كما يقول جون مارلو ، أن (أصبح نهب المصريين الذي بدأ في شكل عمليات نصب يقوم بها المغامرون كأفراد بمعاونة مجموعة من القناصل « التجار » سيئ السمعة ، وكان يلقي الاستنكار من القناصل المحترفين « المحترمين » ... أصبح نهب المصريين ، مصبرا رئيسيا للربح لنصف البيوت المالية في أوروبا ، بمعاونة غالبية حكومات الدول العظمى) ص ١٤٢ . يبدو أننا لم نستوعب الدرس جيدا .

(١) تأليف جون مارلو ترجمة الأستاذ عبد العظيم رمضان .

(٢) قال دافيد مورجان (أن رأس المال جبان . . الخ) كان هناك رأس مال ولم يبق إلا أن يكون جباناً أو شجاعاً .

أما كتاب « افلاس مصر » الذى ألفه ثيودور روثشتين وترجم تحت اسم « تاريخ المسألة المصرية »^(١) فقد أورد أن المجلس التشريعى سنة ١٨٨٢ قد حتم فى المادة الحادية والعشرين أن (كل معاهدة أو تعاقد بين الحكومة وطرف ثالث وكل التزام أو امتياز ، لا يكون قانونيا إلا بعد موافقة المجلس) .

ولكن وزارة السياحة فى القرن العشرين تعاقدت مع شركة هونج كونج بامتياز ٩٩ سنة قبل موافقة مجلس الشعب ؟ فهل خطونا مع الزمن ! وسائر الخلق إلى القرن العشرين ؟ أم رجعنا القهقري ؟

وبعد أن كشفت أبعاد الكارثة كيف تمضى شركة هونج كونج فى (عبيها بالهرم) ؟ كما يقول بيتر مونك المهندس الميكانيكى الذى خطط مشروع هضبة الأهرام أو « مغامرة الأهرام » كما يسميها ؟

تاريخ المسألة المصرية يقول :

لما سمع أهل القاهرة بأن إنجلترا وفرنسا والحديو « توفيق » قد طلبوا إلى السلطان ، التدخل فيما شجر بين الحديو والأمة من النزاع ، تأجج شعورهم الذى كان كامنا ، فجاءه عراى بأنه لن يطيع أوامر السلطان وأنه يقاوم بالقوة كل محاولة لغزو البلاد . وانحازت طوائف العلماء والأعيان إلا قليلا منهم إلى جانب الوزارة ، وطلبوا جهارا بعزل توفيق ، وأقضى شيخ الجامع الأزهر بأن الحديو يبيع البلاد للأجانب ، لم يعد أهلا للحكم وأيده فى ذلك سائر رجال تلك الجامعة ، وأسرع الخطباء إلى الاسكندرية حيث خطبوا فى جماهير بلغ عددها ١٠,٠٠٠ نسمة منوهين بمذكرة القضية الوطنية ولما بلغ ، مصر ، المندوب العثمانى درويش باشا فى ٧ يونيه مثل أمامه كبار مشيخة الأزهر واثنان وعشرون من الأعيان معروض عليه ١٠,٠٠٠ توقيع وطلبوا إليه أن يقف مع الأمة فى وجه الدول وأن يعزل توفيقا . وتوارد من جميع جهات القطر معروضات عليها ، وشبهة بالمعروض الآنف الذكر . وأخذ النساء والأطفال الصغار يطقن الشوارع مناديات برفض مطالب الدول .

حدث هذا فى القرن التاسع عشر .

إن مصر لاتنام .

(١) نقله إلى العربية ، الأستاذ عبد الحميد العيادى والأستاذ محمد بدران .

وبعد : فأما عدد مجلة فوربس الأمريكية عن سنة ١٩٧٧ وبه مقال بعنوان (الطريقة الأمريكية في الحياة) جاء فيه :

(في إحدى ليالى العام الماضى لم يستطع « لن ساوزن » مدير التسويق السابق لفرع شركة ألعاب الأطفال « ايدىال تويز » ومقرها في نيويورك ، النوم . يقول « ساوزن » إننى أدركت جهاز التلفزيون فشاهدت وسمعت طبيبا يتحدث عن قدرة الأشكال الهرمية على تجميع وتركيز الطاقة .

وكان حديث الطبيب الهامام لميلاد أحد منتجات الموضة ، « فباستمار قدره مائة وخمسون ألف دولار قام ساوزن واثنان من شركائه بإنتاج نماذج من البلاستيك لهرم خوفو الأكبر يباع الواحد منها في كبرى المتاجر الأمريكية بخمسة دولارات . وفي خلال شهر ثلاثة بلغت المبيعات منها ما قيمته مليون دولار .

ولم يكن ذلك بالطبع من المعجزات . إنه كان ببساطة عملية تسويق لفكرة عمرها ثلاث آلاف سنة بعد تغليفها في غلاف جديد) .

هرم من بلاستيك في حجم لعبة الأطفال يباع بمليون دولار .

وهرم مصر يباع بنصف مليون دولار .

ترى لماذا نعيش ؟

ولم أين نحن مسوقون ؟

ولكن عدالة السماء لم تدعنا طويلا في هذه المعاناة المريرة ، فان بلدوزر الشركة ارتطم بمقبرة أثبت الكشف الأثرى عليها أن عمرها خمسة آلاف سنة وأن مساحتها أربعة فدادين ..

ولم يمض أسبوع حتى ظهرت مقبرة أخرى .

إن ربك لبالمرصاد .

وأبلغت هيئة الآثار . والجهات المسئولة وطالبت بعد الكشف الجديد في الصحف أن يحظر العمل في المقبرة كلها .

* * *

أحيط بشركة هونج كونج ولما أعيها الأمر رفعت دعوى ضد الرأى الوطنى . ومضت تعلن عن القضية في الصحف قبل تقييدها ، وتعلن عنها في الصحف بعد تقييدها للارهاب الفكرى إذ لم يحدث قبل هذا أن أعلن متقاض في الصحف عن نيته أو قضيته .

ولم تدر المذعورة التي ترتجف رعباً أن الخوف يشل أوصالها هي ،
لأنها على باطل وتعلم أنها على باطل... ولكن الذي على حق لا يرهب
ولا يخشى .. فالنفس المطمئنة تنام في قصف الرعود .
وقد نشرت ضدها والقضية مرفوعة حين وجدت في صحيفة الأحرار ،
استعداداً .

إني على حق وإني مصرة عليه ، وإني مطمئنة إليه ، وإني مؤمنة به ،
وإني صاحبة البلد ، وصاحبة الهرم ، لايبتر مائك ، أو دافيد جيلمور ،
أو سليد أو دافيد مورجان ، أو أشباههم .

لقد وضعت القضية المرفوعة ضدى وساما على صدرى ... فشركات
هونج كونج حين تعجزها وسائلها وجبائلها ... شركات هونج كونج حين
تبحر أو تنهار ، تتخبط في التصرف ، وتتورط في الحق فتلجأ إلى التهويش
أو التشويش وما درت أنها بهذا حشرت لنفسها قبراً ستواربها فيه الإرادة
المصرية ياذن الله .

ستمع في ساحة القضاء ما ظنته خافياً من أمرها .

إن القضية الحقيقية هي تلك التي رفعتها أنا أمام مجلس الدولة وتضامن
معي فيها من رجال مصر :

— الأستاذ الدكتور حلمى مراد الوزير السابق وعضو مجلس الشعب .

— الأستاذ الدكتور محمد زكى . حواس أستاذ العمارة بكلية الهندسة جامعة
عين شمس .

— الأستاذ الدكتور أحمد جامع أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بكلية الحقوق
جامعة عين شمس .

— الأستاذ الدكتور جمال الدين محمد موسى الأستاذ بكلية العلوم جامعة
عين شمس .

— الأستاذ الدكتور محيى الدين عابدين وكيل وزارة التجارة سابقاً .

— الأستاذ أحمد حسين المحامى ورئيس حزب مصر الفتاة سابقاً وصاحب
جريدة الاشتراكية سابقاً .

— الأستاذ على شافعى وكيل وزارة الاقتصاد سابقاً .

كما قدم المستشار ممتاز نصار عضو مجلس الشعب استجواباً عن هضبة
الأهرام تناقلت أخباره الصحف .

ووقف وراء القضية الأستاذ الكبير . مصطفى مرعى عايشها وعاشها ووضع خطوط الدفاع مع الأعداء الذين يعتد بهم من أبنائه وتلاميذه وجمع كل من توسم فيه خيرا من الباقين على العهد ، عهد مصر وناقش الموضوع من زاوية القانون وهو من أفذاذه .

وأخذ يجمع مذكرات القانونيين وهم طلابه وأبنائه ويضيف إليها ، ويثريها ، بالتعديل والتحليل والرأى الأصيل .

وكم أضواء رأيه جوانب خافية

وكم أضفى رأيه أفكارا ضافية .

إنها مصر أم القيم سالفة وباقية .

إن عريضة الدعوى المرفوعة منى وآخرين والتي أعدها الدكتور محمد عصفور الذى حمل عبء الدفاع القانونى بكل ما وراءه من مذكرات ودراسات وتقنين حملته طواعية واختيارا . مذكرة الدكتور محمد عصفور فى قضية مجلس الدولة تكشف القناع عن وجه شركة هونج كونج كما تميظ الثام عن مفهوم وزارة السياحة لثراث البلد ، ومفهوما للسياحة نفسها .

ليتنى أستطيع تضمين الكتاب ، المذكرة كاملة التى بلغت احدى وعشرين صفحة ولكننى سأجتزئ ببعض ما أثارته من دفع قانونية ترسم أبعاد الجريمة التى وقعت على أرضنا :

تقول المذكرة القانونية :

ومن بين ما حصلت عليه الشركة الأجنبية من امتيازات فاحشة ما نص عليه البند الخامس من المادة الثالثة من العقد وهى حق « شراء وتأجير ومنح تراخيص وخلافه » .. وهو ما يعنى أن المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق تنازلت عن سلطة لا تملكها وهى سلطة الضبط وأخطر مظاهرها ، منح التراخيص .

واستنادا إلى قرار الترخيص بإنشاء الشركة وإلى النصوص الجائرة التى باعت بها مصر أرضها وتاريخها وأهراماتها بأبخس الأثمان ، راحت الشركة المصرية (اسما 11) لتنمية السياحة تبيع للأجانب فى الخارج أراضى هضبة الأهرام حتى بلغت قيمة العمولة عن المتر الواحد المبيع عدة أضعاف قيمة ما اشترت به الشركة الأجنبية المتر من أراضى الحرم 11 ودون المساهمة

الجديدة في إدخال نقد أجنبي للاستثمار وأدخلت الشركة الأجنبية في جيوب ملاكها ملايين الدولارات في مقابل أربعائة ألف دولار سنويا لمدة خمس سنوات ينتهب معظمها مقابل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ومعظمهم أجانب ومزايا وبدلات كبار موظفي الشركة ١١٠٠ وما كان هذا بأمر مستغرب على شركة أجنبية متعددة الجنسية ذات مسئولية محدودة طرد اثنان من أصحابها الكبار من كندا في فضيحة مالية كبرى ، وأمل أحدهما أن يستعيد مجده (حيث كان طامحا فيما سبق أن يكون رئيسا لوزراء كندا) مما يحصل عليه من أرباح تبلغ ملايين الدولارات وعد باستثمارها في كندا ١١ ولما كان القرار الصادر بالترخيص في تأسيس الشركة المصرية لتنمية السياحة قرارا منعذما ، فضلا عما ينطوى عليه من كوارث قومية ، فإن الطالبين بوصفهم مواطنين ودافعي ضرائب من حقهم الدفاع عن المال العام والتراث العام والاقتصاد القومي . وبينون طعنهم على الأسباب الآتية :

أولا : انعدام القرار لأن موضوع الترخيص مال عام .

ثانيا : انعدام القرار لأن الترخيص بالعقد هو في حقيقته التزام بإدارة مرفق عام فضلا عن أنه ينطوى على احتكار مما تحظره قواعد النظام العام في مصر .

ثالثا : انعدام القرار لمخالفته الصارخة والجليمة لقانوني الشركات ونظام استثمار المال العربي والأجنبي .

رابعا : انعدام القرار بعدوان الشركة عدوانا صارخا على شروط الترخيص .

السبب الأول

الأرض المتصرف فيها بمعرفة المؤسسة من أموال الدولة العامة فضلا عن أنها تراث قومي لا يجوز أن تدخل في نطاق التعامل

يتبين من مطالعة المذكرة الايضاحية التي رفعها السيد وزير السياحة السابق وصدر على أساسها القرار الجمهوري رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٥ - أن وزارة السياحة قد توهمت أن أراضي هضبة الأهرام من أموال الدولة الخاصة ... فلقد جاء في هذه المذكرة بالحرف الواحد :

ولما كانت المساحات موضوع المشروعين تقع بالكامل ضمن أملاك الدولة الخاصة وتتبع من الناحية الادارية جهات متعددة فهي

تتبع محافظة الجيزة ووزارة الثقافة ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ومحافظة مطروح الأمر الذي يقتضى اقتناء المؤسسة المصرية العامة لهذه الأراضي حتى يمكنها تنفيذ المشروعات وذلك باستصدار قرار جمهورى بتخصيص ... حتى يتسنى للمؤسسة نقل حق الانتفاع بتلك المسطحات إلى الشركة المشتركة الناشئة مع احتفاظ المؤسسة المذكورة بملكية تلك المسطحات .

وقد أدى هذا إلى أن وزارة السياحة قد عاملت أراضى هضبة الأهرام على أنها داخلة فى أموال الدولة الخاصة ، فأرادت استصدار قرار جمهورى « باقتناء » المؤسسة المصرية العامة لهذه الأراضي .

غير أن القرار الجمهورى رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٥ لم يصدر على هذا النحو وإنما صدر بصيغة أخرى مختلفة تماماً إذ صدر « بتخصيص الأراضي .. للاستغلال السياحى » ، وإذا كان قد نص على أن « تتولى المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق بنفسها أو عن طريق إحدى الشركات التى تساهم فيها تعمير واستغلال هاتين المنطقتين » إلا أن البون شاسع بين أن تنقل إلى المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق الملكية وبين أن تظل هذه الملكية للدولة وكل ما يرخص لها به القرار الجمهورى هو « التعمير والاستغلال » . وإذا كانت ملكية أراضى هضبة الأهرام (وكذلك رأس الحكمة) لم تنقل من ملك الدولة الخاص إلى ملكية مؤسسة الفنادق ، فإنه يكون من العبث ما نصت عليه المادة ٧ بند أول من أن حصة مؤسسة الفنادق يتمثل فى نصها حق الانتفاع بالأراضى المملوكة للمؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق « .. فما انتقل للمؤسسة حق الملكية ولا حتى حق الانتفاع ... » وهذا وحده يبطل العقد الذى قام كله على تقديم مؤسسة الفنادق حصة عينية لا تملكها المؤسسة ولا تملك التصرف فيها ، كما لا تملك التصرف فى أحد الحقوق المشتقة من حق الملكية وهو حق الانتفاع .

وحتى مع الفرض الجدلى وكان القرار الجمهورى رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٥ يستهدف نقل حق الملكية أو حتى حق الانتفاع إلى مؤسسة الفنادق ، فإن هذا القرار يكون عديم الأثر بالنسبة لأراضى هضبة الأهرام التى تعتبر أموالاً عامة لا يجوز التصرف فيها على أى نحو إلا بقانون يجردها أولاً من صفتها الأثرية حتى تدخل فى ملك الدولة الخاص .. فنذ عهد بعيد - حيث

كانت للآثار حرمتها دائماً - نصت المادة ٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ بشأن الآثار على أن : « أراضي الحكومة المقررة أو التي ستقرر أنها أثرية تعد جميعها من أملاك الحكومة العامة » .

وأكدت ذلك المادة الأولى من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ الخاص بحماية الآثار التي نصت على أن : « تعتبر من أملاك الدولة العامة جميع الآثار العقارية والمنقولة والأراضي الأثرية ... » .

ولا شبهة في أنه في تحديد ما يعد من « أراضي الحكومة المقررة أنها أثرية أو الأراضي الأثرية لا يرجع في شأنه لإرادة جهة الإدارة وحدها إنما يرجع أساساً إلى طبيعة المناطق ورأى المؤرخين والأثريين في شأنها . وإجماع المؤرخين والأثريين العالمين على أن منطقة الأهرام بأسرها - في امتدادها الطويل عبر المحافظات من الجيزة حتى الفيوم - تعتبر منطقة أثرية ، لأن ما تم اكتشافه حتى الآن يقل كثيراً عما تعد به هذه المنطقة الشاسعة من كنوز مادية وتاريخية مدفونة في باطن الأرض . لاسيما إذا علمنا أن الهرم لا يمثل أثراً مستقلاً وإنما هو وحدة متكاملة يعتبر الهرم مركز الثقل فيها .. ولنا في حاجة إلى الاستشهادات في صحيفة الدعوى .

السبب الثاني

انعدام القرار بالترخيص بالعقد لأنه في حقيقته

التزام بإنشاء وإدارة مرفق عام لا بد من صدور قانون به .

على أنه إذا جاز في الجدل أن الأرض موضوع الترخيص بالتعاقد ليست أرضاً أثرية وأنها بذلك من أموال الدولة العامة التي تخرج حتماً من نطاق أي تعامل حتى لو كانت الدولة طرفاً فيه (والأمر ليس كذلك) ، فإن هذا العقد الذي أهديت به أرض هضبة الأهرام ورأس الحكمة شركة استثمار أجنبية (مطعون في ملاءتها وسمعتها المالية) هو في حقيقته التزام بإنشاء مرفق عام وليس مجرد إدارته :

وقد نصت المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٨ في شأن منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة وتعديل شروط الامتياز على أنه :

« يكون منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق

وكذلك أى تعديل فى شروط الامتياز يتعلق بشخص صاحب الامتياز أو مدة الامتياز أو نطاقه أو الأتاوة (العائدات) بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الأمة» .

ومن الواضح أن هذا النص من الوضوح والقطع بحيث لا يجوز أن يكون محلاً لأى تأويل ، ذلك أنه طالما كان الامتياز أو الالتزام خاصاً مرفق عام ، فإنه لا يجدى فى قيمة صدور الترخيص بعقد من وزير من الوزراء .. والثابت أن القرار المانع للترخيص صادر من وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى . وهو غير منتج على الإطلاق فى هذا الشأن . خصوصاً وأن القرار يحمل فى ذاته دليل التناقض الواضح ، إذ نصت المادة الثالثة منه على أنه :

« لا يترتب على صدور هذا الترخيص منح أى احتكار أو امتياز » .

فى حين أن العقد بنصومه وأغراضه هو عقد امتياز واحتكار لا شبهة فيه ولا يمكن أن يزيل البطلان أو الانعدام فى هذه الحالة صدور قرار جمهورى بتخصيص الأراضى موضوع العقد للاستغلال السياحى ، إذ فضلاً عن أن هذا القرار غير منتج فى منح امتياز لأنه يشترط صدور (موافقة من مجلس الشعب) فإن القرار لم ينصرف إلى منح شركة الاستثمار الامتياز ، وإنما كل ما فعله هو تخصيص جزء من أملاك الدولة (تصورت وزارة السياحة أنها أملاك خاصة) للاستغلال السياحى بمعرفة مؤسسة الفنادق أو إحدى شركاتها ، دون أن تعفيها بداهة من متطلبات القانون فى حالة إبرام عقد التزام .

ولسنا فى حاجة إلى التدليل على أن الترخيص بالعقد هو فى حقيقته ترخيص بالتزام ، ذلك أن مطابقة المذكرة الإيضاحية للقرار الجمهورى رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٥ تؤكد أن الأمر يتعلق بإنشاء مرافق سياحية جديدة ، وصفتها المذكرة بأنها : « مناطق سياحية متكاملة الأركان والمرافق » .

وإذا كان المؤلف فى عقد الامتياز هو إدارة مرفق عام قائم بالفعل ، فإننا — بالنسبة لمشروع هضبة الأهرام ورأس الحكمة — نجد عقداً بإنشاء مرفق .

بالإضافة إلى ذلك فإن مطالعة شروط العقد وما يحتويه من سلطات للشركة المستثمرة بما فى ذلك سلطة منح التراخيص ، لا تترك أدنى شبهة

في طبيعة العقد وأنه التزام ينطوى على أشد صور الاحتكار وأعتاها ، حيث تتمتع الشركة بهذه السلطات المتغولة لمدة تسعة وتسعين عاما وهي ثلاثة أضعاف أقصى المدد في عقود الالتزام طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة ! وما غابت هذه الحقيقة عن بعض أعضاء مجلس الشعب الذين سارعوا إلى تقديم طلب إحاطة لمعرفة السبب في حصول شركة استثمار على قرار بالترخيص دون الحصول على قانون بذلك فلقد أشاروا إلى أن المشروع قد تجاوز مجرد الترخيص لشركة استثمار مشتركة .. إلى استغلال مرفق عام يدخل فيه بناء الفنادق ودور السينما والمطاعم والملاهي والنوادي والقرى . بل تجاوزه إلى التخطيط وإقامة الطرق وبيع حق الانتفاع واستئجار وتأجير الأراضي ... وأن المرء ليتساءل كيف غابت حقيقة طبيعة العقد عن أجهزة الدولة كلها !

وما هو السحر العجيب الذي خدر هذه الأجهزة فجعلها تمنح التزاما لشركة استثمار بدون الحصول على قانون ، ولمدة تتجاوز الثلاثين عاما المقررة لأي التزام إلى تسعة وتسعين عاما ؟ !
ويؤكد بطلان العقد :

- (١) عدم وجود التزامات محددة به بأوصاف محددة .
 - (٢) عدم تقييد الالتزامات المحددة — وهي غير موجودة — بمواعيد يترتب على عدم الوفاء بها جزاءات مشروطة .
 - (٣) الانحراف به من السياحة إلى الإسكان .
- هذا بالإضافة إلى أسباب البطلان الأخرى .

لقد أعلنت الشركة الأجنبية عند إشهارها أنها ستقوم بعمل مشروعات قيمتها ٤٦٠ مليون دولار (والمفروض أن هذه المبالغ المنفقة هي التي ستوفر الثمار وفرص العمل والخير الوفير) . هذه الشركة تعلم الدوائر المصرفية أنها لجأت إلى معظم البنوك المصرفية الدولية تطلب التحويل على أساس أنها حصلت على عقد عظيم (بل قل غنيمة هائلة) يمكن استثماره مثل قناة السويس واعتندرت كل البنوك المصرفية ورفضت المخاطرة بإعطاء أموالها لأيد غير خيرة .. وحاولت الشركة بيع نصيبها إلى مجموعة يابانية حضر مندوبوها إلى مصر (بعد فترة غير قليلة من إشهار الشركة وعانوا الموقع

واجتمعوا بالمستولين عدة اجتماعات يعلمها وزير السياحة ثم انسحبوا بلا رد ..

وأخيرا اتجهت الشركة إلى طلب التمويل العربى فى المشروع ، ورفض الممولون العرب إلا بشرط أصروا عليه هو أن تكون المعاونة عن طريق مساهمتهم فى الشركة الأصلية بنصيب ضمانا لمكسبهم من ربح بيع الأراضى .. وقد تم ذلك فعلا .

ثانيا : والمخالفة الثانية لفائدة الاستثمار التى تشوب قرار الترخيص

ليست أقل جسامه :

فالثابت من المذكرة الإيضاحية للقرار الجمهورى رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٥ أن الهدف الوحيد من منح الترخيص هو هدف سياحى وليس هدفا إسكانيا . ذلك أن الشركة الأجنبية لم تهد أراضى هضبة الأهرام ورأس الحكمة لكى تفرج أزمة الإسكان ، وإنما لخلق مناطق وأنماط سياحية جديدة لكى تكون عوامل للجذب السياحى حتى تحصل مصر على نصيبها العادل من الدخل السياحى العالمى .. ولهذا السبب فإنه يهدم هذا الغرض الأساسى أن تتحول الشركة الأجنبية من جهة استثمار سياحى إلى سمسار بيع عقارات ، ومقاوول أعمال بناء .. ويخرج الترخيص عن أغراضه الأساسية بتحول الشركة من السياحة إلى الإسكان . وظاهر من تصرفات الشركة أنها كانت تهدف من الحصول على الترخيص إلى هذه النتيجة هازئة بقوانين الدولة ، ومستغلة نظام الاستثمار ومنحرفة به عن أغراضه .. إذ بدلا من أن تهى المنطقين إلى ما خصصتا له وهو السياحة ، قامت ببيع الأراضى لكى تحصل على الأرباح الطائلة دون أى ضمان للدولة فى أن تخصص هذا العائد الضخم من جيوب المشترين - الذى حصلت عليه الشركة قبل الأوان - لتحقيق المشروع أو بعضه .. ! ولو كان الترخيص يسمح بذلك مخالفا مخالفة صريحة لقانون الاستثمار حيث أخرجت المادة ٣ - أ ، شراء أرض وإعادة بيعها من مشروعات الاستثمار . كما قصرت المادة ٤ - أ مشروعات الإسكان على رأس المال العربى دون الأجنبى . وحتى بالنسبة لهذا المال العربى حددت المادة ٢٢ بند ٣ طريق تحويل الأرباح بنسبة ٦ ٪ فقط .

إجراءات تقييم الأرض بالنسبة لهضبة الأهرام ورأس الحكمة :

قيم حق الانتفاع لمدة ٩٩ سنة لهضبة الأهرام ورأس الحكمة بمبلغ حائة جنيه للفدان الواحد كما رأينا ولطول المدة يكون ذلك بمثابة البيع حسب تعريف مجلس الشعب في قانون منع "ملك الأرض للأجانب حيث أنه اعتبر حق الانتفاع لمدة تزيد عن ٥٠ سنة بمثابة بيع للأرض . (وهو ما أكدته وكيل مجلس الشعب حيث يقرر أن منح امتياز للشركة لمدة ٩٩ سنة يحيل هذا الحق إلى ما يشبه الملكية) .

وقد شكلت لجنة ابتدائية لتقدير ثمن الأرض وقدرتها بمبلغ ٣٥٠ ثمانية وخمسين جنيها للفدان ولو أخذنا بما قرر السيد الوزير أن حق الانتفاع يمثل ثلث قيمة الملكية فإن القيمة تكون حوالى مائة جنيه للفدان .. وهذا تقدير مجاف للحقيقة ولما به تقييم ملكية الدولة .

فلقد حدد المشروع طرق التصرف في الأرض المملوكة للدولة لضمان حسن التصرف فيها ، حيث نظم هذه التصرفات القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية المواد من م ٢٦٣ إلى ٢٧٩ في التصرف للشخصيات الاعتبارية الخاصة أو العامة لمشروعات ذات نفع عام أو تفيد في تنمية الاقتصاد القومى .

وتنص المادة رقم ٢٢ على إنشاء اللجنة العليا لتأمين أراضي الدولة ولتقوم بمراجعة أعمال لجان التقييم لضمان حسن التصرف في أملاك الدولة . وفى المادة ٢٧٠ من نفس اللائحة نص على عرض تقديرات الأجرة أو الثمن على مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى أو على مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى حسب الأحوال للنظر في التصديق عليها وبعد أن تراجعها اللجنة العليا لتأمين أراضي الدولة المنصوص عليها في المادة ٢٢ .

وشىء من هذا لم يحدث بالنسبة لهضبة الأهرام ورأس الحكمة .
وكل ما حدث هو أن شكلت لجنة ابتدائية لتقدير الثمن وقدرته بمبلغ ٣٠٠ ثمانية جنيه للفدان ولم تتم باقى الإجراءات ولم تعرض قيمته على اللجنة العليا لتأمين أراضي الدولة ولا على مجلس إدارة هيئة الإصلاح الزراعى ولا على مجلس إدارة مؤسسة تعمير الصحارى .
ولم يرض القاتل بما أصاب القاتل ..

إن السادة المستثمرين الأجانب استكثروا مبلغ ثلثمائة جنيه للفدان وقيمة الأرض ثلث القيمة «مائة جنيه فقط» على أساس أنه انتفاع بالأرض لمدة ٩٩ سنة فقط !!

ثم باعت الأرض بسعر المتر ثلاثين جنيهاً في المتوسط أى بمائة وستة وعشرين ألف جنيه للفدان !! الذى حصلت عليه بمائة جنيه لاغير . وهو أمر يناهض ما جرى به تعامل الدولة فى أراضيها المملوكة . ولنتظر على سبيل المثال كيف قيم مجلس إدارة الهيئة العامة لتعمير الصحارى واللجنة العليا لتنمية أراضي الدولة ، أراضي الساحل الشمالى والأراضي المجاورة لهضبة الأهرام . بالنسبة للساحل الشمالى :

قرر مجلس إدارة تعمير الصحارى مجلسه المنعقدة فى ٥-٩-١٩٧٤ بيع أراضي الساحل للجمعيات التعاونية المملوكة بالكامل لمصريين ولتنفس أغراض التنمية السياحية (بها أيضا مرافق وحزام عازل) بقيمة أقلها ١٠٠٠ (ألف جنيه للفدان الواحد) والأراضي تقل فى قيمتها الطبيعية عن رأس الحكمة التى هى أجمل مناطق الساحل الشمالى كله .

وقد كان كل هذا فى سنة ١٩٧٤ وقبل انطلاق أسعار الأراضي فى مصر . وهذا ينهنا إلى حقيقة أخرى وهى أن الثمن البخس الذى ظفرت به

الشركة ينسحب على المستقبل أيضا حين تتضاعف مساحة الأرض أضعافا

فتصبح عشرة آلاف فى هضبة الأهرام وعشرين ألف فدان فى رأس الحكمة

بنفس السعر وهذا مخالف لقانون الاستثمار الذى ينص على مراعاة الأسعار

العالمية فى التقدير وفقا لرأى الخبراء .

كيف تباع الأرض بعد سبع سنوات بسعر سنة ١٩٧٤ ؟
بالنسبة لمنطقة الأهرام :

قيمة الأراضي المجاورة لطريق الإسكندرية الصحراوى وهى مناطق تقل قيمتها كثيرا عن هضبة الأهرام تقدر بمبالغ أدناها ٤٠٠٠ (أربعة آلاف جنيه للفدان الواحد) وتصل إلى أكثر من ١٥,٠٠٠ (خمسة عشر ألف

جنيه للفدان أى ١٥٠ (مائة وخمسين ضعفا لأراضى الهضبة) !!
بقى ما ذكر السيد وزير السياحة من أن الدولة أعطت الأرض لبناء
هيلتون بقيمة رمزية وهو قياس مع الفارق لأن الدولة مشتركة فى ملكية
الفندق وإدارته ومع ذلك لتنظر الآن لبناء الهيلتون الجديد الذى يبنى الآن
والذى تصادف أنه نشر قرار وزارة الاقتصاد بتأسيس الشركة العربية
الدولية للفنادق السياحية بالقرار رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٥ لتقوم بإنشاء فندق
هيلتون الجديد فى الجريدة الرسمية فى نفس التاريخ ونفس العدد (٤٩)
تابع الذى نشر فيه عن إنشاء الشركة المصرية لتنمية السياحة .

وسيقوم مبنى الهيلتون الجديد على مساحة ١٠٥٠٠ متر حوالى فدانين ونصف
وهى أراضى مخازن الترام القديمة بـماسبيرو (كحصة عينية قدمها المصرف
العربى الدولى قيمتها مبلغ ٨,٠٠٠,٠٠٠ (ثمانية مليون دولار) التى تساوى
نفس قيمة الـ ٣٠,٠٠٠ ألف فدان لمشروع الشركة المصرية لتنمية السياحة
فى المرحلة الثانية (أى أن ١٤٠ مليون مترا يساوى فى القيمة ١٠ آلاف متر)
ولكن الفارق الوحيد أن هيئة الاستثمار شكلت لجنة من الخبراء لمراجعة
قيمة الأرض موضوع الحصة العينية المقدمة من المصرف العربى الدولى
فقدرت المتر بحوالى ٣٠٠ (ثلاثمائة جنيه) ولم يحدث ذلك فى حالة الشركة
المصرية لتنمية السياحة .

السبب الرابع

المخالفات التى ارتكبتها الشركة والتى يترتب عليها إلغاء قرار الترخيص

أوضحنا فيما تقدم المخالفات القانونية الجسيمة التى شابت قرار الترخيص
منذ البداية بسبب خروج الأراضى الخاصة بهضبة الأهرام من التعامل لأنها
أراض أثرية ، ولعلم انتقال ملكيتها من ذمة الدولة - لو فرض أنها مملوكة
ملكبة خاصة للدولة - إلى المؤسسة وتعاقد المؤسسة عن مال لا تملكه ولا تملك
حق الانتفاع بالنسبة له . ولأن العقد بحسب تكييفه الصحيح هو التزام ينطوى
على احتكار وكان لابد لكى يكون الترخيص مشروعا أن يصدر بقانون .
وبالإضافة إلى ما تقدم فإن قرار الترخيص قد خالف نظام الاستثمار الأجنبى ..
غير أنه بجانب ما شاب قرار الترخيص منذ البداية من مخالفات جسيمة ،

فإنه مما يؤدي إلى إلغاء قرار الترخيص أو فسخ العقد أو إلغائه ، تصرفات الشركة المستثمرة المخالفة للقانون وتتمثل فيما يأتي :

أولا : تنص المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٧ الخاصة باستثمار المال العربي والأجنبي على أن :

« . . . وتسقط الموافقة إذا لم يقم المستثمر باتخاذ خطوات جدية بتنفيذها خلال ستة شهور من صدورها ما لم يقرر المجلس تجديدها لمدة أخرى لا تتجاوز ستة شهور . . . » والشركة لم تتخذ أية خطوات خلال سنة ١٩٧٦ إلا تقسيم الأرض على الورق ولم يتم البيع إلا في سنة ١٩٧٧ . ولو أننا سلمنا جدلا بأن بداية المشروع تكون ببيع الأراضي — وهو ما لم نسلم به — فإن الشركة قد استنفدت المهلة المعطاة لها وتسقط الموافقة . ويسقط الترخيص بسقوط الموافقة .

ثانيا : تنص المادة ٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٤ على أنه :

« يجب أن يكون رأس مال الشركة كافيا لتحقيق غرضها الذي يجب مراعاة شرط الوحدة والتخصص في شأنه . . . » .
ورأس المال الذي حدده عقد الشركة لا يكفي المصاريف الجارية لمدة سنة ، وبالتالي لا يمكن أن يحقق الغرض من انشائها .
وقد اعترفت الشركة بأنها اقترضت مليوناً وستمائة وثمانين ألف دولار في السنة الأولى من حياتها لتغطية مصاريفها .

ثالثا : ينظم القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء ، فهو يمنع بيع الأرض أو حتى بيع حق الانتفاع كما يمنع التأجير لأكثر من خمسين عاما . وقد باعت الشركة قطع أراضي لأجانب بالعملة الصعبة باعترافها وقد تصورت الشركة أنها تستطيع أن تحتجى وراء التسمية الخادعة التي وردت في العقد بأن المؤسسة باعت فحسب حق الانتفاع ، في حين أن حق الانتفاع الذي يباع لمدة تسعة وتسعين عاما ليس في حقيقته إلا حق الملكية .

ومع ذلك فإن القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ كما يحظر بيع حق الملكية التامة ، يحظر كذلك بيع حق الانتفاع .

ومن حيث أنه يترتب على قيام القرار الوزاري الترخيص بتأسيس الشركة

المصرية لتنمية السياحة رغم انعدامه بسبب العيوب الجسيمة التي شابته
وبسبب انحرافات الشركة المستثمرة ، نتائج يتعلمت تداركها سواء بالنسبة لتراث
مصر القوي أو بالنسبة للاقتصاد القوي . يكفي أن جسر يدة التيمس
الانجليزية طالبت العالم المتحضر أن يتضامن لحماية آثار مصر من مصر .

وهي لظمة يضاعفها مشروع شركة .. هونج كونج .
لهذه الأسباب مجتمعة وغيرها من الأسباب التي سيبدىها الطالبون
بالمرافعة والمذكرة .

بناء عليه
يرجو الطالبون تحديد جلسة حتى تسمع سيادة المعلن إليهم .
الحكم بصفة مستعجلة

بوقف تنفيذ القرار الوزاري رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٥ الصادر من وزير
الاقتصاد والتعاون الاقتصادي فيما تضمنه من الترخيص في تأسيس الشركة
المصرية لتنمية السياحة .
وفي الموضوع

أصليا . بإلغاء القرار المطعون فيه
واحتياطيا . بإعلان عقد تأسيس الشركة أو فسخه وما يترتب على ذلك
من آثار ... الخ .

* * *

ندع الآن مجلس الدولة لنقف وقفة عند القضية التي رفعتها الشركة ضدني في
محكمة عابدين الجزئية ، وضد جريدة الأخبار التي نشرت فيها مدعية أني أسأت
إلى سمعتها مطالبة بتعويض مؤقت قدره (٥١ جنيه) واحد وخمسون جنيا .
وجاء موعد القضية فلم تحضر وتبين لنا أنها دون أن نعلم رفعت قضية
أخرى في محكمة مصر الكلية الكائنة بباب الخلق مطالبة بتعويض مؤقت
قدره ألف جنيه .

وكانت ترمي من وراء هذا إلى أن تمتص اهتمامنا بقضية محكمة عابدين
التي أعلنت عنها في جميع الصحف ، لعلها تتمكن من الحصول على حكم
ضائي في المحكمة الكلية .
ولكننا اكتشفنا لعبتها سريعا وواجهناها في المحكمة الكلية .

لقد تطوع للدفاع عنى من رجال القانون كثيرون .. وبعضهم لم أكن أعرفهم معرفة شخصية بل إن المرة الأولى التى مثلت فيها أمام القضاء ، ما إن نطق القاضى اسمى ، حتى تقدم إليه جمع من رجال القانون المحامين يعلن كل منهم وكالته عنى ، وبعضهم حرص على الإسراع فى الانصراف بعد الجلسة كى لاأتكلف شكره ١

حتى الشكر زهلوأ فيه ١١

لأنها مصر التى غابت حقيقتها عن شركة هونج كونج .
أعلم أن فى السماء إلهة يقف مع مصر وشعبها لأن اسمه الحق وهو مع الحق يُعليه ويظهره .

وأعلم أن على الأرض الطيبة فى مصر ، أفذاذا فى القانون .ندبوا أنفسهم للدفاع عن أرضهم ، وندروا جهدهم للثود عن وطنهم من خلال هذه القضية التى يعتبرها كل مصرى قضية شعب .

أعلم هذا ولكنى كذبت دفاعا ألقيه فى ساحة المحكمة بالأصالة عن نفسى وبالنيابة عن الانسان المصرى الذى راموا ظلمه ، وأضمروا نهبه ...
الانسان المصرى فى كل موقع عرف أم لم يعرف ما يراد بهضبة الأهرام .
سوف أقول :

لأنى فى وقتى هذه ، استشرف إلى العدل المصرى فى قدس قضاه ، فأناشدالمحكمة أن يكون حكمها ناصعا كصفحته ، أصيلا كمصريته ، كبيرا كبلده الذى وعى القيم ورعى الحضارات والديانات والحرىات وكه أعم الانسان ، ومن الحرية ، الجهر بالرأى ، والمعالجة بالتعبير عن الرضا والغضب .
إن النقد واجب ولاء للوطن وواجب ائثار بالدين الذى وصف المؤمنين

بأنهم يأمرن بالمعروف وينهون عن المنكر .

أى منكر أفدح من تقديم ثلاثين ألف فدان غير (المدخر) من هضبة الأهرام وشاطئ رأس الحكمة ولمدة ٩٩ عاما مقابل نصف مليون دولار ؟
ولمن ؟ لشركة أجنبية محدودة المسئولية متعددة الجنسية حلزت من أمثالها :

هيئة الأمم المتحدة .

منظمة العمل الدولية .

السوق الأوربية المشتركة .

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في اجتماع باريس المنعقد في يوليه سنة ١٩٧٦ .

وهبنا نزلنا بالنقد من مرتبة الواجب ، إلى درجة الحق فهو اباحة واتاحة لكل مواطن أن يحمي المال العام . أقرت هذا جمعية الأمم المتحدة يوم أعلنت حق كل شعب في حماية موارده الاقتصادية والحضارية .

و حين تقدمت مشروع هضبة الأهرام فن منطلق موقعي من المسؤولية أدبية وكاتبة وأستاذة حضارة وصاحبة عشرين كتابا في الأدب والنقد وقبل هذا كله مصرية ، على أن من حق كل مواطن أن ينقد جهاز حكمه وقد تقدمت جهاز الحكم لما وقع فيه من تفريط وتوريط بالعقد المبرم بين وزارة السياحة وشركة هونج كونج . فاذا استلزم النقد تعييب شركة أجنبية فباعثارها الطرف الثاني في العقد الذي أبرمته الحكومة واستحق النقد في استقصاء وشمول وإلا لزمه التقصير والتفسير .

إني بالنقد أدبت واجبا وما رست حقا .

حقا يزداد عنه باليد فان لم يستطع المرء فباللسان ولا أتدنى أو أتدلى إلى أضعف الأيمان لأن هذا الدرك لم يخلق للكتاب وهم ضمير الأمة الحى ، ولسانها المعبر وجنانها الواعى والداعى والمهيب والمتهيب .

و حين تقدمت لم آت جديدا في حياتي العامة فطالما تقدمت على صفحات الصحف والمجلات كلما مس الصالح العام .

انقد نافحت عن المال العام بيد تمسك القلم فان لم يقطر هذا القلم دما ، وهضبة الأهرام تباح وتستباح فلا كان القلم . فلت الكتابة وشلت اليد الكاتبة . وهضبة النقد في نظر شركة هونج كونج جريمة .. والصمت الأبله في نظر الضمير المصرى هو الجريمة الكبرى .

ولا أحسب القضاء المصرى إلا مستمعا لنداء الضمير المصرى الذى يصرخ في راقع الوعى أن يستيقظ ، وفي غائب الحق أن يثوب .

إن القضية ليست بينى وبين أشخاص من هونج كونج ، ولا أصف هونج كونج وما أدراك ما هونج كونج ، ليست القضية بينى وبين أشخاص أنا أصلا لا أعرفهم وبالطبع ليس بينى وبينهم علاقة من صدقة أو عدا .

إنما القضية بين مصر وغمائها .. بين مصر والغزو الجديد .. بين مصر ومغامرين لهم في المغامرة باع طويل وتاريخ سابق — وهنا أحيل المحكمة إلى المحلة الكندية الاقتصادية عدد يونيو سنة ١٩٧٧ .. بين مصر وبين مطرودين من بلدهم ، محكوما عليهم فيها بالافلاس والغرامة .

فإذا كانت حكومة كندا ، طردتهم ودمغتهم من أجل قرض قدره ١٢ مليون دولار فأولى بمحكمة مصر أن تدمغهم من أجل الأرض والعرض وهما شيء واحد في هضبة الأهرام فان (من صان مجد قومه صان عرضا) ... إن من يسقط في بلده لن تقوم له قائمة في بلاد الناس بعامه ، وفي بلد التاريخ قبل التاريخ ، بخاصة .

كم آوت مصر على مسار تاريخها ، ولكنها آوت العلماء والأحرار والشرقاء لا المغامرين من هونج كونج الذين وصفهم مجلة بلدهم بأدنى النعوت وأسوأ الصفات . والمحلة الكندية الاقتصادية التي أشير إليها ، بين يدي المحكمة للتحقق والتحقيق والتوثيق .

أصحاب شركة جنوب الياسفيك (الشرق الأوسط) أو أصحاب

مشروع هضبة الأهرام هم : بيتر مونك وديفيد جيلمور اخوان .

المحلة الكندية تقول عن بيتر مونك بالحرف الواحد :

أنه (يعيد تكوين ثرواته المالية الخاصة على الورق بل إن أكثرها دائما يكون على الورق) .

— أنهارت دنياه المالية واهتز احترامه لنفسه .

— حديثه إلى رئيس وزراء فيجي ص ٦ من الترجمة له فحيح مخيف .
وتقول المحلة :

— خرجت الصنحف الاسترالية لاهثة تصرخ قائلة : إن رجلا غامضا يروح ويغلو لإدماج فنادق قيمتها ١٥ مليون دولار .

ومن العجب العجيب أنه تعاقدنا معه ، لأعلى ١٥ مليون دولار بل على ثلاثين ألف فدان في أغلى هضبة وأجمل شاطئ في الدنيا .. هضبة الأهرام وشاطئ رأس الحكمة .. تعاقدنا في هلوء سعيد !! .

وتقول المحلة أيضا :

حين نصبت الموارد البريطانية ، استطاع بيتر مونك أن يمسك بسنارته الآبار العربية المتدفقة وخاصة عدنان خاشقجي وهو سمسار القوة .

وتقول المحلة عن بيتر مونك :
جاء من أصل متواضع كصبي مجرى أرسل إلى أحد أعمامه في كندا بعد
طلاق أبويه في أوروبا .

بيتر مونك الذى استولى من مصر على ثلاثين ألف فدان مقابل نصف
مليون دولار يقول عن رجل الحكومة المصرية الذى قابل شريكه جيلمور
في مأدبة عشاء (ما كان في وسعى أبدا أن ألتقى في مأدبة عشاء بشخص
مصرى ! لا بأس فعلى كنت أقابله ، ولكنى ما كنت أصغى إليه أبدا) .
هذه هي اللهجة التى يتحدث بها عن المصريين أصحاب الهرم ورأس
الحكمة .

أما جيلمور شريكه في الصفقة وزميله في مجلس الإدارة ، فتقول عنه
المحلة الكندية الاقتصادية :

- إنه رجل شديد الاقتناع .
- ينشئ أندية اسطوانات للجماليات .
- قام جيلمور بتمهيد الطريق كله في مصر ، وعمل التسهيلات
والتسهيلات ثم مرق مونك يكتسح بميزانياته وشروط تعاقداته

* * *

أبها القضاء المصرى .. مصر بين يديك فلا تسلمها إلى بيتر مونك
وديفيد جيلمور . مصر أمانة أجيال غائبة تطل علينا من عليين ، وأجيال
حاضرة تقف وراءها آلاف السنين ، وأجيال مستقبله هي شريكة بالحق
والوراثه والأصل والأصالة في الأرض والدم والتاريخ والمجد والمصر فليس
الهرم ملك مصرى واحد كائنا من كان . وخوفو نفسه صاحب الهرم إنما
هو أحد أبناء هذه الأمة . بل هو أحد أبنائها في جيله لا الأمة كلها بكل
أجيالها بل ، مرة أخرى ، إن الهرم من النفاسه بالقدر الذى يجعله ملك
الانسانية لا في مصر وحدها ، بل في كل أرجاء العالم وفي كل العصور ...
والهرم بعد هذا قدس له حرم وحرمة يقول رجال الآثار مصريون
وأجانب (إن حرم الأهرام يمتد من أوى رواش شمالا إلى ميدوم جنوبا) .
وقد اكتشفت آثار نفيسة يشرف بها المتحف المصرى بل يشرف بها
الانسان في كل مكان ، على عمق ٩٩ قدما من سطح الهضبة مثل آثار الملكة
« حتب حرس » التى تملأ جناحا في المتحف المصرى . فكيف تقسم الأرض وتباع
على بعد كيلو ونصف من الهرم ؟

ولحساب من ؟ لحساب بيتر مونك ودافيد جيلمور اخوان . ١٩
لأنها قضية شعب كشف عنه الغطاء .

يا قضاء مصر وقاضيا :

لتسمح لي المحكمة بوقفه عند اعلان الدعوى ، كمدخل فقط للقضية ..
قضية الشعب المصرى :

جاء فى إعلان الدعوى المرفوعة ضدى ، أنا كاتبة المقالات ، والى
أصر على كل حرف جاء بها ، هذه النقاط :
الإساءة إلى السمعة :

السمعة للتاجر هي :

سمعة مالية وأصحاب الشركة ، استنادا إلى المجلة الكندية الاقتصادية
التي تصدر فى بلادهم ، مفلسون ومطرودون ، للافلاس ، من شركة
«كلرتون» التي أنشوها فى كندا ، وقدم أحدهم ، وهو «بيتر مونك»
إلى المحكمة بتهمة بيع أسهم الشركة وهي تهوى إلى الخسيفض وحكم عليه
بغرامة قدرها ٢١,٣٧٣ دولار .

سمعة تخصصية :

وأصحاب الشركة : نكرات فى مجال السياحة فوزير السياحة ، المصرى
حين أنكرنا على وزارته أن تسلم هضبة الأهرام إلى شركة محدودة المسئولية ،
متعددة الجنسيات ، مسجلة فى هونج كونج ، قال إنه سأل عنها جهات
الأمن ، والقنصلية المصرية فى هونج كونج ١١
ترى لو كان أفرادها عالمي السمعة ، أعلاما ، هل كان الأمر يستدعى
سؤال جهات الأمن عنهم ؟

هل مصر حين تعاملت مع شركة هيلتون ، سألت عنها جهات الأمن ؟
هل الشركة المليئة تقسط مليونى دولار على خمس سنوات ؟
وهل الشركة الشريفة تدفع القسط السنوى باليمن لتأخذ به بالشمال حيث
أن ثلاثة من أصحابها الميجلين ، هم أعضاء فى مجلس الإدارة تزيد مكافاتهم
ومكافآت الأعوان على القسط السنوى وهو ٤٠٠,٠٠٠ ألف دولار ،
المفروض فيه أنه جزء من رأس المال المقسط ، على ثقافته ..
هل هي شركة وهمية ؟ إذن لا سمعة هناك .

أم شركة فعلية سمعتها وهمية ؟ إذن لا مكان للحساب واليوم .
هل شركة شريفة تنحرف بالمشروع من السياحة إلى الاسكان وتبدأ
بتقسيم الأرض وبيعها ؟
لو أنها شركة شريفة تفي بتعهداتها ، هل كانت هيئة الآثار توقفها عن
العمل وتبلغ سلطات الشرطة لتنفيذ هذا الايقاف لحين التزامهم الكامل
بأساليب العمل المطلوبة ، والمتفق عليها كما جاء بحديث مدير الهيئة الأستاذ
أحمد قدرى بمجلة آخر ساعة العدد ٢٢٣٨ الصادر في ١٤ - ٩ - ١٩٧٧ ؟
هذه هي شركة هونج كونج ذات السمعة .

أنعم بها من سمعة وأكرم .
إن الإساءة التي تبلغ حد الجريمة ، هي أن يقبل مصري مثل هذه
الشركة المأفونة ، على أرضه يوما واحدا ، ولن تبقى باذن الله . شركة
صاحبها بيتر مونت الذي يقول عن نفسه وهو يرتجف من الذكرى - وهذا
تعبير المحلة الكندية - (أذكر أنني ذهبت إلى حفل عشاء فوجدت الناس
يلتفتون إلى فجأة ويقولون : لعله كان لصا) .

التشهير دون مقتضى أو مبرر :

إن ما ارتكبته شركة هونج كونج لا يشكل « مبررا » للنقد . هذا
إذا سلمنا بأنها في حصانتها أو قداستها ، يجوز عليها النقد وهي من اللوات
المصونة التي لا تمس .

هل كاتب له مستوى فكري وعلمي واجتماعي يبلل مثل هذا الجهد
للتشهير المحرد دون « مقتضى » أو « مبرر » ؟

هل بين الكاتبة والشركة معرفة بالصدقة أو العداة ؟ هل التي كتبت
عن (شخصية مصر) وعن (النيل) كانت تشهر بمشروع يعود على مصر
بالخير ، لو عرف عن هونج كونج خير أو أمانة ؟

إن في مصر ما يربو على ستائة شركة استثمار لم أتعرض لها . على أن الباب
المفتوح الذي يندفع فيه الداخولون لا يتوقع المرء أن يكونوا كلهم أطهارا أبرارا .

وقائع لأساس لها من الصحة :

إن ما طرحته من وقائع مثبتة ، لم ينكرها السيد وزير السياحة
في رده الذي أعترف فيه :

بالبيع - بالعمولة - بأنها شركة محدودة المسئولية - متعددة الجنسية - مسجلة في هونج كونج . بأنها شركة نكره حتى أنه سأل عنها جهات الأمن وهو ما لم يفعله بلد من البلاد مع الشركات العالمية المأمونة والمضمونة . هذه الوقائع لماذا لم ينكرها الضالعون مع الشركة في ردهم وإعلاناتهم ؟ بل اعترفوا بما هو أدهى :

- اعترف رئيس مجلس الإدارة بأن ٥٪ من أرض المضيفة وحدها بيعت بثمانية ملايين من الدولارات . (تذكروا أن رأس المال المقدم منه نصف مليون دولار وبعد أقساط على امتداد خمس سنوات يصير رأس المال مليونين) . - اعترفوا بالطراز الأندلسي المنشورة صورة في إعلاناتهم . - اعترفوا بالاسكان .. (والمشروع سياحي أصلاً) .

وينصح محامي الشركة (١) لافض فوه ... بالتوثيق أو اتخاذ الحيلة في استيفاء المعلومات من مصادرها الصحيحة .
حياء الله وبياه ... هل هناك مصدر أكثر صحة من العقد المنشور بالجريدة الرسمية ؟

أليس العقد شريعة المتعاقدين ؟

الاعلان يلوم على (اصفاء ثوب الصالح العام) ويندد بتناسي رقة شعور المستثمر وزعزعة ثقته !! التي تزعزت قبل هذا في كندا

من هو المستثمر ؟ ما قيمته في بلده نفسه ؟ ألم يعلن افلاسه ؟ ألم يطرد من شركة كليرتون ؟ ألم يحكم عليه بغرامة أداها صاغرا ؟ ألم يشر إليه المجتمع قائلاً : لعله كان لصاً كما يحكى عن نفسه .
يبدو أن الأستاذ محامي الشركة لم يقرأ المجلة الاقتصادية الكندية التي فرح بها فرحاً شديداً .

إن وجود مثل هذا المستثمر في مصر يجعل المستثمرين الشرفاء يربأون بأنفسهم أن ينخرطوا معه في سلك واحد حتى لا يقرنوا (بالفاضلين بيتر مولك أو جيلمور) .

والاعلان ينوه بالسياسة الرشيدة ودراسة المشروعات الأجنبية :

هذه النقطة يرد عليها بحوث المتخصصين من محامين كبار أفذاذ وطنيين ، ومهندسين واقتصاديين عن مشروع هضبة الأهرام مما سبق أن أوردته .

(١) محامي شركة هونج كونج هو السيد ناثل البابل ،

إن ألف باء السياسة الرشيدة أن تعرف أن الانفتاح معناه : ادخال رأس مال + خبره + تكنولوجيا متطورة . ماذا دخل مصر من هذا ؟
هل نصف مليون دولار رأس مال ؟
هل بناء فندق من ٨٤ غرفة وردم مستنقعات فينجي ، خبرة ؟
هل التكنولوجيا المتطورة هي أن يخطط للمشروع مهندس ميكانيكى هو بيتر مونك ؟

إن مصر أكبر بلد واعد بالسياحة بما يملكه من كنوز المكان والزمان .. كيف يخطط له بيتر مونك الذى فشل فى شركة كليرتون لانتاج التليفزيونات واتهم وطرد هو وزميله جليمور وحكم عليه بالغرامة ؟ بل بالطرد .
من يفشل فى شركة كليرتون ، يفلح فى أعظم أثر عالمى وعلمى وتاريخى وقيمى ؟ يفلح فى هضبة الأهرام ؟ من يفشل فى شركة كليرتون ، يفلح فى أجمل وأروع شاطئ فيروزى عرفة البحر الأبيض المتوسط ؟ بل عرفته الدنيا ؟ أى عقل يصدق هذا ؟ بل أى جنون ؟
الدراسات الميدانية المتوالية للمشروع :

الدراسات الميدانية التى يزعم بها اعلان الدعوى يقول عنها محامى الشركة أنها أخففت ما يزيد على عام ونصف قبل اقراره .
عندما واجهت الشركة بمضى عامين على اقرار العقد وقبل أن تنفذ شيئاً (وهو قانوناً ، انحلال ، بياغى العقد) . قالت أنها فى هذين الغامين قامت بالدراسات الميدانية (! أى بعد اقرار المشروع) .

أهما نصدق : الشركة أم اعلان دعواها ؟ أى محاميا ؟
اتفقوا معا على رأى واحد .

هل الدراسات تمت قبل أم بعد ؟
قبل العقد أم بعد العقد ؟

حملة دون دراسة فنية :

الشركة ومحاميا يتحدثان عن (الفنيه) و (التخصص) والذى نخطط لأعظم بلد سياحى حضارى (ميكانيكى) بالطبع لم يدرس السياحة بله الآثار .
ومع هذا أقول لهم : إن المستور يقول (للأموال العامة حرمة وحمايتها

واجب على كل مواطن) فما بالكم بأستاذة حضارة ؟ ألا ترون أنى ، مصرية ،
أحرص على الهرم من بيتر مونك وديفيد جيلمور ؟

وأقول : هل ثلاثون ألف فدان مقابل نصف مليون دولار تحتاج
إلى (فنيه) لإدراك ما وراها من غصب ، ونهب ، ووهب فنجرى ؟
مشروع يتكلف خمسمائة مليون دولار ، يدفع منه نصف مليون دولار
مقدما ثم مليون ونصف على خمس سنوات ١١ كيف ؟؟

بالقروض ؟ وقد بدأت الشركة الهامة تقرض لتنفق على مجلس الإدارة
الذى يضم بيتر مونك وجيلمور ، ودافيد سليد - الثلاثة إياهم أصحاب
فضيحة شركة كليرتون - وتنفق على العلاقات العامة وعلى الأعوان من كل
لون وجنسية .. أم أن المشروع سيبنى نفسه بنفسه ولهذا بدأت بيع الأرض
وأرض الهضبة بالذات ؟ وهذا هو الأرجح فإن رئيس مجلس الإدارة يعطل
بيع الأرض بأنها (عملية اقتصادية فاذا جاءت بالمبلغ المحدد فى الدراسة
وهو ٥٠٠ مليون فلماذا أقرض ؟) .

ونحن نسأل بدورنا : إذا كان ثمن الأرض لو جاز أنها مما يباع ، سيغطي
تفقات المشروع ، وهو مرفوض أساسا ، فلماذا جاءت شركة أجنبية ؟
ما دورها ؟ وما مبرر وجودها ؟ ومقابل أى شئ تأخذ ٦٠٪ ؟
أهمية التمويل على التمويل :

اعتراف عريضة الدعوى بأن المشروع يقوم على القروض الخارجية !!

أين عالمية الشركة ، وملاءمتها ، وخبرتها ، نسبت ، وسمعتها ؟
يقول اعلان الدعوى أو محامها :
(العبارات إذا كانت صادقة تستوجب عقاب المكدوف) .

أنا أطالب بتطبيق هذه المادة على الشركة المدعية لصدق العبارات لأقول
التي جاءت فى مقالتي وحدها بل التى جاءت فى مقالات الكتابين جميعا
عن المشروع :

وما دام الحديث عن (القذف) ، ألا يعد قذفا فى حق أعرق بلد عرفه
التاريخ أن يقول مثل بيتر مونك فى المحلة الكندية :

ويبدو أن مجتمع الاستثمار متوتر قليلا عند سماع أخبار الخبيطة المصرية

الكبيرة ، وعانت أسهم ممتلكات جنوب الباسفيك من هبوط مفاجئ ،
الحلة الصادرة في يونيو ١٩٧٧ .

تذكروا هذا قبل بداية الحملة المصرية فقد كتبت مقالاتي في ٧ يولية
سنة ١٩٧٧ .

— يستطيع المرء أن يفكر في تحد أكبر من مداعبة الأهرامات وأعني أخذ
كمية من البراز والماء وخلق واحة خضراء حيث كانت هناك رمال فقط
وحيث تستطيع كل طائرة من أوروبا في طريقها إلى الشرق الأوسط أن
تري أرنولد بالمر يلعب الجولف وخلفه الأهرام .
الأهرام ديكور لارنولد بالمر .

— تقول الحملة الكندية :
إنه يريد تعليم أطفاله في كندا . ويوما ما حين تنجح مغامرة الأهرام
يريد مانك أن يكون عمله في كندا إذا كان عندي قاعدة في تورنتو ،
واستطعت تمويل ٢ بليون دولار في معونات تنمية لكندا .
— إنه أول رجل منح كارت بلانش للعبث بالأهرام .
— لقد قام جيلمور بكل التمهيدات والتشييلات الخلوه في مصر ثم مرق مونك
بأوراقه وخرائطه وجمله الموحية بالتعاقد .

ثم لماذا لم تعتبر مانشيتات الصحف التي تعلن افلاسه أو (نعي وفاة
عمله) كما يقول مواطنه الكاتب الكندي ، وتجميع هذه المانشيتات في
الصفحة الأولى بالحملة الكندية تشهيرا به ؟

لماذا لم يعتبر تشهيرا ، ما جاء بالحملة الكندية عن الفضيحة المالية ،
وعن مشروع فيجي الذي كلفه ٣٥ مليونا وباعه بمائة مليون وهو يعلم
أنه (أحلام) على حد تعبيره ؟

لماذا لم يرفع دعوى على الحملة الكندية ؟ حفاظا على (السمعة)
(الكرامة) في بلده وبين الذين يعرفونه ؟ وهذا أدعى أو أن المسألة حفاظ على
(الصفة) ؟

ما دلالة تناقل وكالات الأنباء العالمية لمقالتي ؟ ألا يعني هذا احساس
وكالات الأنباء بجديّة المقالات ومنطقها وأهميتها ؟
هل تتناقل وكالات الأنباء تشهيرا (مجردا) ؟

لماذا اهتزت الشركة كل هذا الاهتزاز ؟ لأنها على باطل .. وتعلم بحجم هذا الباطل حتى يسميه صاحبها (مغامرة) .

اهتزت لأنها غير جادة وغير قادرة وغير راسخة القدم وغير قانونية...
والقش لا يقوى على عصف الريح ، والقش لا يبقى على النقد والافتضاح .
لن يبقى بمشيئة الله وبحكم القضاء المصرى مشروع هضبة الأهرام .
أبدا وحق الحضارة على الانسان .
أبدا وحق مصر على الأديان .
أبدا وسالفة المدنية وسابقة التاريخ .



وبعد ...

فليس هدفا أن أكتب كتابا عن هضبة الأهرام . فقد كتبت كتابا عن شخصية مصر .. مصر كلها .. أهراماتها ونيلها وأرضها وتاريخها وتراثها وإنسانها وحضاراتها بكل ما تعنيه كلمة الحضارة من عطاء فى ساحة العلم ، وباحة الفن ومحراب الدين .

ليس هدفا أن أكتب كتابا فالكتب ، خبىزى اليوم أن أكتبها وأقرأها .
إنما الهدف أن يكون هذا الكتاب عنوانا لورقة عمل .

عقد شركة هونج كونج يتختم إلغاؤه بل حساب المتسببين فيه .

شركة هونج كونج مرفوضة رفضا كاملا :

من الأثريين

من المهندسين (١)

من الاقتصاديين

من القانونيين

من المثقفين

من الجامعيين

من المصريين جميعه

(١) وضعت جمعية المهندسين تقريرا ضد مشروع هضبة الأهرام .

يل من الشرفاء وأنصار الحق في كل مكان من الدنيا ، وأصحاب
الحفاظ على الحضارة في كل أرض ترعى القيم والقسم والمعاني وكرائم الانسان .
والرفض ليس كلمة (لا) ولكن عمل إيجابي .

ما هو العمل الايجابي ؟

ليس واحدا ، وليس قالبا ، فأنا أترك كل إنسان وكل فئة وكل هيئة
تتخذ ما تراه درءا للخطر المحدث ، ورفضاً لمشروع أسود لم يحدث في
تاريخنا أو حتى في تاريخ شعب من الشعوب .
إنه أشد بغضا ومهانة من الاستعمار نفسه .

أليس عجيبا أن يأتي نابليون مصر غازيا ولكنه يعرف في داخله أنه
يغزو عظميا ماجدا ، خالدا ، يغزو غزوا سياسيا حريا ، ولكن بعيدا عن
السياسة ، يعرف أنه يسعى إلى التاريخ في داره ، وإلى المجد القديم في دارته .
فاضطحب في حملته على مصر بعثة علمية وهو ما لم يفعله في بلد من بلاد أوروبا
التي اجتاحتها قبل مجيئه إلى مصر سنة ١٧٩٨ .

وهيئة العلماء التي أتى بها ، موثرا إلى قيمة مصر الحضارية حتى في
ضعفها السياسي . وحين استطاع شامبليون أن يفك رموز حجر رشيد ،
كان كشفه علامة على طريق علم المصريات ، الذي جُزء به الغرب منذ
ذلك اليوم .

ولم يمكث الاحتلال الفرنسي في مصر غير ثلاث سنوات قتلت فيها
قائده كليبر ، ومصرت « مينو » وخرج منها نابليون بليلى . وهو ما لم يفعله
بلد من بلاد أوروبا .

ولكن نابليون الغازي ، احقاقا للحق ، أنشأ المجمع العلمى المصرى .
لا الاحتلال الفرنسي ولا سواه اجترأ على الهرم أو هشم مقابر الأسلاف .
أقول هنا بمناسبة غزو المغامرين ، الذى يحدث اليوم ، ويدمر باسم
« الاستثمار » لا الاستعمار ، آثارا لم يجرؤ الغزاة على المساس بها !!
احترم الاستعمار الهرم .

وعبث الاستعمار بالهرم ، فأحال الحضبة الأثرية إلى شقق اسكانية وملعب جولف .

أليس عجيباً ؟ أليس مذهلاً ؟

إنى أكرر : مشروع هونج كونج أشد عدواناً ومهارة من الاستعمار مع ظلمه وظلامه .

إنه أخطر اعتداء على مصر .

.....

ليس وقتاً للكلام .

لابد أن يلتقى اجماعنا على عمل .

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله) .



وثائق ومستندات

« قل من ينجيكم من ظلمات البر
والبحر »
« والذين تدعون من دونه لا يستطيعون
نصركم » (قرآن كريم)

هذه الوثائق أضعها بين يدي القارئ ليعرف على وجه التوثيق والتحقيق حجم الجريمة التي ترتكب على أرض مصر في أواخر القرن العشرين .
وثائق عندي كثير غيرها ولكني أكتفي ، الآن ، بهذا القدر منها طالما فيه ما يدين شركة هونج كونج وأعوانها ويضيق عليهم الحصار حتى لا يدع لهم فرصة للنجاة من حساب شعب صبره طويل ولكن غضبته مفزعة مروعة .
(إن الظالمين بعضهم أولياء بعض . والله ولي المتقين) .

هذه الوثائق أضعها بين يدي القارئ لأن شركة هونج كونج وأعوانها استطاعوا — ولا أدري كيف — أن ينكروا الآثار بعد اكتشافها ، وهي موجودة على وجه اليقين حتى قبل الاكتشاف ، والذي يفعل هذا ، يصنع ما يشاء .. يقدر أن ينكر أي شيء وكل شيء .. ولهذا أدع الوثائق تحيط بهم وتكشف خبيثتهم بعد أن تدمغهم وتركهم (في ظلمات لا يبصرون) .
دنت ساعتهم (يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ولهم اللعنة ولهم سوء الدار)
هذه الوثائق تضم العقد وشواهد من بياناتهم المدفوعة .. تضم الحقائق التي نستند إليها معززة بالأرقام والتواريخ .

لا يغيب عن هذه الوثائق إلا عقد تأسيس شركة هونج كونج ، التي تحديتها واتباعها أن تظهره فخلق فوق رؤوسهم الطير ، إذ فزعوا لأن هذا العقد لا وجود له ، أو لأنه لا يشرف به صاحبه .
وهكذا الهونج كونجيين تراهم (مشفقين مما كسبوا وهو واقع بهم) .
صدق الله العظيم .

بسم الله الرحمن الرحيم

السنة الثالثة عشرة
العدد ٤٩ طبع ٩٣
٧ أيلول الحجة ١٣٩٥
٤ ديسمبر ١٩٧٥



جمهورية مصر العربية
رئاسة الجمهورية

الجريدة الرسمية

وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادي

قرار رقم ٧١٧ لسنة ١٩٧٥
بالترخيص في تأسيس الشركة المصرية لتنمية السياحة
وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي

بعد الاطلاع على الدستور
وعلى قانون التجارة

وعلى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة
بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية
المحدودة

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية
والسياحية

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي
والأجنبي والمناطق الحرة

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧٧ لسنة ١٩٧٥ بتفويض
وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي في بعض الاختصاصات

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار اللائحة التنفيذية
للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي
والمناطق الحرة

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ بمؤرج القصد
الابتدائي والنظام الأساسي للشروعات التي تنشأ وفقاً لأحكام المادة ٤٣
لسنة ١٩٧٤

وعلى قرار مجلس إدارة الشركة رقم ١٩٧٥/١٩/٥٠ الصادر بحسب ٢٠ يوليو
سنة ١٩٧٥

وعلى مذكرة نائب رئيس اللجنة العامة لاستثمار العربي الكونغرس أول
ديسمبر سنة ١٩٧٥

قصور:

مادة أول - - - يرخص بتأسيس شركة مساهمة مصرية باسم
"الشركة المصرية لتنمية السياحة" بين المؤسسة المصرية العامة للسياحة
والفنادق، وشركة "اس.بي.بي" (الشرق الأوسط) المحدودة المسجلة
والمسجلة بـ ٣٠٠٠٠٠ (شركة بريطانية) برأسمال قدره ٣,٤٠٠,٠٠٠
(ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف دولار أمريكي) موزع على ٣,٤٠٠ سهم
قيمة كل سهم ١٠٠٠ دولار أمريكي ويبلغ نصيب الجانب المصري
٤٠٪ من رأس المال وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣
في شأن المنشآت الفندقية والسياحية والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام
استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤
والنظام المرافق.

مادة ثانية - - - غرض هذه الشركة هو تنمية المناطق السياحية في منطقة
الأهرامات ورأس الحكمة في حدود الخطة العامة للتنمية على النحو المبين
في النظام الأساسي المرافق.

مادة ثالثة - - - لا يترتب على صدور هذا الترخيص منح أي احتكار
أو امتياز.

مادة رابعة - - - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية في:

نعمراً في أول جمادى الحجة سنة ١٣٩٥ (٢ ديسمبر سنة ١٩٧٥)

دكتور: محمد زكي شافعي

قرار الترخيص بتأسيس الشركة المصرية لتنمية السياحة والذي ينص
في بنده الثالث: لا يترتب على صدوره منح أي احتكار أو امتياز.

عقد ابتدائي

لتأسيس شركة مساهمة مشتركة

تتميز في الثالث والعشرين من نوفمبر سنة ١٩٧٥

بين الموقعين أدناه :

(١) المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق والمطاعم والمقاهي
والم ١٠ لسنة ١٩٧١

(٢) (البحر) ومقرها شارع أمريكا اللاتينية جاردن سيتي - القاهرة.

ويتمثلها السيد / أحمد زكي عبد الحليم ، رئيس مجلس الإدارة .

(طرف أول مصري)

(٣) (أس. ب. ب. ب. الشرق الأوسط) المحدودة شركة مساهمة برونج كوتج
(شركة بريطانية) .

- ويمثلها السيد / ديفيد هاريسون جيلمور ، نائب رئيس مجلس الإدارة .

(طرف ثاني أجنبي)

قد أقر الطرفان بأخطئهما واعتقلا على ما يأتي :

مادة ١ - اتفق الموقعون على هذا العقد على تأسيس شركة مساهمة
مصرية بتخصيص من حكومة جمهورية مصر العربية طبقاً لأحكام القانون
رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت السياحية والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤
في شأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والنظام الضريبي
بهذا العقد .

مادة ٢ - يكون اسم هذه الشركة هو "الشركة المصرية لتنمية السياحة".

مادة ٣ - ألوازم هذه الشركة هي :

(١) القيام بتنمية السياحة المحلية بمنطقة الأهرام ورأس الحكمة
في حدود المنطقة المسماة المنسند من طريق بناء المادى ودور السينما
والمطاعم والمقاهي وإسكان الإقامة السياحية والفنادق السياحية والفنادق
والمقاهي إلى غير ذلك من المنشآت السياحية .

الشركة حق إدارة واستغلال وإيجير وبيع وإتلاف أى وجه
من الوجه في المنشآت المنسند طبقاً لما عتيم .

(٢) خلق وغية المناطق السياحية باستخدام أحدث الأساليب
تطوير صناعة السياحة وإعادة تخطيطها ومدها بالمرافق والطرق والمباني
ولما في سبيل ذلك شراء وبيع حق الانتفاع واستثمار وإيجير الأراضي
الصحرارية بمنطقة الأهرام ومنطقة رأس الحكمة (على شاطئ البحر
الأبيض المتوسط) للأغراض السياحية .

(٣) القيام بتأجير المنشآت السياحية المأهولة في الفنادق
وتجهيزها بالمعدات والأدوات والإسكانيات اللازمة (ولها الحق
المالية) .

(٤) القيام بإدارة واستغلال المشروعين المشتركين فيما بينهما
بالاستفادة بالتجارة العالمية والمالين والمطعمين على أن تراه نسبة ١٠
(تسعون في المائة) من حصة المالكين بالمشروع المصري .

(٥) إدارة الفنادق والكازينوهات والمطاعم والمقاهي والفنادق
في أى مكان داخل حدود جمهورية مصر العربية وكذلك حق شراء وبيع
ومنتج التراخيص وخلافة والقيام بنشاط التنمية السياحية وتعليمية
في جمهورية مصر العربية .

(٦) القيام بمبيعات للتسويق السياحي والإعلان السياحي وت
بيع وإيجير المنشآت السياحية من كافة الأنواع لداخل جمهورية
مصرية .

(٧) القيام بكافة الأعمال المسككة لأنشطة الشركة والقانون
اللائحة في مجالات السياحة وأعمال الوكالات السياحية وتنظيم العمل
السياحية وإعداد وسائل النقل لخدمة الأغراض المنسندة .

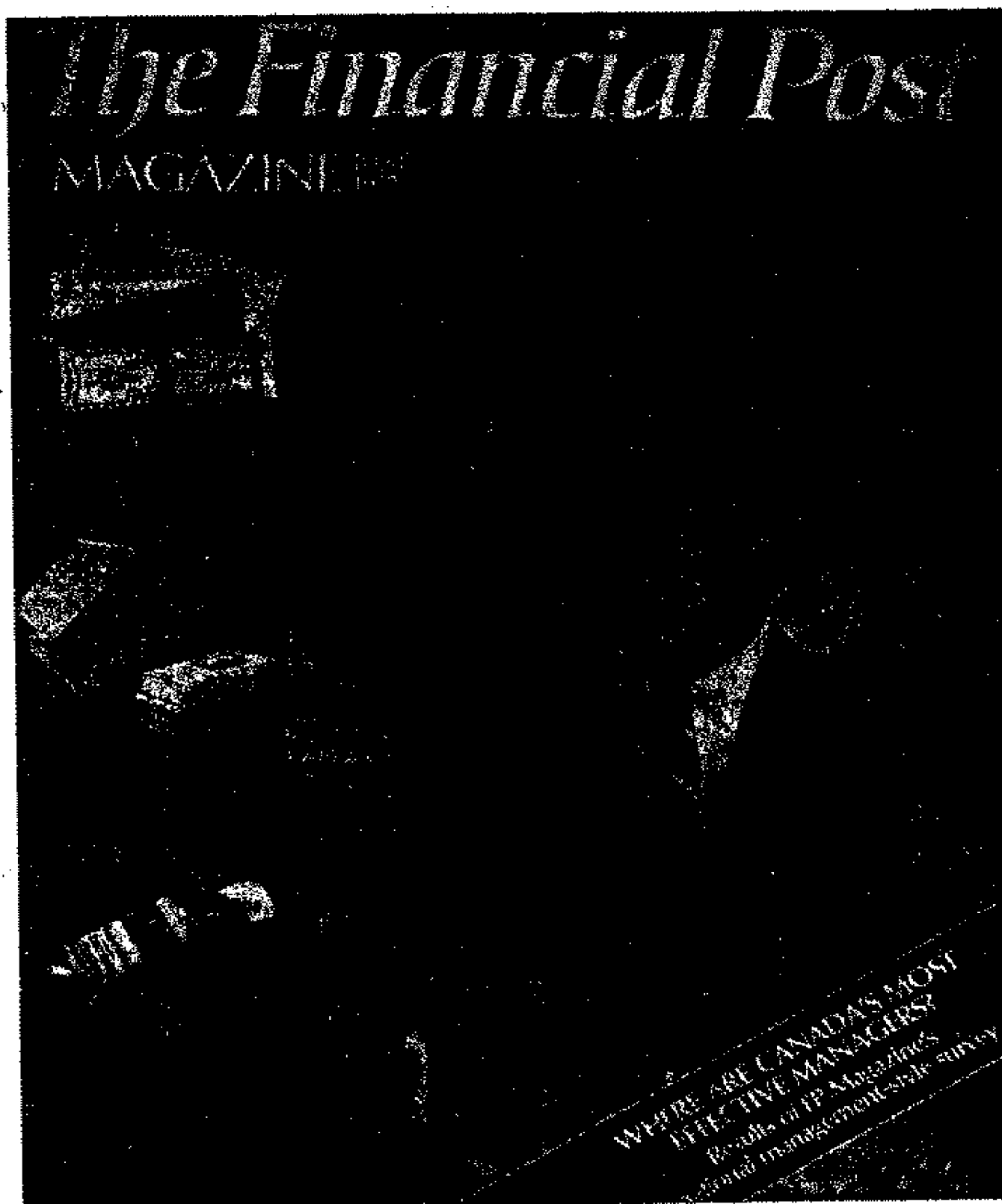
ويجوز للشركة أن تقوم بهذه الأعمال - إما كشركة أصيلة أو
أو خلافة كما يجوز لها أن تقوم بأى أعمال ودى الأغراض السابق
إليها أعلاه كما يجوز للشركة أن تدفع في المبيعات الدائمة بلات الأهرام
أو شترها أو تحفظها بها على شرط أن يتم ذلك بموافقة الهيئة
لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

مادة ٤ - مدة هذه الشركة هي ١١ (أحد وتسعون) عاماً من
مقدور التمديد بالجمهورى المصرى بتأسيسها .

مادة ٥ - مركز الشركة الرئيسى هو مدينة القاهرة ومقرها المؤد
شروع النيل بالجيزة ويجوز لمجلس الإدارة أن يفتح فروعاً أو
أو وكلاء بجمهورية مصر العربية أو بالخارج .

مادة ٦ - مسند رأس المال المبدئ يبلغ ٤٠٠.٠٠٠ (أربعة مائة
وأربع مائة ألف دولار أمريكي) موزعة على ٢٠.٠٠٠ (عشرة آلاف) سهم
نسبة كل سهم منها ١.٠٠٠ (ألف دولار أمريكي) منها ١٠

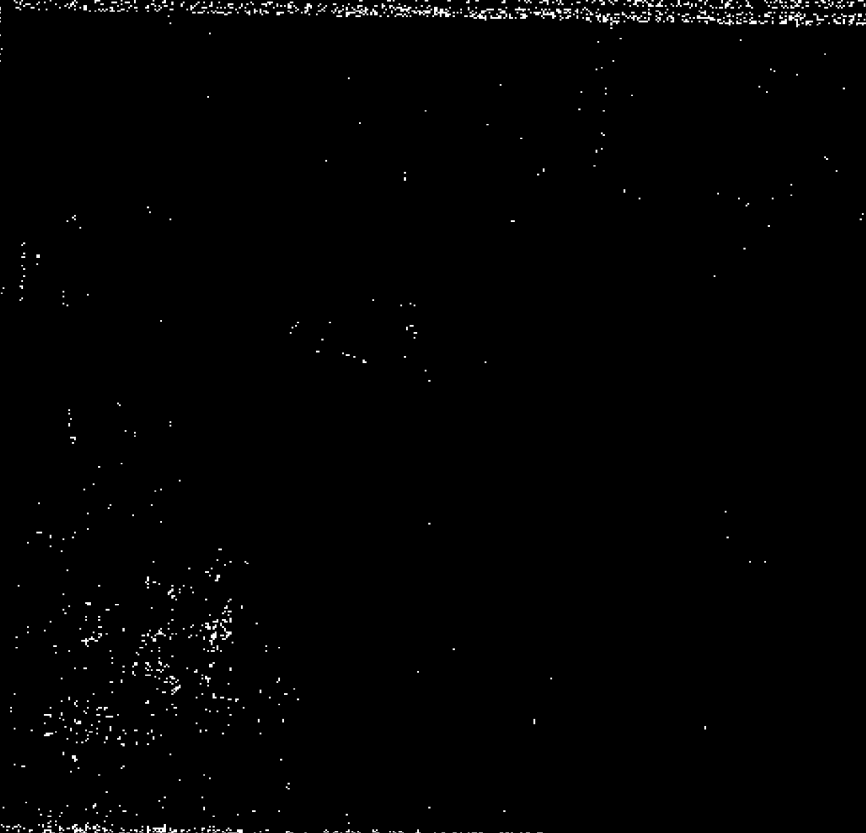
عقد الشركة الذى ينص فى المادة الرابعة على مدة ٩٩ سنة ١١



غلاف المجلة الاقتصادية الكندية وفيه يظهر بيترمانك على شكل صقر
يحجب الهرم بجناحيه . ودلالة هذا لا تخفى !!

The Return of Peter Munk

By the author of "The Return of Peter Munk" and "The Return of Peter Munk"



The author of "The Return of Peter Munk" and "The Return of Peter Munk" is a man who has been in the business of... (The text is heavily obscured by noise and grain, making it difficult to read accurately. It appears to be a continuation of the article's introduction or a related commentary.)

(The text in this section is also heavily obscured by noise and grain, making it difficult to read accurately. It appears to be the main body of the article or a related commentary.)

الصفحة الأولى من مقال المحلة الكندية الاقتصادية بعنوان (عودة
بيترمانك) واستهله بأنه منذ عشر سنوات كان قد دفن في رماد شركة
كليرتون .

was over," he says. "And you couldn't think of a bigger challenge than to tackle the pyramids. I mean, to take a little water and a little shit and make an oasis of green where there's only been sand for 5,000 years, to create a golf course where

Gilmour laid all the groundwork in Egypt, did all the nicing. Then Munk swept in with his balance sheets and contractual clauses. Now, sometimes, one of their business associates will complain that he would prefer to deal with Mr. Gilmour. "They would all prefer to deal with Mr. Gilmour," says Munk. "He's much nicer to deal with. But I don't want

But he won it—backed by a whole new source of financing. Because, as British money had dried up, Peter Munk had managed to hook up with the gushing Arab financial wells—and specifically with Adnan Khashoggi, the most legendary and powerful of the power brokers for the new sandal-and-burnous jet set.

and the two Saudi Arabian princes, Emir Rauf Bin Abdul Aziz and his brother, the governor of Mecca, who are partners in the pyramids venture and who have so far put up \$15 million to buy 23% of the South Pacific Properties subsidiary

The Financial Post Magazine/June 1977

fired.

He still winces at the memory. "I remember going to a dinner party that night and suddenly people are starting to look at you and say, 'Maybe he was a thief.' Your financial world collapses, your self-respect is shaken up. You won-

(What he got, in fact, was a civil suit, brought by a Clairtone shareholder, charging that Munk had recently sold some shares knowing full well that the company's fortunes were about to plummet. Munk later settled out of court for \$21,773.)

eson. The company's assets were being valued at an astronomical \$100 million and its shares were selling like hot cakes at \$1. All of London society seemed to be prattling about Fiji—while in Fiji there were still only bulldozers and aspirations. "I knew the shares couldn't continually go up," Munk says. "I'd seen what could happen with public euphoria."

Bay island every summer. He wants his children to be educated in Canada. And one day, when the pyramids venture is completed, he wants his business to be in Canada. "If I could take the people Gilmour knows and if I had a base in Toronto and could channel US\$2 billion in development funds into Canada . . ." his voice drifts off. "Canada is very dear to

مقتطفات من مقال المحلة الاقتصادية الكندية وقد حلتها في الفصل السادس
(أسرار لم تكن تعرفها وزارة السياحة) من الكتاب .
وبعضها يكشف عن فضيحة مشروع جزر فيجي الذي باع أسهمه
بأرقام فلكية وهو يعلم أن المشروع ليس به إلا بلدوزر وأحلام . حتى أنه
كان يخشى أن يفقد المخلصون من حملة الأسهم على الحقيقة المرة .
والمأساة تتكرر الآن في هضبة الأهرام .

• تلقت « الإخبار » كتابا من المهندس محب رمزي سنيو وزير السياحة والطيران ، بهذا البيان من وزارة السياحة حول مشروع هضبة الأهرام .. وداعلى الاتسعارات التي وجهها مقالات الدكتور نعام أحمد فؤاد الى هذا المشروع .

سحر العمولة

١٠ - أما ما ذكر من بيع التمر بالخارج وأن عولته تصل الى ١٥ دولارا فإن العمولة للبيع في الخارج تساوي ١٠٪ وهي في حدود ٢ دولارات في المتوسط .
١١ - أن تحديد مدة حق الانتفاع بـ ٦٦ سنة قد يوصى فيها بحجم المشروع والمدة التي يحتاجها سد المرافق الأساسية اليه من طرق وإنارة ومياه ومجاري وأنصليات سلكية ولاسلكية ومواصلات كذلك المدة اللازمة لتنمية هذه المناطق الواسعة والتي سيولد تستغرق حوالي ربع مدة حق الانتفاع خاصة وأن منطقة رهن الحكمة لم تمتد اليها بعد أي من هذه المرافق .

والحق أن بيع حق الانتفاع بأرض هضبة الأهرام - وليس بيع الأرض ذاتها أو منحها - تم بسعر حوالي ٤٠ قرشا (اربعون قرشا) للتر الواحد بعد استبعاد الأراضي الداخلة ضمن المساحة الكلية والتي لا تنضمها الاستقلال والتنمية ، وإنما تعتبر كحرم مساحات للمشروع Buffer Zone فضلا عن استبعاد الأراضي المخصصة للمرافق . والذا

شركة هونج كونج

٧ - ورد من القسبل أن شركة هونج كونج شركة ذات مسئولية محدودة أي أنها شركة المراد ونسود أن نوضح أن الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق لم تتعاقد مع شركة مسئوليات جنوب الباسفيك إلا بعد الاستعانة عنها من سفارتنا في لندن وفصليتها في هونج كونج ومن حيث الأمن المختلفة والبنوك ، كما

عائد المشروع

١٢ - علما وفي النهاية نسود أن نذكر أن الدراسات الاقتصادية وفقا لما عرض على هيئة الاستثمار توضح أن ما ينتظر أن يحققه المشروع من عائد سنوي هو حوالي ٦ ملايين دولار في السنة الأولى يحصل الى حوالي ٤٠ مليون دولار في السنة السادسة كما سيوفر فرص عمل جديدة حوالي ألفي عامل في السنة الأولى تبلغ أجورهم ٢٥ مليون دولار سنويا وفي السنة الثانية ألفي عامل أجورهم ٦ ملايين دولار سنويا واعتبارا من السنة الثالثة حتى السنة الخامسة ٢٥٠٠ عامل أجورهم السنوية ٦ ملايين - ١١ مليون دولار ..
هذه هي حقائق هذا المشروع وات وزارة السياحة وضعها أمام الرأي العام ..
والله ولي التوفيق ..

هذه فقرات من رد وزير السياحة هي بمثابة اعتراف بالبيع - والعمولة - وهوان الشركة حتى ليسأل عنها جهات الأمن والقنصلية المصرية بهونج كونج . أما عائد المشروع وأحلام الأعمال فهي خلدعة كبرى تسلفت عليها حتى تقتنص المشروع . وبعد هذا لم تدفع بل أخذت وأخذت بعد أن باعت الأرض وقبضت الثمن .

والشركة المصرية لتنمية السياحة تراعي الدقة التامة في تنفيذ خطة التنمية الخاصة بواحة الأهرام طبقاً للخطة العامة المعتمدة لمساحة تبلغ ١٠,٠٠٠ فدان وهي من أصل المساحة المدخلة التي تبلغ ٢٠,٠٠٠ فدان .

في ققرة من كتالوج الشركة ص ٨ تكشف عن كارثة مبيته فالشركة لم يكفها عشرة آلاف فدان في هضبة الأهرام ، فدبرت أن تقتنص في المستقبل عشرة آلاف أخرى (مدخرة) كما تقول

ان عدد القطع المطروحة لبيع حق الانتفاع فيها في هذه الطريقة الاولى طبقا للخطة التنموية المعتمدة تشكل جزءا صغيرا من حجم المشروع لا يزيد عن 2%

حصة البيع : وقد بلغت حصة البيع حتى الآن طبقا لدفاتر الشركة كالتالي : مليون وستة مائة وثلاثون وخمسون ألفا وثمانمائة وواحد وخمسون دولارا ومليون ومائة وستين ألفا وخمسمائة وثلاثة وخمسين جنيها مصرية

الأخبار : الصفحة الثامنة

● ١٩٧٧/٩/١٨ ●

٤ ملايين جنيه

مرافق ٣ مدن جديدة

تقرر اتخاذ الاجراءات التنفيذية العاجلة ، لتوسيع مرافق المياه والكهرباء والصرف الصحي والخطات ، الى ثلاث مدن جديدة هي : مدينة السادات ، و ٦ أكتوبر ، والمدينة السياحية على هضبة الأهرام ، وذلك للاستثمار في حل مشكلات الزيادة السكانية ، والتوسع العمراني ، واستيعاب الاعداد الكبيرة من الانواع السياحية التي قد تؤدي الى المالم والآثار التاريخية .

وقد اعتمد المهندس احمد عبد الاخر محافظ الجيزة ، أربعة ملايين جنيه بسعة عاجلة ، لتكليف تخطيط وبناء مرافق المدن الجديدة ، وتقرر تخصيص مليوني جنيه لاتانة السكويرى العلوى البديل لتلق الأهرام الذي أصبح معرضا للتدهور نتيجة لرتش أسفله .

٨ - الأهرام - ٧٧/١٢/٢٥

ان اسهم شركة SPP الحالية من ٩١.٠٠٠ دولار وبلغ ١٠٠.٠٠٠ دولار الخمس سيتم استثمارها في نهاية هذا العام وهذه الاسهم سيتم زيادتها لتصل الى ٢٠٤.٠٠٠ دولار في نهاية عام ١٩٧٩ . بالانسانة الى ذلك فان شركة SPP قد اخذت على عاتقها توفير قروض تصل الى ١٥ مليون دولار قد تم استخدام ١٥.٠٠٠.٠٠٠ دولار منها حتى الان في المشروع نفسه .

الأخبار - ١٩٧٧/٩/٢١

ققرات من بيسانات الشركة تدنيها بالاقتراض وتدنيها بالفرق الفاحش بين النصف مليون الذي دفعته وبين ثمن بيع الأرض التي بلغ حصيلة ٥ ٪ منها أربعة مليون دولار .



محافظة الجيزة تتولى إقامة المرافق التي ينص العقد على التزام الشركة بها .

عاجزة الكلمات عن التعليق .

اكتشاف آثار فرعونية خلال الحفر في هضبة الأهرام

تم اكتشاف مجموعة من الآثار منها مقابر فرعونية ترجع إلى عهد الأسرة السادسة والعشرين وبداية العصر الروماني في منطقة هضبة الأهرام بالجيزة في مساحة ٤ أفدنة على بعد ٥ كيلو مترات جنوب شرق الهرم الثالث .

تم اكتشاف أثناء قيام أحد عمال شركة هضبة الأهرام باستخدام «بلدوزر» لتمهيد الأرض لبناء فنادق وقرى سياحية على الأرض التي خصصتها الدولة للشركة وأصدر المهندس أحمد عبد الأخر معاملة الجيزة قرارا بوقف العمل في هذه المنطقة وتشكيل لجنة لتقييم الآثار المكتشفة .

ومرح السيد ناصف محمد حسن كبير مفتشي الآثار بمنطقة الأهرامات بأنه عثر على أوان فخارية وأخشاب فرعونية وهياكل لعظام بشرية ، تشير إلى وجود آثار ثابتة تمثل في مجموعة كبيرة من المقابر والمعابد الأثرية التي ترجع إلى ٥ آلاف سنة .

وقد أبلغ السيد المصري عبد المعطي مفتشي آثار منطقة الأهرامات النيابة بأن الشركة طالعت شروط التمسك وقامت بالحفر في منطقة «التجويل» التي اكتشفت الآثار بها وترقب على ذلك تعظيم وتلف مجموعة من الآثار التي وجدت مهشمة ، وقد تم الحفاظ عليها بقسم شرطة الهرم .

١ - الأهرام - ٧٧/١١/١٥

الشرطة تعالين الهضبة السياحية

★ تبين من المعاينة التي أجراها قسم شرطة الأهرام ، أنه ليست هناك أية آثار ظاهرة في الأماكن التي تار العميت حولها بالنسبة لمشروع هضبة الأهرام السياحية .

كما تلك ، أن عمليات الحفر بمدينة تليها من المنطقة التي تار المصنوع حولها ، وقد أبلغت المعاينة الرسمية ذلك

١٩ - الأهرام - ٧٧/١٢/٢

ومنذ أيام اكتشفت هيئة الآثار المصرية مجموعة جديدة لمقابر ترجع للعصور الفرعونية المتأخرة في عهد الأسرة السادسة والعشرين وبداية العصر اليوناني بمنطقة أهرامات الجيزة في مساحة ٤ أفدنة على بعد ٥ كيلو مترات جنوب شرق الهرم الثالث «منقرع» ، وتم هذا الاكتشاف بالصدفة أثناء قيام أحد بلدوزرات الشركة المصرية لتسميه السياحة بالحفر وتمهيد الأرض بمنطقة مشروع هضبة الأهرام السياحية ، حيث ظهرت فجأة .. عظام متناثرة لهياكل بشرية وعدد من الأواني الفخارية والأخشاب داخل حفرة يبلغ طولها مترين وعرضها مترا واحدا . وأكدت اللجنة كبار مفتشي الآثار التي قامت بمعاينة هذه الآثار وجود مقابر ومعابد بهذه المنطقة ترجع إلى ٥ آلاف سنة . وقد تقرر تعيين شرطة خاصة لحراسة هذه المنطقة تمهيدا لبدء تنفيذ خطة عاجلة لإجراء الحفائر العلمية ، لاستخراج كنوز الآثار المدفونة .

ويقول السيد ناصف محمد حسن كبير مفتشي آثار الهرم إن هيئة الآثار لا تعلم شيئا عن مشروع هضبة الأهرام السياحية إلا أنه سينفذ في مساحة ٤ آلاف فدان ، كما أن الشركة لم تقدم لهيئة الآثار الخرائط التفصيلية عن المشروع ، وذلك رغم أن الشركة بدأت عملها منذ ٧ شهور ، ويضيف كبير مفتشي آثار الهرم أن هيئة الآثار قدمت عدة بلاغات لقسم شرطة الهرم ونياية الجيزة لوقف الشركة بالمنطقة لعدم تقديم الخرائط التفصيلية عن مشروعها ، وطالبت الهيئة باتخاذ الإجراءات القانونية ضد الشركة لمخالفاتها خصوص العقد ، وتم تسجيل محاضر إدارية .

بشرطة الهرم وذلك بتاريخ «٧٧-٩-٢٢» و «٧٧-٩-٢٢» وبلاغ لرئيس نيابة الجيزة يوم

٢٠-١-٧٧ . الأهرام المتصل

أول ديسمبر ١٩٧٧

●●● خلاف حول هضبة الاهرام بعد اكتشاف آثار فرعونية بها !

● أكبر الخلاف بين هيئة الآثار وشركة هضبة الاهرام وذلك بعد اكتشاف الآثار التي حدث بالمصادفة في منطقة هضبة الاهرام وعلى مسافة خمسة كيلومترات جنوب شرق الهرم الثالث .. وقد قدم مفتش الآثار في المنطقة بيلاغ الى النيابة بأن الشركة خالفت شروط التعاقد وقامت بالحفر في منطقة «التجميل» التي ما زالت تحت التكمين ، وادى ذلك الى تعظيم وتلف مجسمات من الآثار الفرعونية التي ترجع الى عهد الأسرة السادسة والعشرين .. ووجد مفتش الآثار بعضا منها .. وكان أحد عمال البيوتلوزر يقوم بتهديد الأديف لبناء فناء في منطقة الهضبة وعلى امتداد أربعة أمتار عندما استطاع بقاء الآثار - مقابر ومسابد فرعونية عمرها خمسة آلاف سنة - ووجد أواني وتماثيل نادرة وقد حسم المهندس أحمد عبد الإسماعيل الجيزة هذا الخلاف مؤقتا وأوقف العمل والبناء في هذه المنطقة وشكل لجنة لتقييم هذه الآثار ..

نقل مفتش الآثار الذى قدم تقريراً عن آثار الهرم

أصدر اللواء المراسم وكيل وزارة الثقافة قراراً بنقل مفتش آثار الهرم الحسينى عبد الحلى الذى كان قد قدم تقريراً عن وجود آثار فرعونية في منطقة عمل شركة مونت كوتج في هضبة الاهرام . خير مفتش الآثار المستبعد بين ست مساحي التربة ليحضر واحدة منها بنقل إليها .

« الأهرام » ١٦/١/١٩٧٨

حقيقة الآثار ومهزلة الإثارة

في ١٥ - ١١ - ١٩٧٧ تعلن
الاهرام عن اكتشاف آثار فرعونية
خلال الحفر في هضبة الاهرام .

مصر - اخبار - ١٩٧٨/١/١١

١٩٧٨/١/١١

وفي ١ - ١٢ - ١٩٧٧ يؤيد الاهرام الاقتصادى الواقعة بعد أن أورد أرقام محاضر الشرطة والنيابة وتوارى عنها
وفي ٢ - ١٢ - ١٩٧٧ يشايح الاهرام الزعم بعلم وجود آثار بناء على معايمة الشرطة ١١

لم يحدث أن تخطت الصحيفة الكبرى مثل هذا التخطيط الذى انفردت به . مما لا تحسد عليه ، لاسيما وأن الموضوع بهز وجدان الشعب المصرى بل بهز العالم المتحضر . بوقد بلغت المأساة ذروتها بنقل مفتش الآثار الذى قدم تقريراً عن آثار الهرم ..

والآن ما الذي يجب ان يعمل

لا تشرح الآن الى ما ينبغي عمله،

اولا - مكانية ٩٩ سنة هذه قد انتهت من
الزمن كلها، وانهم ان تكون لشركة
الدولة نفسها، اما ان يتفق عليها
مع شركة اجنبية فموضوع يوشك
ان يؤلف جريمة في حد ذاته لولا
اننا يجب ان نترفع بعض الاخطار
يفع فيها بعضنا بسلامة نية
ان المرة لا يجب ان تريد عن
عشر سنوات بأي حال من الأحوال
ثانيا - يجب ان يكون الجانب المصري

سيدتي الفاضلة

ذلك ما عن لي ان ابعث به اليك
ليكون تعبيرا عن تقديرى لشخصك
ولك ان تقول دائما اننى معك في
مبدأك الموقفة التي كشفت فيها السطر
عن امر لطيف يعتبر الاستمرار فيه على
هذا النمط جريمة .. ثمرة سوف يحاسب
عليها كل من اشترك فيها، ولعبرتها
لستمر يوما واحدا دون ان يوافقها
ولك دعواتي

امير حسين
عاجز متلول

١٩٧٤/٤

ما ان فتحت هذه الأمة عينها على الكارثة حتى وقف الكل الى جانبي
او على الاصح الى جانب تراثهم وكيانهم .. وصلتني عشرات الرسائل ..
بلغتني مئات التوقيعات التي استنكر فيها اصحابها ، المؤامرة أى المشروع
الأسود . توقيعات كتب اصحابها أعمالهم وعضائهم وأرقام بطاقاتهم
تأكيدا لمشاركتهم المسئولية .

أما أن يكتب على جلال المشيب ووهن المرض وضعف اليد ، مصرى
فهذا هو : الموقف ، والمعنى .

هاتان صفحتان من خطاب طويل في عشر صفحات بعث به الى الاستاذ
أحمد حسين .

لا العجز ولا المرض استطاعا أن يحولا بينه وبين كتابتها لأن خطاب
مصر بالمشروع الأسود فاق حذابه ، وعشتها غلبت قننته . ولعل امضاءه
الحزين يترجم الجرح الدامى .. جرح تاريخ أمة .

ضم الكتاب كلمة الاقتصاديين والقانونيين وعلماء الآثار
واساتلة الجامعات . وهذا هو تقرير المهندسين الذى وجهوه الى
المستولين جميعا (لا نداء ولا رجاء وانما هو امر مصر الى ابنائها
ان يحموا جزءا مقدسا منها ان يلهو به طامع عن جهل .)
انضم التقرير كاملا وثيقة علمية تدين المشروع الاسود .

مشروع هضبة الأهرام

يضع علم تخطيط المدن المناطق الأثرية ، في مقدمة العناصر ذات الأهمية الكبرى في تثبيت
أركان التصميم المبررات للمشروعات الحضرية أو القرية أيا كان حجم المشروع يبدأ من إنشاء
مدينة متكاملة إلى الكوخ القروي البسيط .
واعتبارات التخطيط في هذا المجال المؤثر متشعبة وتمتد بعمقها إلى أحماق علوم الآثار
والحضارة والتاريخ والفنون والحفريات والحفاظ على كيان أجزاء حية من الحياة عاصرت
العمود حتى سادت أمنع حل الزمن من التغيير والتبديل .
وجمعية التخطيط إذ درست الجوانب الفنية لموقع إنشاء مشروع هضبة الأهرام واطلعت
على تخطيطه العام وبعض النماذج المعمارية المقترحة البناء على هذه الهضبة وكذلك بدراسة العلاقات
المكانية للمشروع بالنسبة للبيئة والقاهرة وامتداداتها العمرانية وكذلك دراسة المناطق الأثرية المحيطة
بالأهرامات وما أوردته المراجع الأجنبية والعربية وآراء خبراء الآثار والمصريين والحفريات ،
وبالرجوع إلى أصول التخطيط لم يسع الجمعية إلا أن تقوم بدراسة تحليلية للمشروع من
الناحية التخطيطية والعلمية والتاريخية والأثرية بصرف النظر عن الجوانب الاقتصادية والقانونية
التي وإن دخلت في الاعتبار غشنا إلا أن هناك قصصات أخرى تغطيها بشمول وتنسج كاف .

البرأى التحليلي

اختيار موقع المشروع أثريا :

يقتحم المشروع حرمة المنطقة الأثرية على هضبة الأهرام ويقع في قلب دائرة تأثيرها
Circle of Influence المقطرة نظريا بنصف قطر حوالى ١٥ كيلومترا والمعتبرة
حسب المراجع الأثرية المصرية محدة بأبو رواش شمالا وميدوم جنوبا . ووجود المشروع
على الهضبة سوف يؤدي إلى تليجتين :

- أ - وقف الحفريات والاستكشافات المستقبلية في منطقة المشروع .
- ب - احتمالات التقيب الفردي في مكان المشروع وما يشجع ذلك من عمليات تهريب
للآثار ولزوم الرقابة . وستهدم المنطقة بائلة في الآثار لمناطق انفجار آبار
البتروك في الحدائق الخاصة في تكساس .

وقد اتضح ذلك ما نشر في ديسمبر سنة ١٩٧٧ عن استخدام البلدوزرات وآلات الجريد
لتنفيذ طرق المشروع بنظام آدمية وبآثار وأواق من الفخار وأهوات من الحجر
يجود بها محضر . وسي وكل ذلك في نطاق خارج المنطقة الأثرية المحدة حاليا .

اختيار الموقع تخطيطيا :

المفروض أن الحل الأمثل لاختيار موقع هذه المدينة السياحية هو أحد مواقع الأراضي الواقعة على طريق مصر الإسكندرية أو مصر الفيوم الصحراوي على مسافة تقارب بين ٢٥ ، ٣٠ كيلومترا حتى تكون هذه المدينة مستقرا هادئا للاستجمام والرياضة مع اتصالها بالمناطق الأثرية بمنطقة الهرم وما حولها وتسهيل اتصالها بالجيزة ووسط القاهرة والمطار والسكة الحديدية مع استقلالها في حركة مرورها ونشاطها اليومي .

أما اختيارها على هضبة الأهرام فهو يمثل احتلالا سكنيا لمنطقة أثرية ويشكل في نفس الوقت مركز جذب قوي وخطير لخدمات تلقائية من البدو والفلاحين المجاورين يخلق حزاما من المباني العشوائية والأكواخ يزيد الإساءة إلى المنطقة ، مما يستوجب وجود مسطحات متسعة من مواقف السيارات بكل ضجيجها ودخانها ومشاكلها .

خط السماء :

يؤدي مشروع الهضبة المذكورة إلى تحطيم خط السماء Sky Line الانسيابي والأثري والذي دام قرونا محتفظا بتوازنه وجماله ويقسم عليه خطوط دخيلة وأشكالا مستحدثة ومنفرة للإحساس الفني بهذا الموقع التاريخي الفريد والذي قاوم بمكس غير من عجائب الدنيا السبع كل والله عليه من غزو وموثرات .

وستفقد الهضبة هذا المشروع تكامل هالتها الفرعونية التاريخية بمزيج عظيمة الحجم والخطوط والمساحات مع الصمت والهدوء والبسطة .

الدراسة العمرانية للمشروع :

المشروع غلط كأنه إحدى ضواحي مدينة معاصرة وليس كدينة سياحية متناسقة مع جوارها الأثري المحيط . والجمعية وإن كانت ترفض أساسا مبدأ اختيار الموقع ولا تقبل تخطيطيا المناقشة في قبوله فإنها في نفس الوقت تستشهد بما ورد في العقود الخاصة بتوزيع أراضي المشروع من نسب لمساحات المباني إلى سطح الأرض وبالمسافات المطلوب تركها من الشوارع والجيران وارتفاع ثلاثة أدوار المباني والتي تتيح الفرصة لدور رابع لبعض المنشآت كالسلاّم وغرف السطح كأنها عمارات سكنية مما يعطى الانطباع واضحاً بعدم مراعاة الأصول المعمارية وكذلك بعدم مراعاة أصول التخطيط العمراني في المشروع ولو كانت المنطقة قريبة من مطار وليس من الأهرامات الخالدة لتجدد ارتفاعها بدور أو دورين .

الدراسة المعمارية للمشروع :

ما ورد بالكتيب الخاص بشرح المشروع من اتباع الطراز الأندلسي «موريش ستايل» في البناء إنما يتناقض مع أبسط قواعد النور المعماري وأصول التصميم . ومع ذلك كله فالجمعية ترفض بشدة إقامة أية منشآت معاصرة ولو على الطراز الفرعوني نفسه على هضبة الأهرام بل وتبين على أن يسود المشروع بأكمله حسب توجيهات الأمم المتحدة بسياس المنطقة بأكملها حتى يترجل السائح الأجنبي أو الزائر المصري ويسمى إلى رحاب عظمة الأهرام على مرقدتها ساقدوا

على قدميه حتى يحس بالمقياس المائل للأثر الخالد بالنسبة للمقياس الإنساني وأبعاد الأفق ويطوف المكان في احترام لا يفسر الإحساس به فرقة زجاجات المشروبات أو تناثر العلب الصفيح ونفايات بقايا الطعام . كما يجب عند إقامة أى منشآت ضرورية للمشروع كغرف التذاكر أو بعض الخدمات أن تبقى فى أماكن متوارية أو مدفونة وبنفس حجارة المنطقة .

ومثل كبير على النشاز الموجود حاليا والذي لا يحتمل إضافة مآس أخرى إليه ، المبنى المشكل من الصليب والزجاج ويضم مراكب الشمس وما لقي من نقد عاصف ولاذع من كل من زاره من المتظمين والدارسين للأثار .

الدراسة الانشائية للمشروع :

(١) يضم المشروع بحيرة مياه كبيرة سوف يؤدى نشع المياه وتسريره من جوانبها إلى إتلاف الآثار القائمة فيها والتي بنيت على هذا الموقع بالذات بسبب جفافه وارتفاعه عن مستوى النيل والمياه الجوفية ، كما سيؤدى لإتلاف المنقوش من الآثار التي لم تكتشف بعد .

(٢) كما أن أعمال تصريف المجارى العامة والخاصة مهما بلغت من إتقان مستوى طبيعتها إلى نشع جزئى أو تسرب كما مستلزم بالضرورة سفريات عميقة على مناسبتها .

الدراسات التاريخية :

صدر قانون من وزارة التعليم العالى تدعمه خريطة مساحة سنة ١٩٥٥ بتحديد منطقة هضبة الأهرام الأثرية لم يرجع إليه قرار مشروع الهضبة . والمنطقة ليست من أملاك الدولة التابعة لإدارة أملاك الحكومة والتي يمكن للدولة التعامل فيها بالتأجير والبيع وإعطاء حقوق الامتياز وإنما هى أرض ملكية عامة للوطن ولا يجوز إجراء تصرف يخصها إلا بموافقة مجلس الشعب . وترى جمعية التخطيط أن حالة كهذا المشروع تستوجب أكثر من موافقة مجلس الشعب بالرجوع إلى استفتاء عام للشعب كله صاحب الحق .

ودليل على أهمية الهضبة مقارنتها بآثار « أبو سنبل » التي تكاثفت الأمم المتحدة والدول المتحضرة الكبرى للتسابق لإنقاذها ورفعها فوق المنسوب الجديد لنيل مستخدمة الأموال الطائلة والتكنولوجيا المعاصرة فى عملية تقطيعها ورفعها لأنها اعتبرت كجزء من ملك الإنسانية كلها وإن كانت مصرية الجنسية وعلى أرض مصر . فهل هضبة الأهرام أقل من « أبو سنبل » ؟ . وهل نخصى بمشروع الهضبة حتى تأتى الدول المتحضرة لتنقذها من فيضان الاستئثار أن يفسرها ؟ ..

هذا رأى جمعية التخطيط تتأشد به المسئولين وقف المشروع وهو لم يخرج من الورق وبعض الزيارات على الطبيعة بعد وإعطاء الشركة المتعاقد معها أضعاف المساحة المخطط على طريق الإسكندرية أو الفيوم الصحراوى درءا لنظرة الأجيال القادمة إلى جيلنا أن كان هناك مثل هذا القبح بالتاريخ أمامنا وتركناه يعضى دون التعرض له بالوقف الخامس . هذا ليس نداء من الجمعية ولا رجاء . وإنما هو أمر مصر إلى أبنائها أن يحصوا جزءا مقدسا منها أن يلهو به طامع عن جهل ..

واقه ولي التوفيق ..

جمعية التخطيط

١٩٧٨/١/١٠ م

وقد كتبت عشرات الرسائل في مصر والخارج الى :
المستولين ، والمختصين وكبار اعضاء مجلس الشعب ، واساتذة
الجامعات ، وعلماء الآثار والهيئات .

وهذه نماذج من هذه الرسائل :

السيد رئيس الوزراء ممدوح سالم

تكتب إليك أدبية مصرية تربي الأجيال في الجامعة ، وتعرف مسئولية الكلمة والالتزام
إلى مصر .

ليس لي مطلب شخصي أكتبه لك ، ولكن حديثي إليك أكبر كثيرا من الأشخاص والمناصب
وكل عروض الدنيا .

إنها قضية الأهرام وشاطئ رأس الحكمة .. ثلاثون ألف فدان فيها قنصتهما معا وزارة
السياحة إلى شركة بتلكات جنوب الباسفيك المحدودة المسئولة المسجلة في هونج كونج مقابل
نصف مليون دولار (١٠,٠٠٠ دولار) دفعت مقدما ثم أقساط سنوية على امتداد خمس
سنوات يصل في نهايتها رأس المال إلى ٢ مليون دولار وامتياز ٩٩ عاما هل هذا انفتاح ؟
هل لا يزال في القرن العشرين امتياز ٩٩ عاما ؟ .. هل هذا رأس مال انفتاحي ؟

هل تعلم أن الشركة بدأت بتقسيم الأرض وبيعها ثم إدخال قروض بغوائل أي قيود وديون
جديدة . ونسأل نحن المصريين ما عليها إذن ؟ ما ضرورة وجودها ؟

أرفق لكم المشروع كاملا وموثقا .. أقرأ بنفسك لتوقن من خطورة خطره ، وغداية
آثره ، واستياعة أصحابه لنا نحن المثخنين بالجراح .

إنه أشد حارا من هزيمة ١٩٦٧ لأنها فرضت علينا فرسا من داخلنا وخارجنا في وقت
واحد ، ولكن حين تبيع الحرم شركة ناهية من هونج كونج باختيار وزارة السياحة التي
قالت في ردها على "إنها سألت عنها جهات الأمن .. هل كانت تحتاج إلى سؤال جهات الأمن
لو أنها شركة عالمية عالية السمعة في مجال السياحة ؟

قد يشغل الآخرين من مصر ، هجوم الجيش أو من يعولون ولكن مصر بالنسبة إليك البلد
والولد والسند .. أنقلنا من الشركات المتعددة الجنسية الواردة من هونج كونج والتي سيطرت
منها الهيئات المالية .

أنقل مصر بالفاء عقد شركة جنوب الباسفيك وأنت تملك هذا رئيسا للحكومة التي تحمل
وذر وزارة السياحة .. أقرأ للدراسة المرفقة ثم استمع إلى نداء ضميرك وفيلك وهرمك وأهلك
نحن المصريين لا الباسفيك .

نعمات فؤاد

المهندس عثمان احمد عثمان

تكتب إليك كاتبة مصرية تصدت لمشروع يهدد مصر شعبا وتاريخا وأرضا وكرامة .
إنه مشروع هضبة الأهرام الذى تلمرنا به شركة متعددة الجنسية محدودة المسئولية واردة من
هونج كونج باسم شركة جنوب الباسفيك (الشرق الأوسط) .

أرسل لك المشروع كاملا برفقة هذه الرسالة لترى بنفسك خباياها السوداء . فأصحابه
منامرون مطردون من شركة كليرتون بكندا بلدهم والمجلة الكندية تفضح خباياهم . هذه المجلة
التي يستغلون الصور المنشورة بها استغلالا لا يليق بكرامة مصر ورجالها ويؤيد هذا ما ورد
في هذه المجلة من إدعاءات أسسك عن ذكرها حتى تقرأها .

هذه الشركة انخرفت بالمشروع من السياحة إلى الإسكان .. وفي عملية تغطية لجرائمها
تتمسح بالسلطة وترج بأسماء كبيرة في إعلاناتها ودعاياتها للإسكان وفرض الصمت المطبق .
وهي الآن تتسلق على أسسك وماضيك بأن تعهد إليك بجزء من العمل . ويقتضى أنك قبلت التعاون
معهما كرجل أعمال .

ولهذا أطلب إليك دراسة المشروع " فالمتقنون المصريون وكل الأحرار الشرفاء ، يسيرون
بك أن تسحب تعاونك معها حتى لا تقوم لها قائمة فلن تجد لك بديلا ، ولن تتنزع باسم له
حاضره لتبرير جرائم استغلالها .

المتقنون المصريون يطالبون كل قادر في موقعه أن يوقف هذه الجريمة قبل أن يستفحل
خطرها الداهم . إن هضبة الأهرام كلها آثار بشهادة علماء الآثار مصريين وأجانب .

المتقنون يطالبون الحكومة بإلغاء عقدها . (مجلس الدولة قضية رقم ٢٩٩ لسنة ٢٢ ق
بتاريخ ١٧-١-١٩٧٨) .

ويطالبون عصاميا كبيرا مثلك أن تنصير لبلدك بما تملك من وسائل الحماية واعتباراتها خاصة
بعد أن داس البلوزر التابع لكم مقبرة أثرية هامة .
إنها مسئولية كل مصرى .. ولكنها مسئوليتك مرتين .

نعمات فؤاد

من خطاب السيد وزير الثقافة

الأديب المصرى الأستاذ عبد المنعم الصاوى وزير الثقافة :

أن تباع هضبة الأهرام ، وترتخص الأرض الغالية في شاطئ رأس الحكمة ، فهذا
ما لا يصدق عقل ... ولكن الحقيقة المزلزلة تكشف عن وجهها الكالنج . وتقول نعم .. نعم
قدمت وزارة السياحة ثلاثين ألف فدان في هضبة الأهرام ورأس الحكمة واستياز (٩٩ عاما)
لشركة هونج كونج مقابل نصف مليون دولار .

هل هذا يصدق ؟ حتى أعداء مصر الظاهرين لم يفعلوا بها هذا . قصارى ما فعلوه أن
يعلنوا الحرب ، وينقضوا على قطعة من الأرض في الأطراف لم ينقش عليها التاريخ سطوره .
أو يسطر المجد بها آياته .. ومع هذا تدحرم مصر أو تمتصهم أو تلو عليهم بالحضارة وتدل
بالأسرار . ولكن الغزو الجديد يمكن لنفسه باسم الانفتاح وهو انذباح يقطر منه القلب المصرى دما ..

قل ولا لشركة النصف مليون ..

إن المثقفين المصريين يحملونك أمانة كبرى في هذه الحقبة التي تمشيها مصر .. ليست وزارة
السياحة كل شيء في الموضوع . إن الاعتبار الحضارى والاعتبار القوى أكبر من أموال الدنيا .

نعمات فؤاد

فما بالك إذا كان (المال) نصف مليون دولار ؟

هذا الكتاب

« ولينصرن الله من ينصره
ان الله لقوى عزيز »

سمعت في نقابة المهسن الزراعية
محاضرة من الاستاذ الهندي ثوتاملال
تجيب عن المحافظة على البيئة الذي
يتهدده في الشعوب العريقة ، شركات
الاستغلال الوافدة عليها .

روى الاستاذ الهندي فيما روى
ان شركة من (اياهم) جاءت الهند
تشتري غابة هندية وتعاقدت مع
الحكومة كالمادة ولكن الهنود من
اهل القرية المجاورة ، خرجوا الى
الغابة واحتضن كل منهم شجرة
فاذا تعب خلفه عليها انسان آخر
من جيرانه ! وظلت القرية على هذه
الحال ، ليلا ونهارا .. واسقط في
ايدي المستغلين والمتعاقدين على
السواء .. ولم يستطع احد ان
يقتلع شجرة واحدة .

وعند هذه الحكاية سقطت من
قلبي دمعة ، تبعثها من عيني دموع .
لقد استطاع الهنود حماية غابة ،
عندهم غيرها كثير .. ولكننا في مصر
يسلبوننا آثارنا بالاهداء والبيع
والتاجير .

لقد باعوا الهرم .. وبنصف
مليون دولار !!

كيف نحمله ومن ورائه السوف
السنين والتاريخ وعمرنا على الزمان؟
هل نحتضن الهرم ؟

دكتور
نعمات احمد فؤاد

الفهرست

صفحة

مقدمه : بقلم الاستاذ الكبير مصطفى مرعى

- ١ - هضبة الاهرام : الأرض والتاريخ ٨
- ٢ - المشروع الاسود ١٩
- ٣ - الصراع : نقطة امة ٣٤
- ٤ - ديلسبس الجديد ٦٣
- ٥ - قضية شعب ٧١
- ٦ - اسرار لم تكن تعرفها وزارة السياحة ٩١
- ٧ - في ساحة القضاء ٩٨
- ٨ - وثائق ومستندات ١٢٨
- ٩ - هذا الكتاب ١٤٦

رقم الايداع بدار الكتب ٢١٢٣ / ١٩٧٨
الترقيم الدولي x - ٥٩ - ٧٢٥٩ - ١٧٧



دار « نافع » للطباعة - ت : ٩٠٠١١٨

الحكم في قضية مشروع هضبة الاهرام

بعد ان طبع هذا الكتاب ،
وخرجت منه النسخ الأولى ، صدر
الحكم في القضية المرفوعة من شركة
هونج كونج الحاصلة على مشروع
هضبة الاهرام ، ضد الدكتور
نعمات احمد فؤاد وجريدقاخياري .
بعد نشرها المقالات التي طالبت فيها
بالغاء المشروع وبطلان عقد الشركة .
وقد قضى الحكم المذكور برفض
الدعوى ، وقد جاء ضمن حيثيات
هذا الحكم :

.. ومن حيث ان الشئ
تستلزمه المحكمة من واقع
مطابقتها للأربع مقالات سالفة الذكر،
ان محسرتها تنمى على الترخيص
الممنوح للشركة المدعية بعدم ملائمة
المكان المرخص لها باقامتها عليه من
حيث ماضيه الحضارى ، وتراثه
التاريخى وتجاوز الشركة المدعية
للغرض المرخص لها من اجله وعدم
تنفيذها التزاماتها وعدم مناسبة
العائد على البلاد مع العائد على تلك
الشركة ، ولفت نظر المسئولين عن
تلك الامور الى مبتغاها من ذلك هو
تحقيق النفع العام ..

فلهذه الاسباب
حكمت المحكمة برفض الدعوى .

(محكمة مصر الكلية ٦ مدنى
شمال برئاسة الاستاذ مصطفى
حبيب عباس فى ٧٨/٢/٤)

لماذا ٩٩ سنة لشروع هضبة الاهرام ؟

١- تم التكوين جسرال
وكيل مجلس الشعب
٢- هضبة الاهرام
والاخرى التي كانت على
٣- هضبة الاهرام
٤- هضبة الاهرام
٥- هضبة الاهرام
٦- هضبة الاهرام
٧- هضبة الاهرام
٨- هضبة الاهرام
٩- هضبة الاهرام
١٠- هضبة الاهرام

الدكتور نعمات احمد فؤاد تعقب على بيان وزير

هذا العقيد بعد هذا الانحراف من



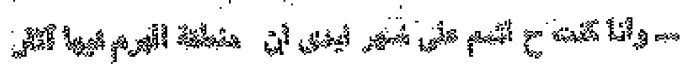
خمسة ابحاث علمية وجود آثار في منطقة مجلة كندية تزيج الستار عن

الراى الشعبى هل يعلم مجلس الشعب بما يجسرى فوق هضبة الاهرام

The return of Peter Munk

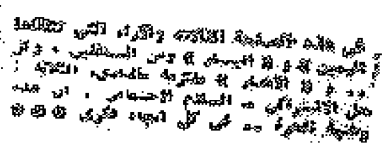
Ten years ago he was buried in the ashes of Clairton
to build a \$400-million jet-set resort in the Egyptian
BY MARCI McDONALD

Chrysomelidae



١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

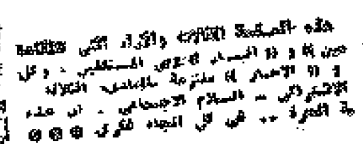
• آرای قاضی •



فضيلة الأهرام

هذه الأهم من المزمع القادحة عليه سيجية عليها نودى الان الإسماعيل المصري المبرك للكرامة
مكة فناء السيسى وضد استنها والإجتهاد الذى لى بعض من سرورها

● 考友 ●



انهم يبيعون .. الهـرم

عن فضيلة الأديب

ان لمصر مصر على العالم بعد احتباسها في الانحطاط
فقطه نسمه المصريين بعباده الكواكب وخاصة
وان يصف التمسخر الى الصغراء وهي نسل الهجره
الاكبر من مساجه مصر ، وانه للقب المصري والتسخر
المصري معا . . ويسكن اي صغراء
الصغراء الحفه على جانب الوادي لا الصغراء الحفه
نسل خلفه اكبر والدم الرقي الدنيا وبناء حتى الزمان . .
اي حصه الاهرام .

عقد بيع فضة الأهرام... باطل!

To: www.al-mostafa.com